المركز الجامعي تيسمسيلت

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع:

أساليب تفعيل الصادرات خارج المحروقات و أثرها على ميزان المدفوعات الجزائري

خلال الفترة (2005-2015)

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية و التجارية

و علوم التسيير

تخصص: محاسبة مالية

إعداد الطالبتين:

لزازي أسماء

غلال خيرة

إشراف الأستاذة:

سهلي رقية

لجنة المناقشة:

الأستاذ: بن غالية فؤاد	**رئيسا**
الأستاذة: سهلي رقية	**مقررا**
الأستاذة: سوداني نادية	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2017/2016

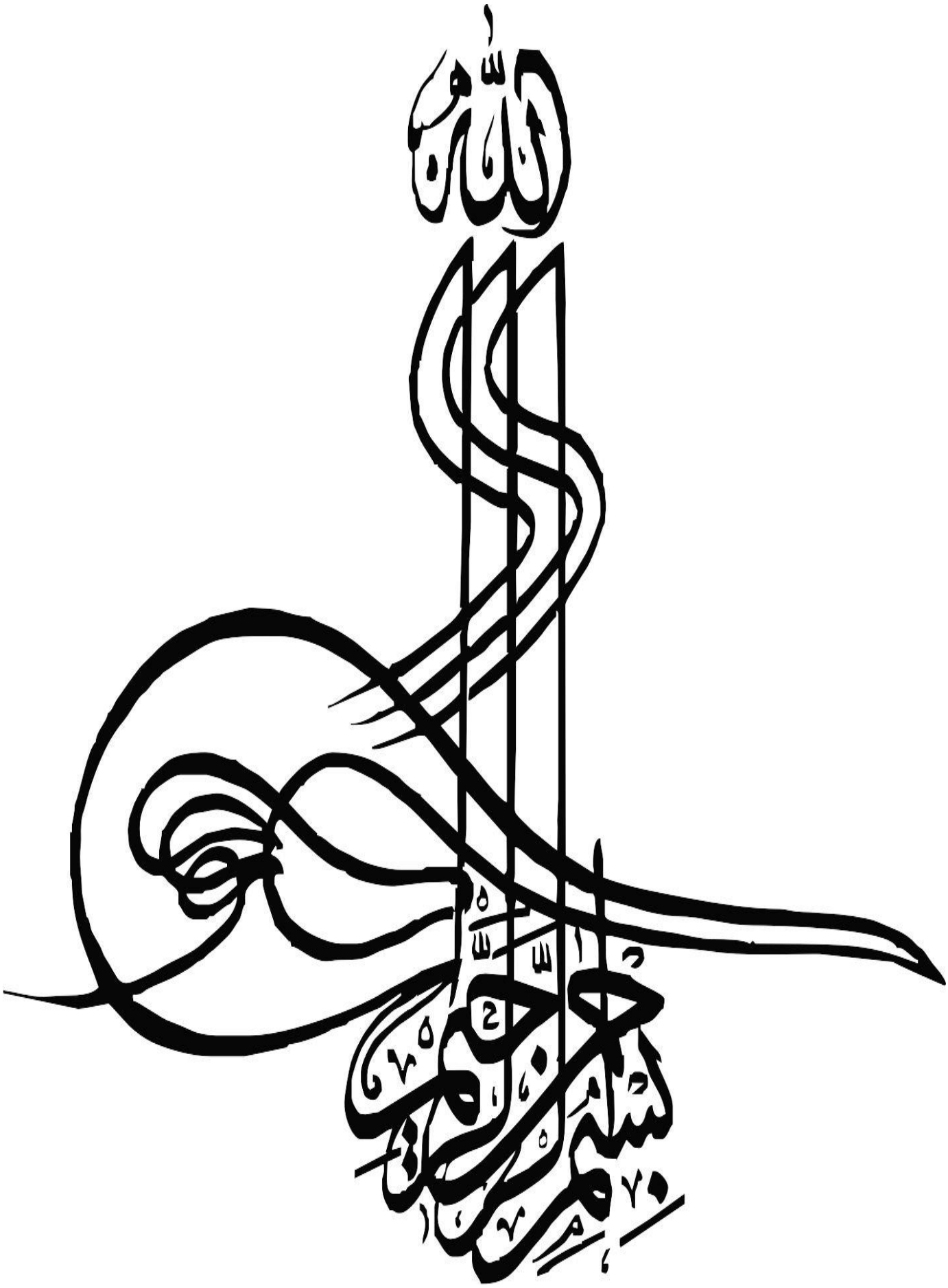

إهداء

نحمد الله ساعات التأمل والتفكر ونحمده سبحانه وتعالى أنه وفقنا في عملنا هذا بالنجاح.أهدي ثمرة جهدي إلى من أهداني الوجود وعبد لي الطريق التى سرت عليها،إلى من علمني أن الحياة خوف من الجليل، والعمل بالترتيل والرضا بالقليل والإستعداد ليوم الرحيل إلى بلسم جروحي أبي الغالي أطال الله في عمره "رابح" إلى أغلي ما أملك في الوجود نبض قلبي ونور صدري وسيدة النساء في نظري ،إلى سر نجاحي إلى والدتى الغالية أطال الله عمرها "خديجة ".

إلى رفيقة عمري أختي الغالية على قلبي "إيمان" يسر الله لها في حياتها هي و زوجها "بدر الدين "

إلى كل الأهل والأقارب من صغيرها إلى كبيرها الى كل الأحباب والأصدقاء خاصة وإلى كل الزملاء والزميلات دفعة 2016/ 2017.

أسماء لزازي

إهداء

إلى المعين الذي لاينضب أبدا ... رمز فخري وإعتزازي " أبي"

إلى المدرسة التي لقنتني أبجدية الحروف وإحترام الذات..... " أمي"

إلى القناديل التي تنير لي طريق المسقبل ....." إخواتي وأخواتي"

إلى كل من علمني حرفا فكانت علما غرس في أعماقي, إلى كل من أحبوا لنا الخير بكل تجرد ونكران ذات

.... " زملائي وزميلاتي"

إلى كل من مد لي يد العون وأراد لي الخير والتوفيق ..." أهلي"

هذا حصاد مجهودي أهديه شاكرا ما كان منكم وما سيكون.

خيرة غلال

شكر وتقدير

" وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت و إليه أنيب "

سورة هود آية 88

بعد شكر الله عز وجل الذي أعاننا على إتمام هذا العمل ، أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذتنا الفاضلة " سهلي رقية " والتي تفضلت مشكورة بقبولها الإشراف على هذا العمل، وعلى ما قدمته من إرشادات وتوجيهات قيمة كانت نبراسا ليعرف هذا البحث النور.

كما أتجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لهذه المذكرة، ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بكل الشكر والتقدير لجميع الأساتذة في كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الذين لم يبخلوا علينا بتوجيهاتهم ونصائحهم

كما لا أنسى أن أتوجه بالشكر إلى الأصدقاء الذين ساعدونا على إتمام هذا العمل ولو بكلمة مشجعة أو لفتة طيبة, وكل الأحباب الذين شرفونا بحضورهم فلهم منا أفضل وأسمى ما يعبر به المحسن إلى المحسن والمتفضل عليه للتفضيل.

ملخص

تعتبر تنمية الصادرات خارج المحروقات الدول المصدرة للنفط عنصر أساسي داعم للنمو الإقتصادي لما له من آثار إيجابية على ميزان المدفوعات وعلى الدخل الإجمالي، كما تشكل الصادرات المكون الرئيسي لحصيلة الدولة من العملية الأجنبية.

والجزائر من بين دول العالم الثالث والمصدرة للنفط تحاول تنويع صادراتها وعدم الإعتماد على منتج واحد لتجنب آثار الأزمات الإقتصادية، حيث عملت على ترقية الصادرات غير النفطية بواسطة إعتماد آليات تحرير التجارة الخارجية والمتمثلة في الإستثمار الأجنبي، الخوصصة، والعمل على تخفيض القيود الجمركية والجبائية والإدارية على أنشطة المؤسسات المصدرة.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، السياسة التجارية، ميزان المدفوعات، الصادرات.

Résumé :

Exportation et développement en dehors des pays exportateurs de pétrole carburant est un élément clé de soutien de la croissance économique en raison de ses effets positifs sur la balance des paiements et le revenu brut. La principale composante des exportations constituent également le résultat de l'état de l'activité à l'étranger.

Algérie parmi les pays du tiers monde et exportateurs de pétrole tentent de diversifier leurs exportations et ne pas compter sur un seul produit pour éviter les effets des crises économiques, où elle a travaillé comme une promotion des exportations non pétrolières par l'adoption de la libéralisation des mécanismes du commerce extérieur des investissements étrangers, la privatisation et de travail pour réduire les taxes douanières et les restrictions administratives sur les activités de institutions d'exportation.

Mots-clés:

Le commerce extérieur, la politique commerciale, la balance des paiements, les exportations.

الفهرس

مدونة رياض الأمل

فهرس المحتويات

إهداء

شكر وتقدير

ملخص

الفهرس I

قائمة الجداول V

قائمة الأشكال VI

قائمة الاختصارات VII

مقدمة ..... أ-ح

الفصل الأول:الإطار النظري للتجارة الخارجية و ميزان المدفوعات

مقدمة الفصل: 8

المبحث الأول : ماهية التجارة الخارجية. 9

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية. 9

المطلب الثاني : نظريات التجارة الخارجية: 12

المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها: 17

المبحث الثاني: أساسيات السياسة التجارية: 20

المطلب الأول: مفهوم وأهداف السياسة التجارية: 20

المطلب الثاني: أنواع السياسة التجارية: 23

المطلب الثالث: الأساليب المستخدمة في تحقيق أهداف السياسة التجارية: 25

المبحث الثالث : تعاريف ومفاهيم حول ميزان المدفوعات: 31

المطلب الأول : مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات: 32

المطلب الثاني : مكونات ميزان المدفوعات : 34
المطلب الثالث: وظائف وخصائص ميزان المدفوعات: 39
المطلب الرابع: التوازن و الإختلال في ميزان المدفوعات: 42
خلاصة الفصل 47

الفصل الثاني: آليات و إستراتيجيات تفعيل الصادرات وعلاقتها بميزان المدفوعات

مقدمة الفصل: 50
المبحث الأول: ماهية التصدير: 51
المطلب الأول: مفهوم التصدير وأنواعه وطرق تقيمه: 51
المطلب الثاني: خطوات التصدير ومحدداته : 55
المطلب الثالث: دوافع ومؤشرات التصدير: 61
المبحث الثاني: إستراتجيات تفعيل الصادرات 64
المطلب الأول: إستراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات 65
المطلب الثاني : آليات تنويع و تنمية الصادرات: 66
المطلب الثالث: الإستثمار الأجنبي في ظل المراسيم التشريعية: 75
المبحث الثالث: إنعكاسات إستراتيجيات تفعيل الصادرات خارج المحروقات على ميزان المدفوعات: 79
المطلب الأول : بعض التجارب الدولية في مجال الصادرات:..... 79
المطلب الثاني : تأثير تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات :..... 82
المطلب الثالث : تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات..... 83
خلاصة الفصل: 86

الفصل الثالث: تفعيل الصادرات خارج المحروقات في الجزائر من 2005 إلى 2015

مقدمة الفصل: 87

المبحث الأول: تطوير الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2005-2015.....**88**

المطلب الأول: تطور الصادرات و الواردات خارج المحروقات خلال الفترة 2005- 2015 .....**89**

المطلب الثاني: هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2005 -2015 .....**90**

المطلب الثالث: التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات **92**

المبحث الثاني: إجراءات الجزائر في تفعيل الصادرات خارج المحروقات على ميزان المدفوعات **97**

المطلب الأول: تطور الميزان التجاري ورصيده خلال الفترة 2005- 2015.....**98**

المطلب الثاني: تطور رصيد العمليات على الخدمات: **101**

المطلب الثالث: تطوير الإستثمار الأجنبي في الجزائر **105**

المبحث الثالث: إستراتجيات تفعيل الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2005- 2015 .....**115**

المطلب الأول: إستراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر **115**

المطلب الثاني: إستراتيجية دعم الخوصصة وتخفيض قيمة العملة وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري **119**

المطلب الثالث: تشريعات الإستثمار الأجنبي في الجزائر **120**

خلاصة الفصل: **122**

خاتمة **123**

قائمة المصادر والمراجع **127**

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	النفقات المطلقة في تفسير ظاهرة التبادل	**12**
02	تطوير الإستثمار الأجنبي المباشر من 2005 -2015	**84**
03	تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 2005 -2015	**89**
04	هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2005 -2015	**91**
05	التركيب السلعي الجزائري للفترة 2005- 2015.	**93**
06	أفضل العملاء بالنسبة للجزائر	**95**
07	تطوير الميزان التجاري 2005-2015	**98**
08	تطور رصيد ميزان التجاري الجزائري بالنسبة لميزان المدفوعات 2005-2015	**100**
09	تطور رصيد العمليات على الخدمات2005-2015	**102**
10	تطور حساب رصيد الدخل لميزان المدفوعات الجزائري	**104**
11	توزيع مشاريع الإستثمار الأجنبي خلال الفترة2005 – 2015	**106**
12	تدفق الإستثمار الأجنبي الوارد للجزائر من خلال الفترة 2005-2015	**110**
13	تدفقات الإستثمار الأجنبي الصادر من الجزائر خلال الفترة 2005 -2015	**112**
14	المشاريع الإستثمارية المحلية والأجنبية من 2005- 2015	**114**

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	مكونات ميزان المدفوعات	**39**
02	طرق التصدير	**55**
03	الإستثمار الأجنبي في الجزائر من 2005-2015	**85**
04	تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 2005- 2015.	**90**
05	هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2005- 2015.	**92**
06	التركيب السلعي الجزائري من 2005-2015	**94**
07	أفضل العملاء بالنسبة للجزائر	**97**
08	تطوير الميزان التجاري الجزائري من 2005-2015	**99**
09	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري2005-2015	**101**
10	رصيد العمليات على الخدمات الجزائرية من 2005-2015	**103**
11	تطور حساب رصيد الدخل من 2005-2015	**105**
12	عدد المشاريع الإستثمارية	**107**
13	القيمة المالية	**108**
14	مناصب الشغل	**109**
15	تدفق الإستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر من 2005-2015	**111**
16	تدفقات الإستثمار الأجنبي الصادر من الجزائر من 2005-2015	**113**
17	المشاريع الإستثمارية المحلية والأجنبية من 2005- 2015	**114**

قائمة الاختصارات

الرقم	الاختصارات	المعنى
01	**W.T.O**	منظمة التجارة العالمية
02	**F.S.P.E**	الصندوق الخاص بترقية الصادرات
03	**O.E.C.D**	منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مقدمة

مكتبة أنيس الأمل

مقدمة

شهد العالم تطورات معاصرة على مختلف الأصعدة الإقتصادية التي ألقت بظلالها على إقتصاديات دول العالم الثالث من خلال تحرير التجارة بمختلف أنواعها وحرية إنتقال رؤوس الأموال بينها، بالإضافة إلى إعتماد مبدأ الإصلاح الهيكلي وإنتهاج آلية السوق، خاصة في قطاع التجارة الخارجية كون أن لهذه الأخيرة دورا رئيسيا في تحقيق التنمية الإقتصادية عن طريق تفعيل الصادرات الإنتاجية خارج المحروقات، بالإعتماد على سياسة تجارية لتحقيق مصالحها الإقتصادية والقومية وتشجيع الصادرات إذ تمثل قضية التصدير محورا أساسيا في رسم السياسات الإقتصادية للدول لكونها مصدر هام لتدفقات النقد الأجنبي، ويعمل على تحقيق أقصى درجات التصنيع والنمو.

فالجزائر كغيرها من البلدان سعت إلى إنعاش صادراتها والإنفتاح على العام الخارجي ومواكبة عملية الإندماج الدولي، وقد تزامنت مع الإصلاحات الهيكلية التي شرعت فيها الجزائر خاصة بعد الأوضاع العالمية والداخيلة التي عصفت بالإقتصاد الجزائري كونه إقتصاد ريعي يعتمد 90% على عائدات الصادرات الأمر الذي دفع بها إلى التأكيد على تفعيل الصادرات خارج المحروقات أكثر من أي وقت مضى.

الإشكالية:

ومن خلال ماسبق يمكن طرح السؤال الجوهري التالي:

ما هي إنعكاسات أساليب تفعيل الصادرات خارج المحروقات على ميزان المدفوعات الجزائري؟

الأسئلة الفرعية:

وتتفرع الإشكالية الرئيسية للأسئلة الفرعية التالية:

1. ماهي أنجع آلية ووسيلة تقوم عليها سياسة تنمية الصادرات خارج المحروقات؟
2. ما مدى أهمية تخفيض القيود الجمركية في ترقية الصادرات خارج المحروقات؟
3. كيف أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان مدفوعاته؟
4. ما مدى مساهمة الإستثمار الأجنبي في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟

فرضيات الدراسة :

1. أنجع وسيلة وآلية للسياسة التي تقوم عليها الدولية لتنمية صادراتها خارج قطاع المحروقات هي تخفيض قيمة العملة الوطنية، وجذب الإستثمار الأجنبي.
2. تعتبر سياسة تخفيض القيود الجمركية الموجهة لقطاع التصدير وللمؤسسات المصدرة في إطار حرية التجارة، كأداة تساهم في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.
3. هناك إرتباط بين سياسة تخفيض سعر صرف العملة وتخفيض أهداف المتغيرات الإقتصادية الكلية (ميزان المدفوعات).
4. للإستثمار الأجنبي جوانب إجابية على دفع عجلة التنمية الإقتصادية للبلاد وكما له أثار على ميزان المدفوعات.

أهمية الدراسة:

يكتسي هذا الموضوع أهمية من خلال الضرورة الملحة في إعادة هيكلة قطاع الصادرات الوطنية لتنويع مصادر الدخل الوطني خارج المحروقات كسياسة بديلة على المدى البعيد، وبإعتبار البترول طاقة زائلة تخضع للتقلبات الدولية.

وتعتبر الصادرات عاملا أساسيا في تحقيق النمو الإقتصادي كونها أداة مهمة لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات وتوفير العملات الصعبة الضرورية لتحقيق التنمية سواء بالنسبة للدول النامية بصفة عامة أو الجزائر بصفة خاصة.

مبررات إختيار الموضوع:

هناك أسباب متعددة دفعتنا لإختيار هذا الموضوع نذكر منها مايلي:

1. الميول الشخصي للإطلاع على هذا الموضوع وتمهيدا لإمكانية التخصيص فيه أكثر مستقبلا.
2. الأوضاع الحالية والسائدة في الإقتصاد الجزائري والسياسات والحلول المنتهجة من قبل صناع القرار الأمر الذي إستثار فضولي الإقتصادي للأوضاع وسياسة التقشف، ورغبة منا محاولة معرفة هل فعلا التخلي عن الإقتصاد الريعي وتبني سياسات وآليات لتفعيل الصادرات خارج المحروقات يعتبر حلا جذريا لأهم الأزمات التي تصيب الإقتصاد الجزائري.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في:

1. معرفة الإطار النظري للتجارة الخارجية و أهم النظريات المفسرة لها.
2. السير نحو ضرورة الإندماج في الاقتصاد العالمي وبالتالي حتمية إزالة كل القيود التي تعيق التجارة الخارجية ومعرفة مدي تطور الإمكانيات التصديرية لدي الجزائر.
3. إستعراض ما تتمتع به الجزائر من إمكانيات بشرية وطبيعية تمكنها من تطوير قطاع التجاري.
4. محاولة أبرار الدور الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية والصادرات خصوصا في حماية الإقتصاد الوطني بالبدائل التصديرية خارج محروقات.
5. محاولة توضيح أهم الوسائل والجهود التي تعتمدها إستراتيجية تفعيل الصادرات في الجزائر ومدى ملائمة الوسائل المعتمدة.

منهج الدراسة:

إعتمدنا من خلال دراستنا لموضوع البحث على المنهج **المنهج الإستقرائي والإستنباطي** من خلال أداة الوصف بداية من المفاهيم النظرية للدراسة، وصولا إلى أهم نتائج التحليل, وتطرقنا فيه إلى تحليل الجداول و الإحصائيات التجارية ومن ثم إسقاطها على الواقع الإقتصادي وربطها بلأهداف الإقتصادية العامة.

حدود الدراسة :

الحدود الزمنية: هي من 2005 إلى غاية 2015 تشمل فترة تفعيل الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

الحدود المكانية: فتمثل أسباب تفعيل الصادرات خارج المحروقات وأثرها على ميزان المدفوعات المتعلقة بالإقتصاد الجزائري .

الدراسات السابقة:

- بلقلة إبراهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الإقتصادي _دراسة حالة الجزائر– مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008 /2009.حيث طرح الإشكالية التالي: **ما هي الآليات التي يمكن إتباعها لتنمية وتنويع الصادرات بهدف تحفيز النمو الإقتصادي ؟ وما هو الوضع في الجزائر بالنسبة لهذا الموضوع ؟** توصل إلى النتيجة التالية أن سياسة التوجه إلى الخارج من خلال الصادرات تحظى في الوقت الحاضر بموقع بارز بين إهتمامات السياسات الإقتصادية لكافة الدول المتقدمة منها والنامية على حدا سواء، من خلال تحليل دور وأثر تنمية الصادرات على النمو الإقتصادي في الجزائر، لوحظ أن الصادرات لعبت دورا كبيرا في تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الإقتصادي، لكن هذا الدور لا يعتبر حقيقيا لإعتماد الصادرات الجزائرية في الأساس على المحروقات، مما دفع بالسلطات الجزائرية إلى إتخاذ إجراءات في سبيل تطوير الصادرات خارج المحروقات، ولكن على رغم من إتباع هذه السياسات لم تحقق تنوعا ولا زيادة في الصادرات الجزائرية خارج المحروقات حسب النسب المرجوة والمأمولة.
- عبد الحميد حمشة، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة – دراسة حالة الجزائر –، شهاة ماجستير،إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012 /2013.

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف تساهم عملية تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟

وخلصت إلى مجموعة من النتائج أهمها :

على الجزائر توفير آليات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من أجل إستقطاب عدد كبير من المستثمرين الأجانب للإستفادة من الخبرة والتكنولوجيا لزيادة الإنتاج من أجل التصدير، إضافة إلى سعي الجزائر للإنضمام إلى أكبر التكتلات الإقتصادية الإقليمية لزيادة المنافع والمكاسب من التبادل التجاري وبالتالي تنشيط العمل التصديري.

وقد إعتمدت هذه الدراسة في دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، إضافة إلى ذلك الإطار المفاهيمي لميزان المدفوعات.

وصاف سعيدي، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي في البلدان النامية(الحوافز والعوائق)، أطروحة دكتوره، تخصص إقتصاد كلي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004. وذلك بدراسته لتجربة

كل من السعودية ومصر وتونس والجزائر كنماذج حيث توصلت توصلت هذه الدراسة إلى أن الدراسات التي أجريت قد حققت هدفها في أغلب الأحيان بالنسبة لتونس، أما بالنسبة للسعودية والجزائر فإن إستراتيجية تنمية الصادرات في هذه البلدان مازالت تحتاج إلى المزيد من التفعيل والعمل لبلوغ أهدافها. لكن هذه الدراسة لم تركز على حالة الجزائر ولم تغطي الآليات التي يمكن من خلالها تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر.

والدراسة الحالية تتميز عن باقي الدرسات السابقة الذكر بكونها تعالج كيفية تفعيل وتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في ظل مواكبة التطورات الراهنة في الدول المتقدمة وتحسين منتجاتها التصديرية للمنافسة العالمية.

تقسيمات الدراسة:

قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للتجارة الخارجية وميزان المدفوعات، وذلك بالتطرق إلى مفاهيم نظرية للتجارة الخارجية، ثم نتعرض إلى مختلف النظريات والأسباب والسياسات المفسرة لقيامها، إضافة إلى دراسة مفاهيم ميزان المدفوعات والإختلال والتوازن الحاصل فيه.

أما في الفصل الثاني فكان حول آليات وإستراتيجيات تفعيل الصادرات وعلاقتها بميزان المدفوعات حيث نتطرق في البداية لمختلف المفاهيم المتعلقة بالتصدير، ومعرفة مختلف الآليات التي من خلالها يمكن تنمية وتنويع الصادرات، وفي الأخير نتناول أهم التجارب الدولية في تنمية الصادرات من خلال دراسة بعض التجارب الدولية، ثم نتعرض إلى العلاقة التي تربط الصادرات بميزان المدفوعات.

أما في الفصل الثالث قمنا بدراسة تحليلية حول تفعيل الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2005- 2015، وذلك بمعرفة أهم الآليات التي تساهم في تطوير الصادرات ومدى تأثيرها على ميزان المدفوعات وفي الأخير تطرقنا إلى دراسة إنعكاسات إستراتيجيات تفعيل الصادرات وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري.

الفصل الأول

الإطار النظري

للتجارة الخارجية

و ميزان المدفوعات

مريم ياسين انيم الأمل

مقدمة الفصل:

تعتبر التجارة الخارجية أداة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة، فهي تساهم في رفع معدلات النمو الإقتصادي من خلال تنويع الأنشطة الصناعية للبلد، حيث تعاظمت أهمية العلاقات الإقتصادية الدولية، وسبب إرتفاع نسبة ما يشكله قطاع التجارة الخارجية من الإنتاج الوطني الإجمالي لكثير من الدول المشتركة في التجارة، حيث إحتلت بصفة خاصة مكانها المؤثر بصفة خاصة والحيوي في دائرة النشاط الإقتصادي.

لقد إهتم العديد من المفكرين الإقتصاديين بموضوع التجارة الخارجية والعلاقات الإقتصادية بين الدول، وأصبح الإقتصاد الدولي فرعا مهما من النظرية الإقتصادية فظهرت النظريات المفسرة لقيام التجارة بين الدول ورأى العديد من الإقتصاديين أن التجارة الخارجية هي المحرك الأساسي للنمو، ومن ثمة فإن مصدر الربح في نظرهم هو التجارة الخارجية.

كما تعيش كل دولة في محيط تتواصل فيه مع بقية البلدان بعلاقات إقتصادية تبادلية، وتختلف من حيث طبيعة المضمون المتبادل. ولمعرفة حصيلة هذه العلاقات تقوم كل دولة بجمع معاملاتها في سجل يسمى ميزان المدفوعات، والذي يوضح موقف دولة في نهاية الدورة، حيث يعطي هذا الميزان صورة واضحة للسلطات المسؤولة ليس فقط عن نقاط القوة أو الضعف في السوق الخارجي للإقتصاد القومي ومستوى الشغل في الداخل.

ومن خلال هذه التوطئة يمكن تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية.

المبحث الثاني: أساسيات السياسة التجارية.

المبحث الثالث: تعاريف ومفاهيم حول ميزان المدفوعات.

المبحث الأول : ماهية التجارة الخارجية.

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في معظم الإقتصاديات الدولية حيث توفر للإقتصاد مايحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا، من خلال نشاط الإستيراد وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص من ما لديه من فائض من سلع و خدمات مختلفة من خلال مبحثنا هذا سنحاول إعطاء نظرة عامة ومختصرة عن التجارة الخارجية، وذلك بالتطرق إلي مفهومها وأهميتها ونظرياتها والعوامل المؤثرة فيها وأثرها على الإقتصاد.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية.

تعتبر التجارة الخارجية ذات أهمية كبيرة في أي إقتصاد مفتوح على العالم الخارجي حيث تحتم على الدولة الإعتماد على السياسة التجارية الفعالة لبلوغ الأهداف المنشودة من طرف الدولة، وكل هذا نبرزه فيما يلي.

أولا: مفهوم التجارة الخارجية:

هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية سنتناول منها مايلي:

1. تعرف التجارة الخارجية على أنها عملية التبادل التجاري للسلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة . [1]
2. ويطلق الإقتصاديين مصطلح التجارة الخارجية في مفهومها الضيق على الحركات الدولية للسلع والخدمات (صادرات و واردات)، لتشمل في مفهومها الواسع كل من حركة السلع والخدمات وكذا الهجرة الدولية للأفراد ورؤوس الأموال أو ما يطلق عليها بمصطلح التجارة الدولية، حيث تتمثل الصادرات في مجموع قيم السلع والخدمات التي تقوم الدولة ببيعها إلى الخارج، أما الواردات هي السلع والموارد التي تشترى من الخارج. [2]
3. وتعرف أيضا بأنها المعاملات التجارة الدولية في صورها الثلاثة (إنتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص)، وتنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات أو منظمات

[1] _ حسام علي داود وآخرون، إقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار النشر، عمان، الأردن، 2002 ، ص 17 – 18.

[2] _ حسيبة شتحونة، أثر القروض الإستهلاكية على تطور حجم الواردات في الجزائر، مذكرة ماستر،تخصص مالية وبنوك، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2014 / 2015، ص 31.

إقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة، وقد تتحول التجارة الدولية إلى تجارة داخلية، مثل ما حدث مع تكتل الإتحاد الأوروبي. [1]

4. فالتجارة الخارجية ما هي إلا إنعكاس صادق للتفوق في توزيع الموارد بين الدول. [2]

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للتجارة الخارجية.

5. أنها عبارة عن عملية تبادل تجاري للسلع والخدمات ورؤوس الأموال بين دولة ما وباقي دول العالم وتشمل عنصرين مهمين هما (الصادرات والواردات).

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية:

تعد التجارة الخارجية من أهم القطاعات الحيوية في أي إقتصاد حيث يعتبر هذا القطاع المؤشر الجوهري على القدرة الإنتاجية والتنافسية للدول لأنه يعكس الإمكانيات الإقتصادية للدولة في تحقيق مكتسبات التنمية الإقتصادية وما يترتب على ذلك من إيجابيات تعود بالنفع على الإقتصاد المحلي، وتتمثل أهمية التجارة الخارجية فيما يلي: [3]

1. تحقيق أكبر إشباع ممكن من السلع والخدمات مما لو لم يكن هناك تجارة خارجية وذلك من خلال الحصول على السلع والخدمات يصعب إنتاجها محليا.
2. توفير السلع التي تكون الدولة غير قادرة على إنتاجها محليا لأسباب تعود إلي طبيعة السلعة من حيث المتطلبات الإنتاجية لها.
3. زيادة الدخل القومي إعتمادا على التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل الدولي.
4. تحقيق المكاسب المتوقعة من الحصول على السلع والخدمات بكلفة أقل، مما لو تم إنتاجها محليا.
5. تأمين إحتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الإقتصادية مثل رؤوس الأموال والتكنولوجيا، ومصادر العملات الأجنبية والإدارة الحديثة التي تساعد على تنشيط القطاعات الإقتصادية المختلفة في الإقتصاد الوطني.

---

[1] _ يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية ، الطبعة الأولى، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 12.

[2] _ بهلول مقران، علاقة الصادرات بالنمو الإقتصادي خلال الفترتين 1970 – 2005، شهادة ماجستير، تخصص إقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010/ 2011،ص 03.

[3] _ نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع الغربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 09.

بالإضافة إلى: [1]

6. تعطي التجارة الخارجية الفرصة لكل دولة في الحصول على بعض المنتجات والخدمات التي لا تتوفر لديها، إما لأن ظروفها المناخية أو إمكانياتها الطبيعية لا تسمح لها بإنتاجها، وبفرض إمكانيات دولية إنتاجية فإنها تنتجها بتكاليف أعلى من تكاليف إستيرادها.

7. تعد التجارة الخارجية عاملا هاما للدول النامية فهي تسعى لتنمية إقتصادياتها، إذ أن لهذه الدول فرصة الحصول على القروض من الدول الصناعية.

8. تعتبر التجارة الخارجية أيضا أداة تقرب المسافات وتجتاز الحدود بين البلدان خاصة في ظل وجود تطور في سبل المواصلات والإتصالات السلكية واللاسلكية.

9. تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لإرتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة في توفير العملات الأجنبية ماله من آثار على الميزان التجاري.

10. تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي دولة سواء كانت متقدمة أو نامية، وهي تربط الدولة والمجتمعات مع بعضها البعض، إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة.

11. كما أنها تساعد في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الإختيارات فيما يخص مجالات الإستهلاك، والإستثمار، وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام.[2]

[1] _ بودية فاطمة، تطبيق نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية، شهادة ماجستير،تخصص اقتصاد تطبيقي واحصاء، جامعةحسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2010 / 2011، ص07 – 08 .

[2] _ جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2011 /1431، ص12.

المطلب الثاني : نظريات التجارة الخارجية:

سنحاول إلقاء نظرة على أهم النظريات التجارة الخارجية في إطار موجز حسب التسلسل التاريخي لظهورها أين تعاقبت محاولات تقيم تفسير مقنع للتجارة الدولية.

أولا: النظرية التقليدية في التجارة الخارجية:

يشكل الفكر الكلاسيكي في التجارة الخارجية جزءا لا يتجزأ من الفكر الإقتصادي والفروض التي يقوم عليها بصفة عامة، لقد تبنت النظرية الكلاسيكية أفكارا ينظر إليها كأساس لقيام التجارة الخارجية بين الدول المختلفة، فالفكر الكلاسيكي قدم تفسيره القائم على الميزة المطلقة والنسبية.

1. نظرية المطلقة لآدم سميث:

قدم آدم سميث في كتابه ثروة الأمم تحليلا قويا للعديد من القضايا الإقتصادية وقد تضمن ذلك تحليله لظاهرة التبادل الدولي وكيفية قيام التجارة الخارجية بين الدول وهو في هدا المقام لم يفرق بين الأسس التي إعتمد عليها في تفسير كل من التجارة الداخلية والخارجية ولفهم كيف يمكن الإعتماد على قانون النفقات المطلقة في تفسير ظاهرة التبادل يمكن توضيح ذلك في الجدول التالي: [1]

جدول رقم (1–1) النفقات المطلقة في تفسير ظاهرة التبادل

	القمح	السكر
فرنسا	100 سا / و	200 سا / و
إسبانيا	100 سا / و	90 سا / و

المصدر : قطاف الويزة ، التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثرها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر 2000 –2013، مذكرة ماستر، تخصص إقتصاد دولي، جامعة آكلي محند ولجاج، البويرة، الجزائر، 2014/2013،ص29.

[1] _ قطاف الويزة، التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثرها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر 2000 – 2013، مذكرة ماستر، تخصص إقتصاد دولي، جامعة آكلي محند ولحاج، البويرة، الجزائر، 2014/2013، ص 29 .

يعتمد آدم سميث على تقسيم العمل في تفسير نظريته على كل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة مطلقة وحسب الجدول السابق على فرنسا أن تتحقق في إنتاج القمح وإسبانيا في إنتاج السكر وعلى هذا الأساس تتبادل الدولتان السلعتين.

إنتقدت هذه النظرية فيما لو لم تمتلك إحد الدولتين تفوق في إنتاج أي من السلعتين في حين تتمتع الدولة الأخرى بالتخصيص في كلتا السلعتين و التقدير فهل تبقي الدولة دون تخصص وبالتالي دون إنتاج.

2. نظرية التكاليف النسبية (ريكاردو):

إن الشرط الذي يعتبر في نفس الوقت ضروريا وكافيا لمكان قيام التبادل الدولي و وجود إختلاف بين سعر التبادل الداخلي للسلع في الدول المختلفة، فإذا وجد هذا الشرط فإن مصلحة الدولة تتخصص في إنتاج السلع التي تتفوق فيها تفوقا نسبيا، وهذا الشرط ضروري لأنه إذا كان معدل التبادل الداخلي متساويا فإنه لن يكون للدولة مصلحة في قيام التجارة الدولية، وهذا الشرط كافي لأنه مادام هناك إختلاف في معدل التبادل الداخلي فإن التجارة الدولية تتم دائما في مصالح كلتا الدولتين. [1]

3. نظرية القيم الدولية (جورج ستيوارت ميل):

قامت نظرية القيم الدولية لسد الثغرة في نظرية ريكاردو التي عجزت في تحليل الكيفية التي تحدد بها معدلات التبادل الدولي. حيث يبحث (جورج ستيوارت ميل) في نظريته عن تحديد القيمة الدولية للسلع المختلفة أي تحديد معدل التبادل الفعلي وليس المحتمل الذي سيتم عنده التجارة بين دولتين وحتى يوضح ذلك إعتمد على إبراز فكرة الميزة النسبية بدلا من النفقة النسبية. حيث "ريكاردو" أعطي تصوره للنفقة النسبية بجعل كمية الإنتاج ثابتة لإظهار الفرق في النفقة، أما "جون ستيوارت ميل" فهو يفرق بين حالة التبادل الداخلي على أساس نفقة الإنتاج النسبية, وبصدد تحليل حالة التبادل الدولي يقوم "جون ستيوارت ميل" بتثبيت النفقة وهي كمية العمل الداخلية في الإنتاج وطبقا لنظرية قيمة العمل يظهر بذلك الفروق في

[1] _ نسرين عبد الحميد نبيه، نظرية التجارة العالمية ومنظمة التجارة العالمية، بدون طبعة، المكتب الجامعي الحديث، بدون بلد، 2012، ص 120.

الإنتاج أو في الإنتاجية وبذلك تعتمد نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل على إختلاف الكفاءة النسبية للعمل كأساس لتفسير التجارة الدولية. [1]

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية للتجارة الخارجية:

1. **نظرية هكشر أولين:**

أ. **مبادئ النظرية:**

لقد جاء هكشر أولين لهذه النظرية لتفسير أسباب الإختلاف في النفقات النسبية كأساس لقيام التجارة الخارجية على إفتراضين أساسيين هما: [2]

إختلاف الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج في البلدان المختلفة نتيجة الإختلاف في درجة الوفرة والندرة النسبية لهذه العوامل, وتفاوت نسب من عناصر الإنتاج في إنتاج السلع.

وإنطلاقا من هنا يري " هكشر " أن التبادل الدولي يقوم على أساس المزايا النسبية التي يحققها كل بلد والناتجة عن كثافة أو قلة عوامل الإنتاج في هذا البلد، وأن وفرة عامل من عوامل الإنتاج يعني إنخفاض سعره نسبيا وبالتالي الإنخفاض النسبي لسعر السلعة .

من خلال تفسير نظرية " هكشر " يوضح أهمية جانب العرض في تفسيره لأسباب قيام التجارة الخارجية وإختلاف دور الإنتاج للسلع بين الدول، هوإختلاف نسبة عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج هذه السلع.

وبإستخدام الفرضية الثانية أي إحتياج السلع إلى نسب متفاوتة من عناصر الإنتاج، ويمكن أن نستخلص من نظرية " هكشر " أن التبادل الدولي يقوم على أساس المزايا النسبية التي يكسبها كل بلد من تصديره للسلع التي يتميز بوفرة عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاجها، إنطلاقا من النظرية التي إعتمدها " هكشر " قام " أولين " بتكيفها أن التفاوت في نسب عناصر الإنتاج عند إنتاج سلع شيء بديهي، و المهم هو تماثل دالة الإنتاج للسلعة الواحدة في أي مكان من العالم.

[1] _ حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، شهادة الماجستير، تخصص إقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر، بسكرة،الجزائر، 2012 / 2013، ص 33.

[2] _ سلطاني سلمى، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية، شهادة ماجستير، تخصص قنون دولي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002 / 2003، ص 20 .

وبناءا على ما سبق قرر " أولين " أن الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج قد تتأثر بأذواق المستهلكين، حيث أن إرتفاع الطلب على سلعة ما يؤدى للسلعة الواحدة في أي مكان من العالم، كما يضيف " أولين " بعض العوامل المرتبطة بطلب المستهلكين والتي تحدد رغباتهم وإحتياجاتهم من السلع المختلفة والظروف التي تحكم ملكية عناصر الإنتاج .

في هذه الحالة يمكن القول أن أذواق المستهلكين قد تقلل أو تلغي الميزة النسبة لهذا العنصر، ومن هنا يرى " أولين " أن تماثل هذه الأذواق في البلدان المختلفة شرط أساليب لهذه النظرية.

وخلاصة القول هو أن نظرية "هكشر أولين " قد أعاد السبب الرئيسي لقيام التجارة الخارجية إلى الإختلاف في الوفرة والندرة النسبية لعناصر الإنتاج بالإضافة إلى تماثل أذواق المستهلكين.

ب. إنتقادات النظرية:

تعرضت نضرية هيكشر اولين لعدة إنتقادات تمثلت أهمها في: [1]

ب.1. إن النظرية تعتمد على الإختلاف الكمي لعناصر الإنتاج أي على درجة الوفرة أو الندرة لهذه العناصر مقفلة بتلك الفروق النوعية لعناصر الإنتاج.

ب.2. إشتركت نظرية " هكشر أولين " مع نظرية " ريكاردو " في إهمالها لإنتقال عناصر الإنتاج الدولي، فمن غير الممكن تجاهل أثر حركتي عنصر العمل و رأس المال دوليا على النشاط الإقتصادي عامة والتبادل الخارجي خاصة.

ب.3. تتضمن النظرية على ضرورة تماثل دالة الإنتاج الواحدة بين الدول، إلا أن هذا الإفتراض لا يتفق مع الواقع رغم إقرارها بإمكانية تغير أسلوب إنتاج السلعة الواحدة لكن في حدود ضيقة.

ثالثا: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية:

ظهر هذا الإتجاه كتيار جديد يقوم بتفسير نظريات التجارة الخارجية على أساس ديناميكية العوامل الداخلية فيه خلافا للتحليل الساكن الذي قدمته النظريات السابقة، وهو يعمل على الإستعانة بالأساليب

[1]_ بلقلة إبراهيم ، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الإقتصادي، شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، الجزائر، 2008 / 2009، ص 17 .

والأدوات العلمية متجاهلا الفروض غير الواقعية التي طرحتها هذه النظريات، ومن بين هذه النظريات نجد نظرية " ستيفان لندر " ونظرية " فرانون " ودورة حياة المنتج ، نظرية " بوسنر " (1961) ونظرية جونسون " والديناميكية للتبادل الدولي، وهذه النظريات جاءت لتقوم بتحديد العوامل الرئيسة لنمط التبادل الدولي، عن طريق إكتساب الميزة النسبية في عامل مهم متمثل في دور البحوث والتطوير وأهميتة بالنسبة لقطاع التجارة الخارجية وهي بذلك تعد أكثر واقعية في تفسيرها لظواهر الإقتصاد العالمي ونمط التجارة الخارجية.

ومنه كخلاصة لما تم تقديمه في هذه النظريات التي تتناول بدراسة العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الإقتصادي, فإنها تركز على جانبي التخصص والإنتاج المؤدى إلى تخصيص الموارد بأكثر كفاءة فيزداد كل من النمو الإقتصادي ورفاهية المجتمع، وبالتالي فإن هذا الدور الفاعل للتجارة الخارجية كونها تمكن من توفير حافز فعال للنمو الإقتصادي لتحقيق النهج الذي تدعمه النظرية التقليدية حول المكاسب الممكن الحصول عليها عن طريق التجارة الخارجية. [1]

[1]_ عبد الغفار غطاس، محمد زوزي، عبد الوهاب دادن، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980 – 2011)، مجلة الباحث ،العدد15،،قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، السنة 2015،ص 284 - 285 .

المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها:

للسياسة التجارية مجموعة من الأسباب أدت لقيامها، كما أن هناك عوامل تأثر فيها وتكمن فيما يلي:

أولا: أسباب قيام التجارة الخارجية:

ترتبط مختلف بلدان العالم فيما بينها بعلاقات إقتصادية متشعبة تنشأ بمناسبة تبادل السلع والخدمات، ويمكن حصر أسباب قيام التجارة الخارجية فيما يلي: [1]

1. **تحقيق الاكتفاء الذاتي:**

لا تستطيع أي دولة الإعتماد على نفسها كليا نظرا لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة.

2. **التخصص الدولي:**

لا تستطيع الدول أن تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة بين دول العالم، ولذلك يجب على كل دولة أن تتخصص في إنتاج بعض السلع التي تأهل طبيعتها وظروفها وإمكانياتها الإقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل أو بكفاءة عالية.

3. **إختلاف تكاليف الإنتاج:**

يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها والذات في الدول التي تمتلك متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دول أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة وبالتالي ترتفع لديها تكلفة الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة التالية.

4. **إختلاف ظروف الإنتاج:**

فبعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز والقهوة، فيجب أن تختص بهذا النوع من المنتجات الزراعية وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي.

[1] _ حكيمة سبع، آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف، مذكرة ماستر، تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمة لخضر، بالوادي، الجزائر، 2014 / 2015، ص 08 .

5. **إختلاف الميول والأذواق:**

فالمواطن بفضل المنتجات الأجنبية حتى ولو توفر البديل منها وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة.

ثانيا: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حركة وإتجاه التجارة الخارجية نذكر منها: [1]

1. **مستوي التنمية الإقتصادية:**

حيث أن هذا العامل يلعب دورا هاما في مجال التجارة الخارجية إذا أن الجمود والتأخر الإقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية عكس ما هو الحال في إقتصاد متطور ومتقدم وذو قاعدة إقتصادية قوية، حيث أنه يتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية.

2. **أوضاع الإقتصاد المحلي والعالمي:**

هذه الأوضاع تؤثر في الإقتصاد المحلي والعالمي فالإقتصاد المحلي ولكي يرقي صناعته، فهو بحاجة إلى سلاح خام لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية لإستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات، كما أن للطلب الإستهلاكي دورا في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث إستيراد كميات من السلع ذات إستهلاك واسع.

وهناك عوامل أخرى يمكن أن نوجزها في مايلي: [2]

3. **إختلاف الموارد الطبيعية:**

إن الموارد الطبيعية تختلف من مكان إلى آخر على سطح الأرض، فهي لا توجد في جميع أنحاء العالم بكميات متساوية وبأنواع متشابهة فالموارد الطبيعية لا تتوزع على الكرة الأرضية توزيعا عادلا، فعدم وجود عدالة في التوزيع لسبب رئيسي في قيام التجارة الخارجية كذلك تختلف الموارد من حيث وفرتها وندرتها

[1]_ حمشة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 12 .

[2]_ فاطمة الزهراء بن زيدان، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من المنظور الجغرافيا الإقتصادية، شهادة الماجستير، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011 / 2012، ص 42.

ولعامل الوفرة أو الندرة أهمية كبرى في عمليات الإنتاج الإقتصادي وفي عمليات التجارة الخارجية، حيث يؤثر في الموارد وفنائها وكمية إحتياطاتها.

4. **إختلاف توزيع السكان:**

على الرغم مما تضعه البيئة الطبيعية من قيود وحدود للنشاط البشري وخاصة الإنتاج الإقتصادي وبالتالي للتجارة الدولية، فإن الإنسان هو الأمل الأول والهام في هذا المضمار، فهو عامل هام من عوامل الإنتاج، كما أنه عامل الإستهلاك الرئيسي. ونظرا لحركة الإنسان وهجرته الدائمة من مكان إلى آخر فقد أصبح في الوقت الحاضر يشغل أغلب مناطق العالم، وهو يستغل موارد طبيعية بقدر ما نتيح له قدراته وخبراته.

5. **توافر التكنولوجيا الحديثة:**

والمقصود بذلك هو بأن الدولة التي يتوفر لها السبق في إستحداث التكنولوجيا الحديثة (سواء عن طريق الإختراع أو الإبتكار) تصبح في وضع يسمح لها بإنتاج السلع ومعدات إنتاجية عالية الثمن وعلى جانب كبير من التعقيد الإنتاجي.

المبحث الثاني: أساسيات السياسة التجارية:

تعتبر السياسات التجارية التي تعتمدها الدول النامية اليوم ذات أصالة فكرية من فترات تاريخية سابقة، بل وترجع إلى المذاهب الإقتصادية التي سادت عصور تاريخية خلت منها سياسة كانت تعتمد التجارة على نتائج أفكار المدرسة التجارية أو سياسة التجارة الخارجية التي كانت تهدف إلى تنشيط وزيادة التبادلات التجارية.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف السياسة التجارية :

هناك عدة مفاهيم لسياسة التجارية ولها أهداف متنوعة نذكر منها مايلي:

أولا: مفهوم السياسة التجارية:

1. تعرف السياسة التجارة بأنها " مجموعة الأساليب والإجراءات التي تفعلها الدولة في مجال علاقاتها الإقتصادية الدولية لتحقيق أغراض وأهداف عديدة تختلف من دولة لأخرى ولكنها تدور حول علاج الخلل في الميزان التجاري أوميزان المدفوعات ورفع معدلات النمو الإقتصادي ، وإستقرار عملتها الوطنية. "[1]
2. ويمكن تعريفها بأنها " مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتغطية العائد من التعامل مع باقي دول العالم وفي إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الإقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة. [2]
3. ويقصد أيضا بالسياسة التجارية " مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة و النامية والتي تعمل على تحرير أو تفسير النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول. [3]

ثانيا: أهداف السياسة التجارية:

[1]_ يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 70 .

[2]_ طيوح زبير، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري، مذكرة الماستر، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014 / 2015، ص 17 .

[3]_ السيد محمد أحمد السريتي، إقتصاديات التجارة الخارجية ، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص 42 .

هناك أهداف متعددة للسياسة التجارية، ولعل الهدف الرئيسي الذي ترمي إليه عادة هو تنمية الإقتصاد القومي أقصى مما يمكن، وقد ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى فرعية، مثل تحقيق التوظيف الكامل، الإكتفاء الذاتي، تثبيت سعر الصرف وإقرار التوازن في ميزان المدفوعات وما إلى ذلك.

وسنذكر هذه الأهداف دون تفريق عما إذا كانت تقوي حركة التجارة الخارجية أو تقيدها: [1]

1. **تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات :**

تختلف إجراءات تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بإختلاف نوع الإختلال في هذا الميزان، فهي حالة العجز، وهي الحالة التي تسبب الكثير من القلق والإهتمام، حيث تكمن هذه الإجراءات في زيادة المعروض من الصرف الأجنبي، أي تعظيم الصادرات والمواد من النقد الأجنبي، وتقليل الطلب على الصرف من خلال ترشيد الواردات.

2. **تحقيق الوارد للخزينة العامة:**

قد يكون الحصول على موارد الخزينة العامة لتمويل الإنفاق العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية، وعادة يتم الحصول على النفقات التحصيل.

3. **حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية:**

والمقصود بذلك عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر سلبا على الإنتاج المحلي في بعض الفروع، و تشتد الحاجة على الحماية عندما تكون التكلفة الحقيقية للإنتاج في الداخل أكبر منها في الخارج، مثل حماية دول غرب أوروبا للإنتاج الزراعي من منافسة إنتاجها الزراعي في الدول النامية.

وهناك أهداف أخرى يمكن ذكرها فيما يلي: [2]

4. **حماية الإقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق:**

[1] _ منى مسفوني، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي الاقتصاد الوطني في فترة الممتدة مابين (1970- 2001)، شهادة الماجستير، تخصص دراسات إقتصادية، جامعة ورقلة،الجزائر، 2005/2004، ص 16 – 17.

[2] _ زبير طيوح، مرجع سبق ذكره، ص 18 – 19.

فالإغراق يعني تطبيق نظرية التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية، ويقصد بسياسة الإغراق، بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية، وسياسة الإغراق تعتبر وسيلة ملتوية لكسب السوق الخارجي على حساب المنتجين المحلين، وخاصة من بعض المحتكرين الأجانب بشكل مؤقت أو دائم. وذلك فإن دولة أورجواي والجات 1994 ومنظمة التجارة العالمية **WTO** 1995 كلفت إجراءات معينة لمحاربة سياسة الإغراق وأعطت الدولة حق حماية ضد الدول التي تمارس سياسة الإغراق ناهيك عن دخول الدولة التي تمارس تلك السياسة في منازعات وتعويضات من قبل جهاز أو مجلس فض النزاعات التابع لمنظمة التجارة العالمية.

5. حماية الإقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية:

قد تحدث تقلبات إقتصادية عنيفة خارج الإقتصاد القومي كتضخم أو إنكماش حاد ولاشك أن مثل هذه التقلبات كانت من العوامل المسببة لها غير مرغوب فيها، ولذلك فإن حماية الإقتصاد القومي منها أمر مسلم به وطالما أن التجارة الخارجية هي وسيلة الإتصال بالخارج، لذا أصبح منوطا بالسياسة التجارية مهمة حماية الإقتصاد منها وفي ظروف بيئة الدولة المعاصرة، فإن حماية الإقتصاد القومي من التقلبات الخارجية قد أصبح أكثر من أي وقت مضى، مهمة المجتمع الدولي كله.

فالبيئة الدولية المعاصرة تتميز بأن ما حدث في أي مكان منها أضحى يؤثر في غير من الأمكنة، مما يستدعي بذلك جهد دولي مشترك للتصدي لمثل هذه الظواهر.

6. حماية الصناعة الناشئة:

تعتبر حجة حماية الصناعة الناشئة من أقوى الحجج لتدخل الدولة في التجارة الخارجية، والمقصود بها كما جاء ذلك عن الألماني " فيرديك ليست " عام 1841، والأمريكي "الكسندر هاميليون " عن الصناعات الأمركية عام 1771، لحماية الصناعة الحديثة والمتوقع أن تصل إلى درجة النضج إذا ما توفرت لها البيئة الملائمة، والحصول على ميزة نسبية في المستقبل، فإذا كانت هناك ميزة نسبية كامنة أو إحتمالية في فرع جاز إعتباره (الفرع الإنتاجي) ناشئا، وتجب حمايته.

7. إيجاد آلية للتكيف مع التحولات الإقتصادية العالمية:

حيث يشهد القرن الجديد مجموعة من التحويلات في البيئة الإقتصادية ولعل أهم التحولات هو التسارع نحو تحرير التجارة الخارجية من خلال المنظمة العالمية للتجارة، وإتجاه العالم في تشكيل التكتلات الإقتصادية، وتضائل دور الإقتصاد القومي الواحد، ليحل محل "الإقتصاد الإقليمي ". وكذالك تعميق إقتصاديات المشاركة في العلاقات الإقتصادية الدولية، والتحولات في الكثير من دول العالم خاصة النامية.

المطلب الثاني: أنواع السياسة التجارية:

هناك نوعان رئيسيان من السياسة التجارية الخارجية، تصب فيها باقي السياسات الفرعية، النوع الأول هو سياسة حرية التجارة الخارجية والنوع الثاني هو سياسة حماية التجارة الخارجية، وفيما يلي سنحاول تحليل كل نوع مع ذكر الحجج المؤدية له.

أولا: سياسة حرية التجارة الخارجية:

إن المقصود بهذه السياسة هو عدم تدخل الدولة والحكومات في التجارة بين الدول، من خلال إلغاء كافة القيود والحواجز والرسوم على التجارة الداخلية والخارجية وإفصاح المجال للمنافسة الحرة لكي تسود في التبادل والإنتاج ولذا يمكن للأفراد تصدير وإستيراد ما يرغبون فيه من سلع مختلفة دون تدخل الدولة أو قيود تفرضها عليهم، فهي إطلاق حرية المبادلات التجارية الدولية دون تدخل الدولة.

ويمكن القول أن ظهور مبدأ الدفاع عن حرية التجارة الخارجية يرجع إلى المذهب الطبيعي الذي ظهر في فرنسا بقيادة " فرنسوا كيني " (1694 – 1774)، والذي يقوم على أساس عدم تدخل الدولة في الشؤون الإقتصادية مع مصلحة الجماعة، واعتبر أن المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق ما أسماه الطبيعيون بالثمن العادل، وهو الثمن الذي يحقق ربحا معقولا للبائعين ويعتبر معقولا كذلك بالنسبة للمستهلكين.

ويحتج المدافعون عن هذا المذهب بما يلي:[1]

[1]_ فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، شهادة الماجستير،تخصص إقتصاد دولي والتنمية المستدامة ، جامعة سطيف، الجزائر، 2013 / 2014، ص 17 – 18.

1. أن حرية التجارة الخارجية تسمح بأن تتمتع الدولة بمزايا التخصيص وتقسيم العمل الدولي الذي يعتمد على سوق واسعة ويتبع حرية التبادل الدولي، الذي يترتب عليه إستغلال أفضل للموارد الدولية كما تبينه نظرية النفقات النسبية في التجارة الخارجية.
2. أن حرية التجارة الخارجية من شأنها منع قيام وإنتشار المنشآت والهيئات الإحتكارية، أو على الأقل تجعل قيامها أكثر صعوبة لأن الإحتكار الوطني أو الإقليمي لا يقوم إلا في ظل الحماية.
3. تؤدي الحرية إلى تنافس الدول في إنتاج السلع، وهذا بدوره يعمل على زيادة تشجيع التقديم الفني وتحسين وسائل الإنتاج، الأمر الذي يضمن جودة المنتجات وإنخفاض أسعارها.

ثانيا: سياسة حماية حرية التجارية:

تسمى أيضا بمفهوم سياسة تقيد التجارة الخارجية، وقد ظهرت في نفس الوقت الذي ظهرت فيه نظريات حرية التجارة حيث أن أنصارها أصبحوا يرون ضرورة تقييد التبادل مع الخارج، لاسيما إستيراد السلع الأجنبية قصد حماية السلع الوطنية من المنافسة الخارجية.

هذه السياسة تعرف على أنها حماية البلد لمنتجيه المحليين من المنافسة الأجنبية، فتنفذ عن طريق تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات، وإتخاذ التشريعات الأجنبية.

أهم ما تعتمد عليه الدولة في هذه السياسة هو فرض الرسوم الجمركية على الواردات إضافة إلى وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية.

كما أن لأنصار حرية التجارة حججهم، فإن لأنصار الحماية كذلك حججهم التي نوجزها فيما يلي:

1. **الحجج الإقتصادية :**

أ. **الحماية تؤدي إلى معالجة البطالة:** بفعل الحماية التي توفرها الدولة لصناعتها ضد المنافسة الأجنبية التي تهدد بالإفلاس، وبالتالي تسريع العمال.

2. الحجج غير الاقتصادية : [1]

أ. حماية أمن الدولة.

ب. المحافظة على الطابع الوطني.

ت. **الإستقلالية:** تساهم الحماية في إستقلال الإقتصاد، فمثلا في حال حدوث أزمات لا تجد الدولة نفسها متأثرة بالإقتصاد العالمي.

المطلب الثالث: الأساليب المستخدمة في تحقيق أهداف السياسة التجارية:

حتى تستطيع الدولة التحكم في قطاعها الخارجي بإتخاذ العديد من الإجراءات تؤثر في علاقتها التجارية مع الشركاء الإقتصاديين، لذا فهي تختار مجموعة متناسقة من الوسائل القادرة على التأثير في تجارتها الخارجية وفي مختلف القطاعات الإقتصادية الوطنية وتتمثل في وسائل سعرية وكمية وتنظيمية ونفصلها فيما يلي:

أولا: الأدوات السعرية:

يمكن التميز في شأن هذه الوسائل والتي تؤدي في تيار التبادل الدولي عن طريق التأثير في أثمان الواردات والصادرات بين كل من الرسوم الجمركية والإعانات، تخفيض سعر الصرف.

1. الرسوم الجمركية:

الرسم الجمركي هو ضريبة تفرضها الدولة على السلع عندما تجتاز حدودها سواء كانت صادرات أو واردات، وغالبا ما تفرض الرسوم الجمركية على الواردات كوسيلة أساسية لتطبيق سياسة الحماية التجارية، حيث أن فرض الرسوم على الصادرات يكون نادرا ويتم ذلك في الدول المختلفة للحصول

[1] ــ زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق، شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010/ 2011، ص 60.

على إرادات أو بهدف توفير السلع التموينية والمنتجات الأساسية والموارد الأولية اللازمة، للصناعات المحلية.[1]

أ. أنواع الرسوم الجمركية :

يمكن التفرقة بين الرسوم الجمركية على أساس كيفية تقدير الرسم أو على أساس الهدف من فرض الرسم وذلك كما يلي: [2]

أ.1. من حيث كيفية تقدير الرسم:

يمكن التميز بين الرسوم القيمية، والرسوم النوعية والمركبة، فإذا فرضت الرسوم على أساس نسبة مئوية من قيمة السلعة المستوردة سميت رسوما قيمية، أما إذا قدرت بمبلغ معين من كل نوع من أنواع السلع على أساس العدد أو الوزن مثلا، تقديم سميت رسوما نوعية، وبالطبع فإنه يمكن تحويل الرسوم النوعية إلى رسوم قيمية إذا ما عرفت القيمة الحقيقية للسلعة المستوردة، أما الرسوم المركبة فهي خليط من الرسوم النوعية و القيمية ويكون ذلك عادة بغرض التفاوت في الأنواع المختلفة للسلعة الواحدة.

أ.2. من حيث الهدف من فرض الرسم:

يمكن التميز بين الرسوم المالية والرسوم الحمائية، فإذا كان الهدف إيجاد مورد داخل للخزينة كانت الرسوم مالية, أما إذا كان الهدف حماية الأسواق الوطنية من المنافسة الأجنبية كانت الرسوم حمائية.

ب. أثار الرسوم الجمركية:

إذا فرض رسوم جمركية يترتب عليه العديد من الآثار التي تتعلق ببعض الظواهر الإقتصادية حيث تتمثل هذه الآثار فيما يلي:

[1]_ بلقلة إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 32- 33 - 34 .

[2]_ محمود يونس، إقتصاديات دولية، بدون طبعة، الدار الجامعة، مصر 2000، ص 123 – 124 .

ب.1.العروض من الإنتاج المحلي:

يؤدي فرض رسوم جمركية على الواردات الأجنبية إلى زيادة المعروض من الإنتاج المحلي نظرا لإمكان البيع بأثمان مرتفعة بعيدا عن المنافسة الأجنبية، ويتوقف أثر الحماية على مدى مرونة عرض الإنتاج المحلي، فإذا كانت هذه المرونة كبيرة فإن أثر الحماية يكون كبيرا والعكس.

ب.2. الإستهلاك:

إن فرض الرسوم الجمركية على بعض الواردات يكون له غالبا أثر مقيد للإستهلاك، إذ يؤدي إرتفاع ثمن السلعة بعد فرض الرسم إلى التقليل من إستهلاكها, حيث يتوقف هذا الأثر على مدى مرونة الطلب، فكلما زادت المرونة كلما كان الأثر على الإستهلاك أوضح، والعكس.

ب.3. الموارد المالية:

لا تعتبر الرسوم الجمركية إيرادا خالصا إلا إذا إستبعد هدف الحماية وذلك لأن هدف تحقيق الحماية للصناعات الوطنية سيؤدي إلى تخفيض الواردات بشكل كبير، وبالتالي عدم الحصول على موارد كبيرة، كذلك فإن الأصل أن تفرض ضريبة داخلية على السلع المحلية المماثلة إذا كان الغرض من الرسم الحصول على مورد المالي.

ب.4. إعادة توزيع الدخل:

يؤدى فرض الرسوم الجمركية إلى إرتفاع أثمان السلعة الخاضعة للرسم وهذا من شأنه زيادة دخول عناصر الإنتاج المشتغلة بالصناعة المتمتعة بالحماية الجمركية، وإذا نظرنا إلى الدولة في مجموعها نجد أن فرض الرسوم الجمركية يؤدي إلى إرتفاع ثمن عنصر الإنتاج النادر نسبيا.

ب.5. ميزان المدفوعات:

بصفة عامة أن فرض الرسوم الجمركية يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض الواردات وبقاء الصادرات على ما هي عليه، لكن هذا المعتقد يهمل أثر هذا التغير على الدخل القومي وعلى سلوك الدول الأخرى، فإنخفاض الواردات مع بقاء الصادرات ثابتة يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وهذه الزيادة في الدخل تؤدي بدورها إلى زيادة الواردات, ومن هنا فإن النتيجة النهائية في تحسين ميزان المدفوعات أقل من تخفيض الأولى في الواردات، حيث يتوقف ذلك على الميل الحدي للإستيراد، كما أن فرض الرسوم

الجمركية على سلع الدول المصدرة قد يدفع بها إلى اتخاذ إجراءات مماثلة مما يضيع الأثر الناجم عن فرض الرسوم الجمركية.

2. **الإعانات:**

والغرض منها تدعيم القدرة التنافسية للإنتاج الوطني في الأسواق الدولية عن طريق منح إعانات للمنتجين الوطنيين، هذه الإعانات قد تكون في شكل مباشر ممثلة في دفع مبلغ معين من النقود يحدد على أساس نوعين أو قيمتين، أو تكون في شكل غير مباشر ممثلة في منح المشروع بعض الإمتيازات لتدعيم المركز المالي كالإعفاءات أو التخفيضات الضريبية، وإتاحة بعض الخدمات بنفقات رمزية .....الخ. [1]

3. **الإغراق :**

وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدول للتمييز بين الأثمان في الداخل والخارج، حيث تكون هذه الأخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة، مضافا إليه نفقات وغيرها من النفقات المرتبطة بإنتقال السلعة من السوق الوطنية إلى السوق الأجنبية وينقسم إلى ثلاثة فروع: [2]

أ. **الإغراق العارض:** والذي يفسر بظروف إستثنائية طارئة.

ب. **الإغراق قصير الأجل والمؤقت:** الذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله.

ت. **الإغراق الدائم:** المرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود إحتكار في السوق الوطنية ويتمتع بالحماية.

ثالثا: الأساليب التنظيمية:

إن الإطار التنظيمي الذي تتحقق في نطاقه المبادلات التجارية ينطوي على عدد من المواضيع المتصلة بالسيادة التجارية، وبالتالي بتخطيطها ولعل أهم ما يمكن التطرق إليه بهذا الصدد هي المعاهدات التجارية والإتفاقيات والإتحاد كذلك الجمركية وأخيرا الإجراءات الإدارية الخاصة بها، وذلك فيما يلي:[3]

[1] _ زيرمي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 61 .

[2] _ زبير طيوح، مرجع سبق ذكره، ص 22 .

[3] _ بلقلة إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 36– 38.

1. **المعاهدات والإتفاقيات التجارية :**

فالمعاهدة التجارية إتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيها بينها تنظيما عاما يشمل بجانب السائل التجارية والإقتصادية أمور ذات طابع سياسي أو إداري، وعادة ما تتضمن مبدأ المعاملة بالمثل على أن أهم ما تتضمنه من مبادئ وأكثرها شهرة هو مبدأ الدولة الأولى بالرعاية وذلك بمقتضاه تتعهد الدولة بأن تمنح لدولة أخرى المزايا الممنوحة منها لمنتجات أو لمواطني أي دولة ثالثة.

ويتميز الإتفاق التجاري وهو تعاقد يتناول أمور تفصيلية تتعلق بالتبادل التجاري بين بلدين، عن المعاهدات التجارية بقصر مدته حيث تغطي عادة سنة واحدة وتتضمن عناصر تتفاوت بحسب الأحوال، كالإشارة إلى الإجراءات التي تتبع في التبادل التجاري أو تحديد الكميات أو القيم.

2. **إتفاقيات الدفع:**

وهو إتفاق بين دولتين يضم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفقا للأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان، وجوهر هذا الإتفاق هو أن تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين بالقيد في حساب مقاصة المدفوعات والمتحصلات كل منها مع الأخرى.

3. **التكتلات الإقتصادية:**

تظهر التكتلات الإقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاربة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول وفي هذا الشأن يمكن التميز بين عدد درجات من التفاوت الإقتصادي ومن أهمها:

أ. **منظمة التجارة الحرة:**

وهنا تلتزم كل دولة عضو بإلغاء كافة القيود على الواردات من دول الأطراف في الإتفاقية وبالتالي تتمتع صادرات كل الدول بإعفاء جمركي تام في الدول الأخرى للأعضاء، ولكل دولة مشتركة الحق في فرض الرسوم الجمركية على ما تستورده من دول أخرى غير المشتركة دون الإلتزام بتعريفة جمركية موحدة.

ب. **الإتحاد الجمركي:**

ويتفق مع الشكل السابق من حيث إلغائه للرسوم الجمركية والقيود الكمية والإدارية على الواردات فيما بين الدول الأعضاء فضلا عن توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالإتحاد في مواجهة الخارج.

ت. **الإتحاد الإقتصادي:**

ولا يقتصر التعاون بين الدول الأعضاء على إلغاء القيود المفروضة على المبادلات التجارية فحسب، بل يشمل تحرير حركة رؤوس الأموال والأشخاص وإنشاء المشروعات إلى جانب التنسيق بين السياسات المالية والنقدية والإقتصادية للدول الأعضاء.

ث. **الإندماج الإقتصادي الكامل:**

إلى جانب شروط الإتحاد الإقتصادي يتعين إنشاء سلطات عليها أن تكون قراراتها في الشؤون الإقتصادية ملزمة لجميع الدول الأعضاء.

4. الحماية الإدارية:

وهي من قبل الإجراءات الإستثنائية تقوم السلطات الإدارية بتطبيقها بغرض إعاقة حركة الإستيراد وحماية السوق الوطنية، ومن بين هذه الإجراءات فرض أجور ونفقات تحكمية مرتفعة على نقل وتخزين البضائع المستوردة في المنطقة الجمركية بهدف المغالاة في تقدير قيمة الواردات.

ثانيا: الوسائل الكمية: [1]

1. **نظام الحصص**

يقصد بنظام الحصص ذلك النظام الذي تحدد الدولة بمقتضاه كمية الواردات التي يجوز إستيرادها من سلع معينة خلال فترة معينة من الزمن.

ولقد كان أول تطبيق لهذا النظام في فرنسا وبلجيكا عام 1931 وقد تعددت صور تطبيق هذا النظام منذ أن شاع إستخدامه إبان الكساد العظيم إلى الوقت الحاضر.

[1] _ زبير طيوح، مرجع سبق ذكره، ص 23 – 24.

حيث يؤدي نظام الحصص إلى نفس النتائج التي تحققها التعريفة, فهناك نظام الحصص المانعة وهي التي تمنع الإستيراد تماما وهي تشبه التعريفة المانعة من حيث الأثر على الواردات وتقييد حرية التجارة حيث يتحقق التوازن في السوق المحلي قد يبدو مما سبق انه لا فرق بين هاتين السياستين والتعريفة والحصص لكن في الواقع يرى الإقتصاديين أن هناك فروقا جوهرية.

فالتعريفة تخفض أسعار الضرائب كضرائب الدخل مما يخفف عن كاهل المستهلكين المحليين.

حيث يؤدي نظام الحصص إلى تسرب الأرباح الناجمة عن إرتفاع الأسعار إلى جيوب المصدرين والمستوردين الذين سيسعدهم الحظ بالحصول على حصة إستيراد أو تراخيص للإستيراد، لذلك يرى الإقتصاديون أن التعريفة تمثل اخف الضررين طالما لم تحرر التجارة، ومن صوره الحصة الإجمالية و الحصة الموزعة.

2. **تراخيص الإستيراد :**

في ظل هذا النظام يشترط حصول المستوردين مسبقا على تراخيص من الجهة الحكومية التي تقوم بالرقابة على الإستيراد ويتم تحديد حصة كل مستورد على أساس وارداته من السلعة في فترة زمنية سابقة.

المبحث الثالث : تعاريف ومفاهيم حول ميزان المدفوعات:

يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الإقتصاد على الإقتصاد العالمي وبالعكس، لكونه ذلك السجل الذي تدرج فيه كل العمليات الإقتصادية التي تربط الإقتصاد الوطني وبالإقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية، تزدوج فيها الدائنية والمديونية، وتتضمن حركة إنتقال السلع والخدمات ورأس المال ويتميز ميزان المدفوعات بأهمية بالغة على مستوى التحليل الإقتصادي لأي دولة لكونه يعكس درجة تداخل الإقتصاد المحلي بالإقتصاد العالمي، فضلا عن أن ما يدرج فيه من معاملات إقتصادية، إنما يعكس من حيث محتوى هيكل الإنتاج وقوة الإقتصاد الوطني وقدرته التنافسية ،ومدى إستجابته لتطور قوى الإنتاج دوليا.

ومن خلال هذا يمكن أن نتناول مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات وعناصر تركيبه ووظائفه والخلل فيه وسبل معالجته.

المطلب الأول : مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات:

لميزان المدفوعات مفاهيم مختلفة إختلفت بإختلاف الإقتصادين والهيئات الإقتصادية وله أهيمة كبيرة للدول وذلك لمعرفة مدى نجاعة الدول في تسيير إقتصادها الوطني والعالمي على حد سوء.

أولا : مفهوم ميزان المدفوعات :

هناك عدة تعاريف لميزان المدفوعات يمكن أن نوجزها فيما يلي:

1. يعرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات على أنه " سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة لتغيرات في مكونات أو قيمة أصول إقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، أو بسبب هجرة الأفراد وكذا التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاص من الصندوق وحقوقها وإلتزاماتها إتجاه بقية دول العالم ". [1]

2. يعرف ميزان المدفوعات بأنه حساب تسجل فيه كل المعاملات الإقتصادية والمالية التي تتم بين القيمين في بلد ما والمقيمين في الخارج خلال فترة زمنية معينة تحدد عادة بسنة. [2]

[1] _ حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي، شهادة الماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة, الجزائر، 2004/ 2005، ص 03- 04.

[2] _ محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني لدراسات والتوثيق، بيروت، 2010 ، ص 153.

3. ميزان المدفوعات هو سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الإقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة والمواطنين المقيمين في دولة أجنبية أخرى خلال فترة زمنية. [1]

4. "ميزان المدفوعات هو حال إحصائية تعرض في شكل محاسبي مجموع تدفقات الأصول الحقيقية، المالية والنقدية بين مقيمي الدولة المعنية وغير مقيمي تلك الدولة خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة)، فهو حساب تدفقات وليس حساب مخزون.[2]

5. يقصد بميزان المدفوعات لدولة ما ذلك البيان المنظم الذي يسجل جميع المعاملات الإقتصادية الخارجية التي تتم في فترة معينة من الزمن عادة سنة بين المقيمين في تلك الدولة والعالم الخارجي أي غير المقيمين، والذي ينشأ عنها حقوق لتلك الدولة على العالم الخارجي أو ديون و إلتزامات عليها قبل العالم الخارجي. [3]

ثانيا: أهمية ميزان المدفوعات:

تعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الإقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإنها تسجيل هذه المعاملات الإقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي إقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية: [4]

1. يعكس هيكل المعاملات الإقتصادية الدولية وقوة الإقتصاد الوطني، وقابليته ودرجة تكيفه مع التغيرات المؤثرة في الإقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الإستثمارات ودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف.

2. يعكس ميزان المدفوعات قوى الطلب وعرض العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الإقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم ونوع السلع و تبادل الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الإقتصادي للدولة ونتائج سياستها الإقتصادية.

---

[1] _ شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012 ، ص 187 .

[2] _سمير آيت يحيى، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،الجزائر، 2013/ 2014، ص 116.

[3] _ أحمد فريد مصطفى، الإقتصاد النقدي والدولي، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، قاهرة، 2009، ص 261 .

5_ عربي سواكر، واقع ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التحولات الإقتصادية الراهنة (1990 _2013)، مذكرة الماستر، تخصص إقتصاد دولي، جامعة الشهيد لخضر، الوادي، الجزائر، 2014 / 2015، ص 10.

3. ومن ناحية، يعكس تغيرات الطلب المحلي على السلع والخدمات الخارجية وتغيرات الطلب الأجنبي على صادرات الدولة، هذا بالإضافة إلى بيان أثر السياسات الإقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة، الأمر الذي يمكن من متابعة مدى تطور البنيان الإقتصادي للدولة ونتائج السياسات المتبعة.[1]

4. ومن ناحية أخرى فهو يقيس الوضع الخارجي للدولة حيث أن المعاملات الإقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الإقتصاد الخارجي، وهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة.[2]

5. يمثل ميزان المدفوعات أداة تحليل لنقاط قوة وضعف تنافسية البلد ويشكل أيضا أداة تحليل هامة لتحديد سياسة سعر الصرف، السياسة المالية والسياسة النقدية فإذا قامت الدولة مثلا بتخفيض في قيمة العملة المحلية وأرادت معرفة أثر السياسة المطبقة على الموقف الخارجي في هذه الحالة من الضروري الرجوع لميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات والواردات و الأرصدة الدولية.

6. يتبع ميزان المدفوعات مجمل التدفقات بين المقيمين وغير المقيمين في فترة محدودة، وهو ما يسمح بتسجيل كل التدفقات السلعية والخدمية من وإلى الخارج وكذا العرض والطلب على النقد الأجنبي، وبالتالي متابعة تطورات سعر الصرف.

يظهر ميزان المدفوعات القوى المحدودة لسعر الصرف من خلال ظروف العرض والطلب على العملات الأجنبية ويبين أثر السياسات الإقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل.[3]

المطلب الثاني : مكونات ميزان المدفوعات :

لميزان المدفوعات مكونات أساسية يرتكز عليها ومن أهمها نذكر مايلي:

[1] _ نسيمة ناصر، دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر للفترة (2005/ 2014)، شهادة الماستر، مالية وإقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة،الجزائر، 2013/ 2014، ص 11.

[2] _ السيد محمد أحمد السيرتي، مرجع سبق ذكره، ص 320 .

[3] _ دوحة سلمي، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، أطروحة الدكتوراه،تخصص مالية دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014 / 2015، ص 103.

أولا: ميزان العمليات الجارية:

يندرج في هذا الميزان كافة المعاملات الإقتصادية التي تبدي تأثرا على ميزان المدفوعات في السنة نفسها أو في الفترة التي حصلت فيها، وليس في السنوات أو المراحل الآتية وهو يتكون من قسمين: [1]

1. **الميزان التجاري (ميزان العمليات المنظورة)**: يعتبر الميزان التجاري، الميزان الرئيسي في ميزان المدفوعات لأنه يشمل صادرات وواردات الدولة من السلع المادية التي تعبر حدود الدولة إما من الخارج أو إما من الداخل ويشكل رصيد الميزان التجاري الفرق بين الصادرات والواردات.

2. **ميزان الخدمات (ميزان العمليات غير المنظورة)**: يشمل ميزان الخدمات الإقتصادية على الإرادات والنفقات بالعملات الأجنبية، المرتبطة بخدمات النقل (الملاحة، الطيران، السكك الحديدية وأنواع النقل الأخرى) ويسمي ميزان التجارة غير المنظورة.

ثانيا : المعاملات من جانب واحد:

تظهر في هذا الحساب جميع الإنتقالات سواء كانت مالية أو حقيقية بدون أي مقابل بحيث يسجل في الجانب الدائن جميع التحويلات التي تجرى لصالح البلد المستقل مثل المساعدات الأجنبية من منح حكومية وإعانات أو تحويلات المهاجرين لصالح بلدهم الأصلي بينما يسجل في الجانب المدين كل التحويلات التي تمت من بلدهم نحو العالم الخارجي. [2]

ثالثا : حساب رأس المال :

[1] _ عزازي فريدة، نمذجة المديونية الخارجية الجزائرية (دراسة قياسية اقتصادية لأثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات 1970 /2006)، أطروحة الدكتورة، تخصص تجارة دولية،جامعة الجزائر،الجزائر، 2012 / 2013، ص 118.

[2] _ متهوم بلقاسم، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات، شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية،جامعة وهران،الجزائر، 2012 / 2013 ، ص 24.

ويسجل في هذا الحساب التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى البلد الخارج منه ويقسم إلى قسمين: [1]

1. **حساب رأس المال طويل لأجل:**

الذي يتضمن التدفقات الرأسمالية التي يطول أمدها أكثر من سنة، أي تستحق السداد بعد سنة فأكثر وهذه تشمل.

أ. **القروض طويلة الأجل:**

تستحق السداد بعد أكثر من سنة خمس سنوات ، عشر سنوات .... الخ، وأقسام السداد سواء كانت الممنوحة إلى الأجانب أو المنوحة من الأجانب وهذه تكون عادة إما من مصادر حكومية أو خاصة أو مؤسسات دولية, وتسجيل القروض طويلة الأجل التي يمنحها الأجانب إلى البلد في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات، كما تسجل قيمة سداد الأقسام والقروض الوطنية التي يمنحها البلد إلى الخارج في الجانب الدائن كذلك. أما القروض طويلة الأجل التي تمنحها البلد إلى الأجانب فتسجل في الجانب المدين وكذلك تسجل في هذا الجانب أقساط الدين الأجنبي الذي يقوم البلد بسدادها إلى الأجانب.

ب. **الإستثمار المباشر:**

وهو الإستثمار الذي يتولى أصحابه إدارته مباشرة وقد يحققون أرباحا أو خسائر جراء نشاطهم الإستثماري خارج بلادهم وتسجيل أقسام الإستثمارات المباشرة، التي يقوم بها غير المقيمين أو الحكومات أو الشركات الأجنبية في البلد في الجانب الدائن من حساب رؤوس المال، وبعكسه تسجيل الإستثمارات المباشرة التي يقوم بها مواطنو البلد أو شركائه أو حكوماته في الخارج في الجانب المدين من حساب رأس المال.

وقاعدة في هذا التدفق القروض والإستثمارات إلى البلد تعني تدفق وحدة العملات الأجنبية إليه لذلك فإنها تسجل في الجانب الدائن مع أنها من الناحية الفعلية تزيد من مديونيته تجاه العالم، كذلك

[1] _ هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي (النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، ص 205-206.

فإن القروض الوطنية المتدفقة إلى الخارج تسجل في الجانب المدين بإعتبارها خروج للنقد الأجنبي، مع أنها تقلل مديونيته إتجاه العالم.

2. رأس مال قصير الأجل:

أما المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل فهي تشمل حركات الودائع الجارية بين البنوك وصفقات بيع وشراء الأسهم والسندات التي تستحق السداد بفترة أقل من سنة بين المقيمين وغير المقيمين، وهذه الحسابات عادة تتحرك لأغراض تسوية المعاملات الأخرى في ميزان خاص معاملات الحساب الجاري، ومعاملات حساب رأس المال طويل الأجل والتحويلات أحادية الجانب.

رابعا: حساب عملية التسوية الرسمية:

يتضمن هذا الحساب التغيرات التي تحدث في الإحتياطات الدولية من أجل تسوية العجز أو الفائض في كافة بنود ميزان المدفوعات، ويقصد بذلك رصيد الميزان التجاري والحساب الجاري والمعاملات الرأسمالية.

فإذا إفترضنا أن مجموع المدفوعات إلى الخارج (كافة بنود جانب المدين)تفوق جميع المتحصلات من الخارج (كافة بنود الجانب الدائن) فإن ميزان المدفوعات يظهر عجزا يحتاج إلى تسوية، ويتم ذلك من خلال السحب من الإحتياطات الدولية من الذهب النقدي بما يكفي لسد هذا العجز، والعكس قد تتزايد الإحتياطات الدولية إذا كانت كافة بنود الجانب الدائن تفوق كافة بنود الجانب المدين.

أما إذا كان الجانبين متساويين فإن الإحتياطات الدولية تظل كما هي دون تغير. وهكذا فإن التغيرات في الإحتياطات الدولية تقوم بدور التسوية أو التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات. [1]

خامسا: حساب السهو والخطأ:

[1] _ محمد سيد عابد، التجارة الدولية، بدون طبعة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، بدون بلد، 1999 ص 294.

وتبعا لطريقة القيد المزدوج فإن كل عملية تقوم بها الدولة تسجل مرتين في ميزان المدفوعات، مرة في الجانب المدين وأخرى في الجانب الدائن أو العكس. وعليه وحسب هذه الطريقة سيكون هناك تعادل محاسبي لجانبي ميزان المدفوعات، بمعنى هناك تعادل بين إجمالي العناصر الدائنة مع إجمالي العناصر المدينة (رصيد ميزان المدفوعات يكون متوازنا)، إلا أن هذا التوازن لما يتحقق في الواقع العملي وهنا يتم اللجوء إلى حساب السهو والخطأ لخلق التوازن الحسابي بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين. ويظهر هذا الحساب في الجانب الأصغر في ميزان المدفوعات. ويرجع الخلل وعدم التوازن بين القيدين وهذا راجع لحدوث أحد السببين إما الخطأ في تقييم السلع والخدمات المتبادلة نتيجة لإختلاف أسعار صرف العملات، إما لسبب الخلل الناجم عن تغير قيمة العملة فمثلا عندما ينتاب الخوف مستوردا في دولةما من إرتفاع قيمة عملة الدولة المصدرة هنا يقوم المستورد بدفع قيمة الواردات مقدما، وعليه يكون هذا الدفع بالنسبة للمصدر إستيراد غير مسجل لرأس المال.[1]

ومن خلال ما سبق يمكن تمثيل عناصر ميزان المدفوعات كالآتي

[1] _ نسيمة ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 14 .

شكل رقم (1-1) مكونات ميزان المدفوعات

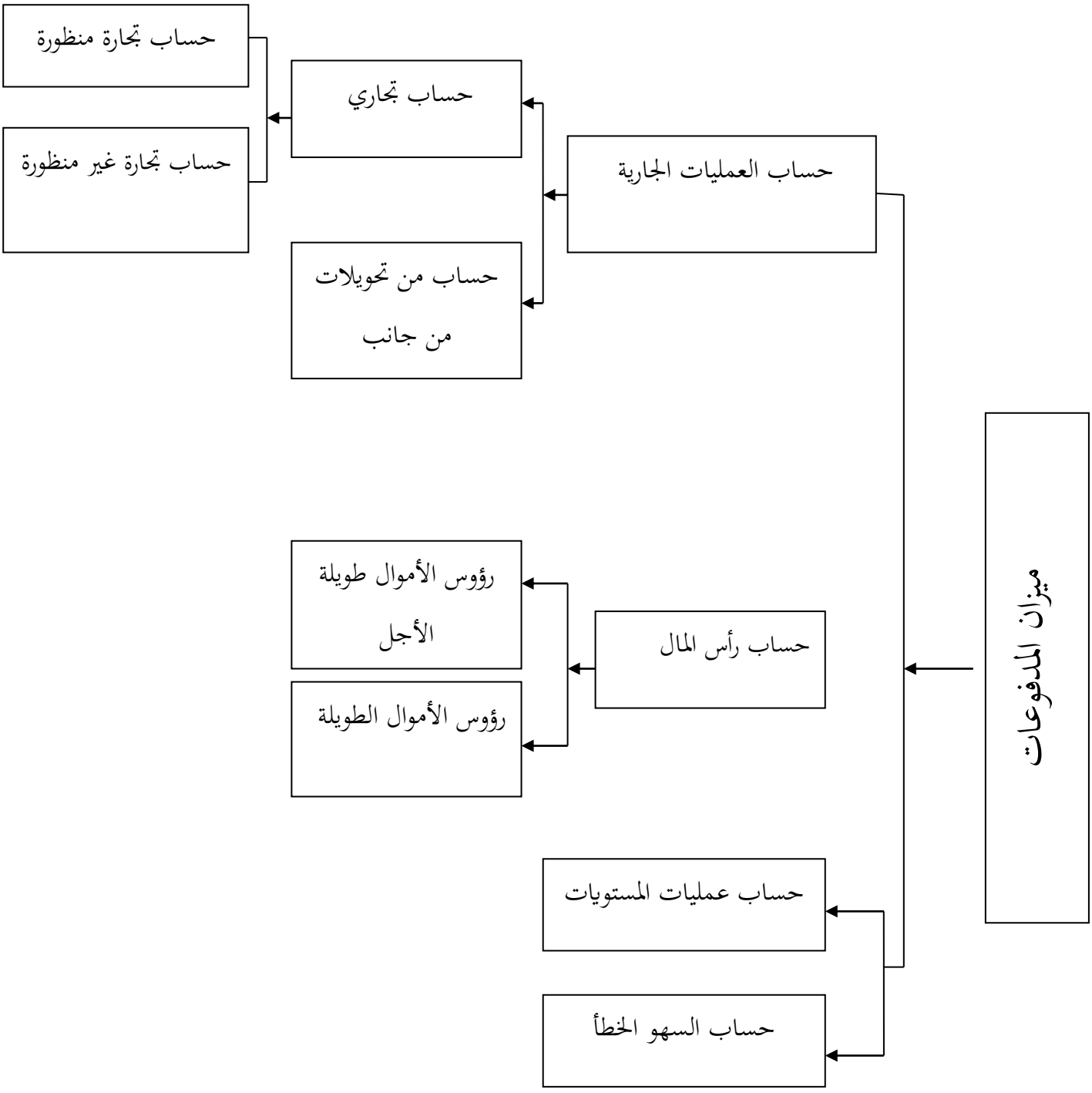

المصدر : نسيمة ناصر، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري، دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر للفترة (2005/ 2014)، شهادة الماستر، تخصص مالية وإقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/ 2014، ص 16.

المطلب الثالث: وظائف وخصائص ميزان المدفوعات:

سنقوم من خلال هذا المطلب بإستعراض أهم الوظائف والخصائص لميزان المدفوعات.

أولا: وظائف ميزان المدفوعات:

1. تقديم معلومات مهمة عن الدرجة التي يرتبط بها إقتصاد الدولة مع إقتصاديات الدول الأخرى في العالم، وتوفر بيانات لازمة تمكن الوصول للمزيد من تفصيلات عن التطور الزمني والتحولات الهيكلية للمعاملات الإقتصادية الدولية التي مر بها إقتصاد الدولة.
2. مساعدة واضعي السياسات الإقتصادية في توجيه جميع الأمور المهمة في الدولة نتيجة الإرتباط بين ميزان المدفوعات والإجراءات المالية والنقدية في الدولة.
3. تعتبر البيانات الواردة في ميزان المدفوعات أداة للتقييم والتفسير العلمي لكثير من الظواهر الإقتصادية المرتبطة بالإقتصاديات العالمية.[1]

ثانيا: خصائص ميزان المدفوعات:

يتميز ميزان المدفوعات بمجموعة من الخصائص متكاملة ومتفاعلة وسلبية فيما بينها ونذكر منها مايلي:[2]

1. **عدم إستقرار أسعار الصادرات:**

لا تقف خطورة تقلبات أسعار الصادرات على ظهور العجز في ميزان المدفوعات فحسب بل يمتد ذلك إلى عدة متغيرات إقتصادية هامة ومستوى الدخل، ومستوى التشغيل والإستهلاك والإدخار والإستثمار، وعلى حصيلة الضرائب ناهيك عن تأثير ذلك عن طاقة الدولة على الإستيراد. إذ تتوقف قدرة الدولة على الإستيراد في المدى الطويل على قدرتها على التصدير. إما يؤثر تذبذب حصيلة الصادرات على ميزان المدفوعات تأثيرا سلبيا، حيث ينتقل هذا الأثر من خلال أثر تذبذب حصيلة الصادرات على العملات الأجنبية المتاحة للدولة، وذلك بإعتبار أن تيارات دخول وخروج رؤوس الأموال وعوائدها تؤثر

[1] _ شقيري نوري موسي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 188- 189 .

[2] _ جميلة جوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، عدد11، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 229- 230 .

على ميزان المدفوعات، فلما يفوق تيار خروج الأموال للإستثمار في الخارج في فترة ما، وتيار دخول عوائد الإستثمار بالخارج، فإن هذا يشكل ضغطا عليه.

2. **إنخفاض معدل التبادل الدولي:**

يعرف معدل التبادل الدولي على أنه النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات، ويمكن تلخيص أسباب تدهور معدل التبادل الدولي للدول النامية عموما فيما يلي:

أ. مرونة الطلب على السلع الأولية للدول النامية المنافسة الشديدة بين صادرات الدول النامية نتيجة تماثلها، مما يؤدي بالضرورة إلى إنخفاض أسعارها.

ب. إختلاف هيكل السوق الدولي للسلع الأولية والسلع الصناعية، حيث أن سوق السلع الأولية عالي المنافسة، مما يؤدي في الحال إلى إنخفاض الأسعار، بخلاف سوق السلع الصناعية أقل تنافسية، ومن ثم بمقدور المنتجين مقرري الأسعار مقاومة ذلك الضغط التنازلي للأسعار.

3. **ضعف القاعدة الإنتاجية:**

تتسم القاعدة الإنتاجية في الدول النامية عامة بعدم التنوع وبالأحادية في العديد من هذه الدول مثل الجزائر، مما يجعل هذه الإقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار صادراتها وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية سواء في السوق الداخلي أو الدولي.

المطلب الرابع: التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات:

سنعرض من خلال هذا المطلب التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات وطرق معالجته وسنتطرق إليها بالتفصيل فيمايلي:

أولا: التوازن في ميزان المدفوعات:

نستخلص منها مفهومين أساسيين:

1. التوازن المحاسبي:

ويطلق عليه أيضا التوازن الدفتري، لأنه يظهر في الدفاتر المحاسبية من خلال تساوي أو تكافئ جملة الإيرادات الخارجية مع المدفوعات الخاصة أيضا، أي تساوي الجانبين الدائن والمدين، بعد إجراء التسويات، ويكون من الخطأ الحكم على المركز الخارجي للدولة من خلال التوازن المحاسبي، لأنه توازن ظاهري ليس له أهمية من الناحية الإقتصادية، ولأنه لا يدوم في الأجل الطويل، ويخفي وراءه إختلالا أكبر في النشاط الإقتصادي للدول .[1]

2. التوازن الإقتصادي:

هذا التعريف هو الذي يعتمد عليه الإقتصاديين في الحكم على وضعية الميزان والتوازن بالمفهوم الإقتصادي لا يكون تحقق حتمي، ولكن بتوافر ظروف إقتصادية، سياسية وتجارية ملائمة، بحيث لا يكون التركيز على الرصيد النهائي للجانبين الدائن والمدين للميزان، وإنما على رصيد أجزاء أو حسابات فقط من الميزان، ويمكن التمييز بين هذه الحسابات من خلال الهدف من إجرائها، وهي إما تلقائية أو مستقلة، وإما عمليات تفويضية أو موازنة . [2]

ثانيا : الإختلال في ميزان المدفوعات:

تعتبر الحالة الأكثر ملازمة لميزان المدفوعات خاصة في الدول النامية، حيث أصبحت مسألة عادية، وعندما نتكلم عن الإختلال فإننا نقصد حالة اللاتوازن بين مدفوعاتها ومقبوضاتها الخارجية لقاء المعاملات

[1]_عبد الرحمان يسري أحمد، الإقتصاديات الدولية، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 189.

[2]_ عادل أحمد حشيش، أساسيات الإقتصاد الدولي، بدون طبعة ،الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2002 ، ص 113 .

المتمثلة في الميزان، والإختلال معناه أن التساوي المحاسبي تم بطريقة طارئة وغير مهيأة للثبات والإستقرار، ويجب دراسة كل عناصر الميزان بدقة من أجل معرفة مكان الخلل هل هو في الميزان التجاري، ميزان الخدمات، أو أنه في ميزان المعاملات الرأسمالية، ومحاولة معالجة هذا الإختلال مهما كانت صوره والتخفيف من حدة الأثر الذي قد يخلفه وهو على عدة صور وهي:

1. **الإختلال في صورة فائض:**

يعتقد الكثير أن هذه الصورة هي إيجابية، لكنها في الواقع تخفي في طياتها مشاكل، لأن الفائض هو زيادة دائنية للمعاملات التلقائية عن مديونيتها وزيادة الحقوق عن الإلتزامات الواجب الوفاء بها، بالإضافة إلى وجود أموال عاطلة تكون في غير صالح الدولة التي تعيش في مستوى أقل من مستواها الحقيقي، لأنها لا تتمتع بكل ثروتها، والإقبال الكبير على صادراتها يؤدي إلى إرتفاع في أسعار المنتجات المحلية، حتى أنه قد يحدث تضخم داخلي ويواجه هذا الفائض بالإقراضات للخارج أو بزيادة الإحتياطات الرسمية.[1]

2. **الإختلال في صورة العجز:**

هي الحالة التي تكون فيها مديونية المعاملات المتسلقة تفوق دائنية هذه المعاملات،أي أن الحقوق التي تملكها الدولة تكون غير كافية للوفاء بالتزاماتها، مثلا إنخفاض الصادرات بالنسبة للواردات، مما يؤدي لإنخفاض المقبوضات من الخارج وإنخفاض معدل تدفق رؤوس الأموال، كما يمكن قياس العجز إذا إزدادت البنود الدائنة عن البنود المدينة في حساب الإحتياطات الرسمية للدولة، وهنا يكون مستوى معيشة الدولة أكبر من إمكانياتها وقدراتها الإنتاجية، مما يؤدي إلى الإقبال على العملات الأجنبية من أجل الإستيراد وإنخفاض الطلب على العملة المحلية، وبالتالي حدوث خسائر نتيجة تدهور قيمة عملته.[2]

ثالثا: صور الخلل في ميزان المدفوعات وأسبابه:

[1]_ زبير طيوح، مرجع سبق ذكره، ص 45 .

[2]_ حنان لعروق، مرجع سبق ذكره، ص 33.

نقوم بعرض أهم صور الخلل وأسبابه في ميزان المدفوعات.

1. صور الخلل في ميزان المدفوعات:

إن الإختلال في ميزان المدفوعات يأخذ حالتين " العجز والفائض "وقد يكون هذا العجز أو الفائض مؤقتا، حينما يرتبط بتغيرات إقتصادية طارئة تحدث خلال سنة معينة، ولا تتكرر في السنوات التي تليها، أما إذا إستمرت هذه الظروف بصفة دائمة أدت إلى ظهور هذا العجز أو الفائض، فإنه في هذه الحالة يتغير الإختلال دائما وأساسيا، فالنوع المؤقت لا يثير مشكلات كثيرة كونه يزول بزوال التغيرات التي تحدث خلال هذه الفترة، أما النوع الثاني " الدائم " فإنه يدعوا إلى إجراءات لخدمته.

أ. حالة العجز في ميزان المدفوعات:

حالة العجز في ميزان المدفوعات تبين أن السياسة التجارية المتبعة والسياسات الأخرى لم تنجح في تحقيق هدف التوازن مع العالم الخارجي، وحالة العجز هي الأخطر بكثير من حالة الفائض وهي الأكثر حدوثا في العالم.[1]

وهناك عدة أنوع لحالة العجز:

أ.1. العجز المؤقت:

ويحدث ذلك نتيجة لأسباب عدة، ونذكر منها على سبيل المثال:

العجز الذي يحدث في ميزان المدفوعات لإحدى البلدان الصناعية المتقدمة في الغرب نتيجة لحدوث إضطرابات عمالية عنيفة في بعض الأنشطة العامة التي تحتل مكانا رئيسيا في الإقتصاد القومي أو في بعض صناعات التصدير مباشرة، فمثل هذه الأحداث تؤدي إلى الأضرار بالصادرات وربما تؤدي إلى زيادة الواردات كبدائل الإنتاج المحلي الذي يعطل خلال فترة الإضطرابات، أما التغير في الأذواق المستهلكين والتقدم التكنولوجي فقد يؤديان إلى إنخفاض الطلب الأجنبي على السلع المحلية.[2]

[1]_ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الإقتصادية على مستوي الإقتصاد القومي، طبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة ، 2003، ص 162- 163 .

[2]_ عبد الرحمان يسري أحمد، مرجع سبق ذكره ، ص214- 215.

أ.2. العجز الدائم:

هو الإختلال الناتج عن أسباب تدوم فترة زمنية طويلة، أي عدة سنوات، لأنه يمس الهيكل الإقتصادي، وتتطلب مكافحته إجراءات صعبة التحقيق، وتظهر نتائجها في المدى الطويل، ويظهر هذا الإختلال نتيجة عامل واحد أو أكثر من العوامل التالية: :[1]

- التغيرات الدائمة في ظروف العرض والطلب الدوليين على منتجات دولة ما، وتأثيرها في توزيع الموارد بين الفروع الإنتاجية للدولة والتأثير على الهيكل الإقتصادي.
- هذه الظروف تؤدي إلى تراجع الطلب على صادراتها.
- قد يعود السبب إلى التغير المستمر في أذواق المستهلكين الأجانب.

التغيرات في هيكل العلاقات الإقتصادية الدولية نتيجة تدهور الوضعية الإقتصادية للدولة بإرتفاع تكاليف الإنتاج الراجع إلى التأخر التكنولوجي والفني، وعدم مواكبة الأساليب الإنتاجية الحديثة التي تؤدي إلى خفض أسعار السلع البديلة عن السلع التي تصدرها هذه الدول.

أ.3. العجز المستمر:

يظهر بسبب ظهور التضخم الجامح، والفشل في معالجته سنة بعد أخرى، أو بسبب بعض التغيرات الجذرية التي تصيب جانب من جوانب النشاط الإقتصادي القومي داخليا وخارجيا، فتتطلب حلولا أساسية تستغرق سنوات لإتمامها، أو ربما بسبب الأزمات الإقتصادية الدولية التي تطورت في فترة ما.[2]

ب. حالة الفائض في ميزان المدفوعات:

يعتقد الكثير أن هذه الصورة هي إيجابية لكنها في الواقع تخفي في طياتها مشاكل، لأن الفائض هو زيادة دائنية المعاملات التلقائية عن مديونيتها وزيادة الحقوق عن الإلتزمات الواجب الوفاء بها، وبالإضافة إلى وجود أموال عاطلة تكون في غير صالح الدولة التي تعيش في مستوى أقل من مستواها

[1] _ زبير طيوح، مرجع سبق ذكره، ص 47 .

[2] _ سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير وتنظيم، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، 1994، ص 207 – 208.

الحقيقي لأنها لا تتمتع بكل ثرواتها، والإقبال الكثير على صادراتها يؤدي إلى إرتفاع في أسعار المنتجات المحلية حتى أنه قد يحدث تضخم داخلي.[1]

2.أسباب الإختلال في ميزان المدفوعات :

هناك مجوعة من الأسباب نذكر منها: [2]

أ. التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة الوطنية كأن يكون تضخم في تقييم سعر صرف العملة الوطنية، فيحدث إنفصام بين القيمة الإسمية والقيمة الحقيقية لسعر الصرف العملة الوطنية.

ب. تقلبات الدورة الإقتصادية مابين حالات الركود والإنكماش وأثر ذلك على الإنتاج وبالتالي التجارة الخارجية.

ت. الإنفتاح غير المتوازن نحو العالم الخارجي مما يجعل الإقتصاد مكشوف ومعتمد على الإستيراد في مفاصل رئيسية من إحتياجاته.

ث. تطور فنون الإنتاج من خلال ملاحقة الدول التطورات السريعة في فنون الإنتاج كما يؤدي إلى زيادة الواردات من الآلات والتجهيزات الفنية ومختلف مستلزمات الإنتاج. [3]

ثالثا: طرق معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات:

ولمعالجة الإختلال في ميزان المدفوعات هناك طريقتين: [4]

[1]_تركية صغير، سياسة التجارة الدولية في الجزائر و إنعكساتها على الأداء الإقتصادي خلال الفترة (1990 – 2014)،مذكرة ماستر، تخصص تجارة دولية، جامعة شهيد حمة لخضر، الوادي،الجزائر، 2014 /2015، ص 43 .

[2]_ نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، طبعة الأولى، دار المناهج، عمان، 2006، 44 -45 .

[3]_ زينب عوض الله، العلاقات الإقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، دار الجامعة للنشر المطابع الأمل، بيروت، 1999، ص 73.

[4]_ مجدي محمد شهاب، موزي عدلي ناشر، أسس العلاقات الإقتصادية الدولية، طبعة الأولى، منشور الحلبي الحقوقية، 2006 ، ص 63.

الطريقة الأولى: تعديل السعر والدخل:

عن طريق إستخدام سياسات نقدية ومالية توسعية أو إنكماشية، للتأثير على أسعار السلع والخدمات المنتجة محليا، مقابل المنتجات التي يتم توردها للدول أخرى لجعل الصادرات أرخص أو أغلى نسبيا والواردات أرخص أو أغلى نسبيا مقاسه بالعملة الأجنبية.

1. **التصور الكلاسيكي:**

ويرى أن العودة إلى التوازن في ميزان المدفوعات إنما تتم بفعل تغيرات الأسعار، وهو يعكس نظرية ملكية النقود وقانون ماي بالنسبة لعناصر الإنتاج ونظرية النفقات النسبية.

2. **التصور الكينزي :**

لقد ظلت الفكرة القائلة بأن النظام الإقتصادي يتكيف للضغوط التي يمارسها عليه إختلال التوازن في ميزان المدفوعات بطريقة يسترد معها التوازن التلقائي.

الطريقة الثانية: تعديل أسعار الصرف:

وتشمل تخفيض قيمة العملة الخارجية، لجعل أسعار الصادرات أو الواردات أرخص أغلى قياسا بالعملة الأجنبية، ولعب تخفيض سعر الصرف أو رفعه دورا أساسيا في تصحيح الإختلال الأساسي في ميزان المدفوعات، غير أنه ينبغي تشديد على أن عدد من الظروف المؤتية يجب أن توافي لضمان نجاح تخفيض سعر العملة أو رفعه، ومن جهة نظرية توفر سعر الصرف العائم عليه تلقائية في تصحيح إختلال ميزان المدفوعات.

خلاصة الفصل :

يعد تطرقنا إلى دراسة التجارة الخارجية فإن ما يمكن إستنتاجه أن جل المدارس الإقتصادية حاولت إعطاء تفسير واضح للتجارة الخارجية وذلك بدراسة نظرياتها بإختلاف شقيها الكلاسيكي والحديث والتي جاءت لتدعيم مبدأ التخصص وتقسيم العمل وهذا دفاعا عن مصالح شعوبها.

تطور سياسات التجارة بنوعيها الحمائية وسياسة التقييد، والأهداف المتوخاة من كل سياسة بالإضافة إلى الأساليب المستخدمة في تحقيق هذه الأخيرة، يبين لنا أن السياسة التجارية إنما تعود إلى طبيعة النظام الإقتصادي المعتمد في كل دولة.

وبإعتبار التجارة الخارجية أداة هامة لتحقيق النمو الإقتصادي، ومن ثمة فإنه يتعين الإستفادة من هذا الدور التي تقوم به التجارة الخارجية.

ومما تقدم عن سجل ميزان المدفوعات فإنه يعد أداة إقتصادية تحليلية شاملة للإقتصاد المعني من حيث هيكله الإنتاجي وهيكله التصديري والعوامل المؤثرة فيها، كحجم الإستثمارات، ودرجة إستغلال الطاقة الإنتاجية ومستوى التكاليف والأسعار، والمستوى العلمي والتقني، ونوعية الإنتاج وغيرهم. ويتوفر ميزان المدفوعات قاعدة إحصائية متكاملة عن المصادر وإستعمالات الصرف الأجنبي، وذلك لكونه يلخص المعاملات الإقتصادية التي يترتب عليها إلتزامات.

الفصل الثاني

آليات و إستراتيجيات

تفعيل الصادرات

وعلاقتها بميزان

المدفوعات

مذكرات التأنيم الأمل

مقدمة الفصل:

إحتلت قضية الصادرات مكانا هاما في الفكر المرتبط بالتنمية الإقتصادية، وقد توصلت للعديد من الدراسات التجريبية إلى أن النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الإقتصادي، ويحرص صناع القرار على مسألة التفكير الإستراتيجي المتصلة بإيجاد بدائل تنموية متنوعة كمصادر للحصول على العملة الصعبة.

وفي ذات السياق، فإن تنمية الصادرات خارج المحروقات تعتبر قضية إستراتيجية تؤدي إلى وجود مصادر أساسية يمكن الإعتماد عليها لتوفير الإحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منظم، خاصة وأن المصادر الأخرى من المواد الأولية لا تتصف بالإستقرار والإستمرارية، لأجل هذا تسعى الدول إلى التركيز على سياسة تشجيع الصادرات كعملية تنموية طويلة الأجل، حيث أدركت أن تنويع هيكل الصادرات الوطنية والقضاء على الإختلال الهيكلي لها، أصبح من الحتم اللازم تعويض صادرات المحروقات شيئا فشيئا بصادرات متنوعة صناعية وزراعية وغيرها، وهو ما إصطلح عليه بإسم ترقية الصادرات خارج المحروقات.

ولقد تطرقنا في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: مفاهيم حول التصدير.

المبحث الثاني: إستراتيجيات تفعيل الصادرات.

المبحث الثالث: إنعكاسات إستراتيجيات تفعيل الصادرات على ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: ماهية التصدير:

فيما يلي سنتناول أهم الجوانب المتعلقة بموضوع عملية التصدير بإعتبار أهميته في الإقتصاد أية دولة تسعى للنمو والتطور وتحقيق الرفاهية لمجتمعها.

المطلب الأول: مفهوم التصدير وأنواعه وطرق تقيمه :

لعملية التصدير أهداف مختلفة في سياسات الدول الراغبة في تحقيق التنمية الإقتصادية مما جعله يختص بدراسات العديد من المفكرين الإقتصاديين مما أدى إلى كثرة تعاريفه ونذكر أبرزها:

أولا: مفهوم التصدير:

تعددت التعاريف المرتبطة بالتصدير، وسنورد بعض هذه التعاريف فيما يلي:

1. يعتبر التصدير تلك العملية التي ترمي إلى تحويل السلع والخدمات بصفة نهائية من قبل الأعوان المقيمين في القطر الإقتصادي إلى الأعوان غير المقيمين. [1]
2. التصدير يمثل إمكانية الدولة والمؤسسات التابعة لها ومؤسسات القطاع المختلط والخاص في إختراق أسواق خارج إطار الدولة المعينة وإيجاد فرصة تسويقية جديدة لتصريف منتجاتها.[2]
3. التصدير هو الشكل البسيط للدخول إلى الأسواق الخارجية لأنه يتضمن أقل نسبة من المخاطر بالمقارنة مع البدائل الأخرى. ويقصد به البحث عن الأسواق الخارجية كبديل إستراتيجي من أجل التخلص من الفوائض من الموارد المتاحة.[3]
4. أو هو تلك العمليات التي تتعلق بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون والغير المقيمين في البلد. [4]

[1] _ غول فرحات، التسويق الدولي (مفاهيم وأسس النجاح في الأسواق العالمية)، الطبعة الأولى، دار الخلدونية لنشر والتوزيع، القبة القديمة، الجزائر، 1429 هـ /2008 م، ص 190.

[2] _ ردينة عثمان يوسف، محمود جاسم الصميدعي، تكنولوجيا التسويق، طبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 1423 هـ / 2004 م، 225.

[3] _محمود الشيخ، التسويق الدولي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن – عمان، 1433هـ / 2012، ص 193.

[4] _ محمود يونس، مرجع سبق ذكره، ص 11.

ثانيا: أهمية التصدير:

يمثل نشاط التصدير أهمية كبيرة في إقتصاديات مختلف الدول وهو أحد العوامل الأساسية للتنمية الإقتصادية. فالمدة طويلة من الزمن إعتبره أصحاب النظرية التجارية وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المرجوة، كما إعتبر طريقة ناجعة لجمع أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة.

فأهميته كذلك مرتبطة بحجم الإنتاج الذي كلما زاد إضطرت مختلف المؤسسات والشركات إلى مضاعفة الإنتاج قصد تغطية هذه الزيادة في السوق، والجدير بالذكر إن إرتفاع معدل النمو الإقتصادي الناتج عن زيادة الصادرات يصاحبه تغيرات في أنماط الإستهلاك التكنولوجي وهذا مابين العلاقة التبادلية والمتداخلة بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الدخل ولهذا يجب أن تعتبر تنمية الصادرات في الدول النامية من بين الأهداف الأساسية لهاته الدول.[1]

ثالثا: أنواع الصادرات:

يمكن تقسيم أنواع الصادرات إلى ما يلي:[2]

1. **الصادرات المنظورة:**

يشمل هذا النوع السلع والبضائع التي يبيعها المقيمون في دولة ما إلى مقيمين في دولة أخرى، وتنتقل عبر الحدود وتسمى بالصادرات المنظورة أو المرئية لأنها تقع تحت نظر رجال إدارة الجمارك عبر الحدود، حيث يمكن مشاهدتا، معاينتها وإحصائها في السجلات.

2. **الصادرات غير المنظورة:**

تشمل مختلف الخدمات التي تتم بين المقيمين في دولة ما والمقيمين في دولة أخرى، مثل خدمات النقل، السياحة، التأمين، الدراسة، العمل، العلاج بالخارج...الخ وكذلك خروج رؤوس الأموال للإستثمار بالخارج، النفقات الدبلوماسية، نفقات البعثات، مدفوعات البريد والهاتف، إيجار الأفلام وخدمات أخرى، تسمى أيضا بالصادرات غير المرئية.

---

[1]_حمشة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 50 .

[2]_بن يوسف حسينة، ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر (2000-2010)، شهادة ماجستير، تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011/ 2012، ص 25- 26 .

3. الصادرات المؤقتة:

هي تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها للخارج لمدة معينة من الزمن ثم يعاد شرائها، ومن جملتها نجد:

أ. المنتجات التي يراد تقديمها في المعارض والمؤتمرات أو الصالونات الدولية.

ب. المواد، الأجهزة وآلات الأشغال الضرورية للقيام بمهمات عمل بالخارج أو في إطار عقود مقاولة من الباطن.

4. الصادرات النهائية:

تضم السلع و الخدمات التي يتم تصديرها بصفة نهائية أي لا رجعة فيها فتنقطع علاقتها بالمصدر بمجرد وفائه بإلتزامات المتعاقد عليها مع المستورد بتسليمها له، ومثال على ذلك نجد:

سلع وخدمات مباعة للخارج والهبات المالية الممنوحة للخارج.

رابعا: طرق التصدير وتقيمها:

أمام المؤسسة طريقتين للتصدير، فإما قيامها بنفسها بمباشرة أنشطة التصدير، أو بتوكيل مهامه لوسطاء التجارة الدولية.

1. التصدير غير المباشر:

أن المؤسسات التي تريد التواجد للمرة الأولى في بعض الأسواق الدولية التي تكون قريبة بسيكولوجيا من السوق المحلية، يمكنها تحقيق ذلك بتبني التصدير غير المباشر، وهذا الأخير يعني قيام المؤسسة المصدرة بتكليف وسطاء (مؤسسات متخصصة في التجارة الدولية) بتولي عمليات تصدير منتجاتها، مع تباين إنتماء الوسطاء فربما ينتمون لدولة المؤسسة المصدرة، أو للدولة المستوردة أو ربما بخلاف ذلك تماما أي ربما ينتمون لدولة أخرى. [1]

[1]_ فضيل فارس، التسويق الدولي (مفاهيم عامة ، إستراتجياته ، بيئته، وكيفية اختيار الأسواق الدولية)، الطبعة الأولى، مطبعة الإخوة ألموساك، القبة الجزائر، 1431 هـ / 2010 م، ص 211- 212 .

2. **التصدير المباشر:**

هو دخول الشركة بصورة مباشرة في عمليات التصدير مع تحملها كلفة الإستثمار والمخاطرة ومفترضة بأن العوائد المتحققة من وراء دخولها المباشر يغطي كلفة الإستثمار فضلا عن رغبتها في عدم إعطاء حصة من عوائدها المتحققة إلى الوسطاء. ويمكن للشركة أن تدخل لتصدير المباشر عبر الطرق التالية: [1]

أ. إيجاد قسم مختص في مقر الشركة يكون مسؤول عن عمليات التصدير وأنشطة المختلفة ويعتبر بحد ذاته مركز ربحي لأعمال الشركة.

ب. فرع خارجي لمبيعات الشركة يكون مقره في الأسواق الخارجية التي يتم الدخول إليها ويكون مسؤول عن كافة الأنشطة التسويقية التي يؤدي فيها عمليات التوزيع والتخزين، ومركز خدمات ما بعد البيع.

ت. وكالات أو موزعين أجانب في الأسواق الخارجية وعلى أن يكونوا قادرين فعلا على تمثيل الشركة المصدرة بأفضل صورة وأن لا يتمتعوا بصلاحيات كبيرة في عملهم.

وفيما يلي أوجه المقارنة بين التصدير المباشر والتصدير غير المباشر.

1. **بالنسبة للتصدير المباشر:**

أ. تعامل المؤسسة مع الأسواق الدولية يكون بطريقة مباشرة دون الحاجة للوسطاء.

ب. تتبناه عندما تكون قد إكتسبت خبرة في التصدير وعند رغبتها في خدمة تلك الأسواق بنفسها.

ت. تتولى المؤسسة عمليات التسويقية بنفسها.

ث. يتميز بدرجة أكبر من المخاطرة، وذلك نتيجة تحمل المؤسسة المصدرة لخطر عدم تسديد الزبائن ومثلا تحمل مخاطر التبادل الدولي والقيود الجمركية.

ج. يتطلب الجهد والأموال فيما يخص عملية جمع البيانات حول تغيرات الأسواق المصدر لها، نتيجة تولي المؤسسة للعملية وأخذها بالحسبان كل ما يخص تغيرات تلك الأسواق.

2. **أما بالنسبة للتصدير غير المباشر فتندرج فيما يلي:**

[1] _ ثامر البكري، التسويق (أسس ومفاهيم معاصرة) الطبعة العربية، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006، ص 280 -281 .

أ. تعامل المؤسسة مع الأسواق الدولية يكون بطريقة غير مباشرة عن طريق الوسطاء.

ب. تتبناه عند المراحل الأولى من تواجدها في الأسواق الدولية.

ت. غالبا ما تتولى الوسطاء العمليات التسويقية.

ث. يتميز بدرجة أقل من المخاطرة، وذلك نتيجة عدم تحمل المؤسسة المصدرة لخطر عدم تسديد الزبائن مثلا في الوقت الذي يتحمل فيه الوسيط لكل مخاطر التبادل الدولي لمجرد إستلامه لمنتجاتها.

ج. إقتصاد الوقت والجهد والأموال فيما يخص عملية جمع البيانات حول تغيرات الأسواق المصدر لها، نتيجة تولي الوسطاء للعملية وإفادة المؤسسة المصدرة بكل ما هو جديد وجدير بأخذه بالحسبان فيما يخص تلك الأسواق.

الشكل (2-1) طرق التصدير

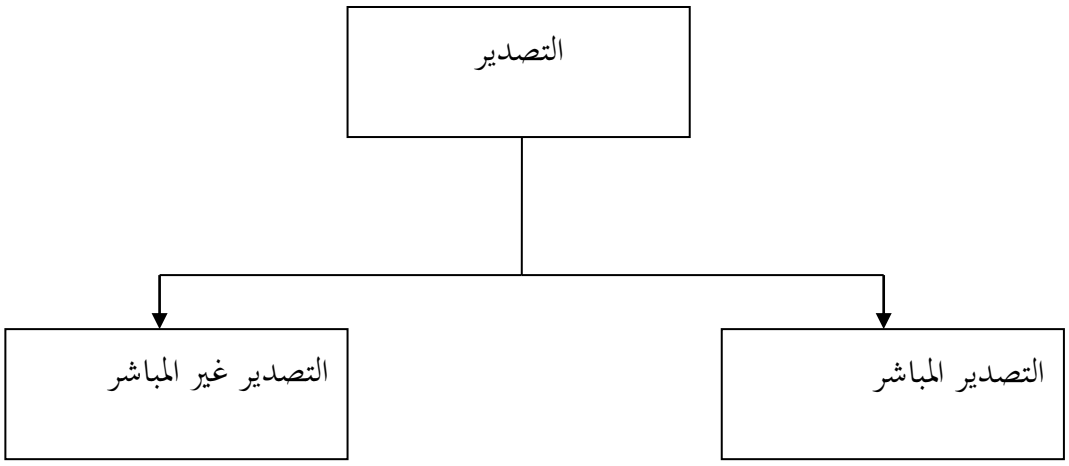

المصدر : هاني حامد الضمور،التسويق الدولي،الطبعة الثالثة،دار وائل للنشر ،الجامعة الأردنية، 2004 ، ص341 .

المطلب الثاني: خطوات التصدير ومحدداته :

هناك مجموعة من الخطوات والمحددات التي يقوم عليها التصدير سوف نستوفيها فيما يلي:

أولا: خطوات التصدير:

ونذكر منها مايلي: [1]

1. **اتخاذ القرار:**

تتم عملية إتخاذ قرار التصدير بناءا عن أشكال الأسواق الخارجية، إلا أن في هذه المرحلة يقوم المصدر وبعد تحديد الأسواق المستهدفة والمحتمل التعامل معها في الدول الخارجية بمجموعة من الإجراءات من أهمها:

أ. البدء في التخطيط لحملات ترويجية وإعلانية عن البضاعة في السوق المستهدفة وذلك لبناء غرفة عنها لدى المستهلك وخاصة إذا كانت هذه السلعة تطرح في السوق لأول مرة.

ب. إرسال عينات من السلع المنوي تصديرها إلى الأسواق الخارجية سواء عن طريق الفروع الشركات المصدرة أو عن طريق المكاتب الخارجية أو عن طريق إرسال مندوبي البيع للإتصال المباشر بالعملاء أو من خلال المعارض التي تقوم في تلك الدولة.

ت. جمع المعلومات القانونية اللازمة منذ البداية عن أية إشتراطات أو عوائق حكومية قد تفرض على السلعة كطريقة التغليف ومواصفات الإنتاج أو الكمية إلى غير ذلك.

ث. إصدار الرخص المطلوبة للتصدير من قبل جهات معينة، مع العلم أن رخصة التصدير شخصية وتصدر بإسم مقدم الطلب، ولا يجوز تعديلها بإسم شخص آخر أو تحويلها للغير.

2. **الإستراتجية:**

تقوم الشركة ببناء إستراتجية تتضمن دراسة العروض التي تم إستلامها والرد عليها من قبل المستوردين وذلك لعمل قائمة بأسماء المستوردين وللشروط المطلوبة والتسهيلات الممكنة بحيث يمكن أيضا إجراء مفوضات بناءا على هذه المعلومات مع المستوردين الممكن التعامل معهم بما يتناسب مع مصلحة الشركة وتحقيقها للأهداف.

[1] _ شريف على الصوص، التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2012، ص 181- 182.

وفي هذه المرحلة يبدأ المصدر أيضا بإعداد وتجهيز البضاعة حسب الشروط المعروضة التي تم إستلامها ومن الممكن تنفيذها, أي البرمجة الفعلية لأهداف وإستراتجيات الشركة والشروط التي تم التوصل إليها لغاية الإتفاق النهائي مع المستورد.

وهناك خطوات أخرى:[1]

3. **العقد:**

في ضوء إمكانيات الشركة وأهدافها وبعد الإنتهاء من المفوضات الخاصة بعمليات الشراء والبيع يتم تثبيت وتوثيق بنود الإتفاق التي تم التوصل إليها في صورة عقد تجاري يلزم الطرفين في تنفيذ بنوده.

4. **إعداد المستندات المبدئية لإتمام التصدير:**

ويمكن إجمال هذه المستندات فيما يلي:

أ. **إصدار الفاتورة الأولية:**

بعد إستلام أمر الشراء يقوم المصدر بإعداد الفاتورة المبدئية للبضاعة المطلوبة وفق الشروط المتفق عليها وتحتوي هذه الفاتورة على إسم العميل المرسل إليه البضاعة، البلد المصدر إليها الكمية، الصنف، السعر، نوع العملة، طريقة الشحن، طريقة الدفع، ثم ترسل هذه الفاتورة وصورا عن شهادة المنشأ وقوائم التعبئة إلى المستورد و الإجراءات الرسمية والإئتمانية المتفق عليها.

ب. **قائمة التعبئة:**

وهي عبارة عن كشف عن أرقام الطرود وصفقات وكميات البضائع المعبأة في كل طرد من الطرود والأوزان القائمة التفصيلية.

ت. **شهادة صحية:**

وتصدر عن الحجم الصحي بعد التحقق من أنها مطابقة لشروط التصدير في دولة المصدرة.

[1]_ شيلالي حكيم، منان منور، صيغ تمويل عمليات التجارة الخارجية للمؤسسة الإقتصادية، مذكرة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة آكلي محند أو لحاج، البويرة، الجزائر، 2014 / 2015 . ص 15 – 16 .

ث. **إذن الشحن :**

ويصدر عن التوكيل الملاحي، ويعتبر بمثابة أمر من التوكيل الملاحي لقبطان البحارة بإستلام البضاعة المطلوب شحنها على الباخرة.

5. **إعداد المستندات النهائية:**

وهذه المستندات يتم إعدادها فور الإنتهاء من إتمام عملية الشحن والتي يجب على المصدر تقديمها للبنك فاتح الإعتماد إذا كانت طريقة الدفع عن طريق الإعتمادات المستندية وأهم هذه المستندات مايلي:

أ. **بوليصة الشحن:**

وتعتبر بمثابة إتصال من قبطان الباخرة أو الوكيل الملاحي بصفته وكيل عن ملاك الباخرة يفيد إستلامه للبضاعة ويتعهد بتسليمها في ميناء التفريغ بنفس الحالة التي تم إستلامها بها.

ب. **الفاتورة التجارية :**

يقوى المصدر بإصدار الفاتورة التجارية وقائمة التعبئة والتي تقدم نسخة عنها إلى الشاحن لإصدار بوليصة الشحن إستنادا إلى المعلومات الواردة فيها، أما النسخة الأصلية فتقدم إلى الهيئات القنصلية مرفقة مع شهادات المنشأ والتي يتم المصادقة عليها لغاية قبولها في بلد المستورد.

ت. **مستندات ووثائق أخرى:**

أهمها قائمة التعبئة، شهادة المنشأ، وشهادة معاينة أية مستندات أخرى يطالبها المستورد من المصدر لإجراء التلخيص.

6. **المتابعة والإتصال:**

إن مسؤولية المصدر قد تنتهي في إيصال البضاعة إلى البلد المستورد وربما إلى مخازنه وفي هذه المرحلة يقوم المصدر بمتابعة سير المرحلة بواسطة الشحن ويبقي على إتصال دائم مع وكلاء الشحن ومع المستورد بإعتباره طرفا آخرا في تنفيذ العقد حتى إستلامه للبضاعة وفي مكان التسليم المتفق عليه. [1]

7. **الخطابات الختامية:**

بعد إستلام المستورد لبضاعته ووفقا للشروط المطلوبة يتبادل الخطابات الختامية مع المستورد بإذن إبتداء مرحلة عمل جديدة، وتقديم الوثائق اللازمة للبنك إذا كانت شروط الإتفاق تقضي بالدفع بعد إستلام البضاعة. [2]

ثانيا: محددات التصدير:

هناك العديد من العوامل التي يمكنها أن تدفع بالتصدير أو تقف عائقا في تطوير حجمها ومن بين هذه العوامل أو المحددات نتناول مايلي: [3]

1. **المحددات الداخلية.**

تتمثل المحددات الداخلية في العناصر التالية:

أ. **طبيعة الهيكل الإقتصادي:**

يعتبر من أهم المحددات لحجم الصادرات، ويظهر ذلك إذا ما قارنا صادرات الدول النامية بمثلها في الدول المتقدمة حيث إستغلال الموارد المتاحة في الدول النامية لتموين صناعتها وجعلها أسواقا لتصريف منتجاتها خاصة الصناعية منها دون إعطاء دعم لها لتطوير القطاع الصناعي بها، بل عملت هذه الدول الإستعمارية على جعل إقتصاديات مستعمراتها ذات تبعية دائمة لها، حيث تختص الدول النامية في الإنتاج الأول من الزراعة ...إلخ، والذي ساهم في بعث الفقر والتأخر في الفن الإنتاجي وكذا إنتشار ظاهرة البطالة وقد إنحصرت الصادرات بصورة أساسية في المنتجات الأولية وبالتالي إزدواجية إقتصادية حيث أن هناك

[1] _ شريف علي الصوص، مرجع سبق ذكره، ص 184.
[2] _ شيلالي حكيم، منان منور، مرجع سبق ذكره، ص 16 .
[3] _ زير زيان، أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي، مذكرة الماستر، تخصص إقتصاد كمي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2014 / 2015، ص 56 – 57 .

قطاع منتج للتصدير متطور وقطاع تقليدي تدعم قدرة قطاع التصدير على خدمة بقية الأنشطة الإقتصادية وكل ما سبق إنعكس مباشرة على هيكل الصادرات في الدول النامية.

أ. **الإنفجار السكاني:**

إن نمو الصادرات يتأثر بشكل سلبي بالنمو السكاني الكبير وهو أمر تتميز به معظم الدول النامية حيث أن ظاهرة الإنفجار السكاني تؤدي إلى الإمتصاص المتزايد للموارد الإقتصادية وتوجيهها إلى السكان، مما يحول دون تحقيق الفائض الموجه لتصدير.

ب. **إتجاه الإستثمار:**

إن توجيه الإستثمار يعتبر من المحددات الأساسية لحجم وهيكل الصادرات خاصة في الدول النامية لهذا إستوجب وضع بدائل لتنمية الصادرات عند توزيع الإستثمارات على مختلف الأنشطة الإقتصادية بالنظر إلى ما تعانيه هذه الدول من عجز مستمر في موازين مدفوعاتها، بالإضافة إلى إعطاء تقنيات لأسعار صادرات المواد الأولية و حجمها من الإهتمام في مدى التصدير، وهذا كله بإعتبار أن التصدير هو المصدر الوحيد لتمويل المشروعات الإستثمارية بالعملة الصعبة.

ت. **السياسة التجارية :**

إن الدفع بصادرات الدول النامية يستدعي تطوير الإنتاج وتحسين جودته لمواجهة المنافسة الدولية، وهذا يتحقق في ظل سياسة تنموية متكاملة ومتناسقة مبينة وفق إستراتجية مستعملة لكل الموارد المتاحة بأفضل الطرق، وفي هذا الإطار يمكن للسياسة التجارية المساهمة في تحسين معدلات التبادل بتطبيق أساليب تجارية تعود بالمنفعة على الإقتصاد الوطني، ولكن بالتجارب مع السياسات التجارية للدول المتقدمة لكي لا تضع هذه الأخيرة عوائق أمام صادرات الدول النامية.

1. **المحددات الخارجية:**

تكمن المحددات الخارجية فيمايلي

أ. **أثر الطلب العالمي على صادرات الدول النامية:**

من خلال دراسة الطلب العالمي يتبين أن هناك تباطئ في زيادة هذا الطلب مما أثر سلبا على صادرات المواد الأولية، وهذا يفسر بما يشهده العالم من بروز البدائل الصناعية المرتبطة بالسياسة الإنتاجية في الدول المتقدمة، وزيادة عراقيل التي تضعها هذه الأخيرة أمام ما تستورده من الدول النامية، بالخصوص مع ظهور موجه التكتلات الإقتصادية بين الدول المتقدمة.

ب. **أثر اتجاه شروط التبادل الدولي على الدول النامية:**

إن معدل التبادل بالنسبة للدول المصدرة من طرف الدول النامية قد عرف تراجع ملحوظ نتيجة عوامل مرتبطة بالعرض والطلب بفعل ما يلعبه التقدم التكنولوجي خاصة.

ت. **دور الحكومة:**

تتدخل الحكومة في الإقتصاد بأشكال مختلفة كالمشاركة والتخطيط والمراقبة والتشجيع، إن الغاية من تصرفات الحكومة هي تشجيع عمليات التبادل التجاري الدولي وتسهيلها، وذلك من خلال الإتفاقيات التي تعقدها مع حكومات الدول الأخرى وممارسة نشاطات التسويق الدولية التسهيلية.

المطلب الثالث: دوافع ومؤشرات التصدير:

أصبح التوجه نحو التصدير وتنمية الصادرات من أهم الأهداف الإقتصادية وسنتطرق في هذا الطلب إلى أهم الدوافع والمؤشرات المتعلقة بالتصدير.

أولا: دوافع التصدير: [1]

من أجل تمويل إستيرادات البلد حيث لا يؤثر ذلك سلبا على ميزان مدفوعاته وإستنزاف إحتياطاته النقدية، عليه أن يصدر للمستهلكين نصيب في صادرات منشآت بلدهم لغاية أن الحجم الكبير من الإنتاج للتصدير يحقق مردودات الحجم الذي تعود أثاره عليهم بالأسعار المنخفضة. وبالنسبة للمنشأة،

[1] _ بديع جميل قدو، التسويق الدولي، الطبعة الأولى، دار المسيرة ، عمان الأردن، 2009 م / 1429 هـ، ص 51 – 52.

يحقق التصدير خفضا في كلفة السلعة مما يسمح من قدرتها التنافسية محليا ودوليا إضافة إلى توزيع مخاطر ممارسة هذا النشاط.

ويمكن تحديد دوافع التصدير كما يلي:

1. تشجيع إدارة المنشأة على ممارسة نشاط التصدير.
2. تحقيق مردود مناسب من التسويق للمنتج في الأسواق الخارجية.
3. الإفادة من التميز بتسويق منتج وحيد وتكنولوجيا متميزة في إنتاجه وتشغيله.
4. تصريف خارجي للسلع الموسمية للإنتاج والإستخدام.
5. تشغيل طاقات وموارد فائضة ومعطلة.
6. إغتنام فرص تسويق خارجية تحقق مردودا مشجعا من الإفادة منها.
7. تغير وكلاء المنشأة في الأسواق الخارجية، والتقرب من الزبائن.
8. صغر السوق المحلية الغير قادرة على إستيعاب السلع المنتجة محليا.
9. ركود أو تدهور الطلب في السوق المحلية وإقدام المنشأة على إيجاد منافذ خارجية لتصريف منتجاتها.

وهناك دوافع أخرى ندرجها في مايلي:[1]

10. تحقيق تنويع جغرافي للصادرات لتجنب المخاطر.
11. الإستفادة من معدلات النمو الإقتصادي في دول العالم.
12. فتح فروع للمنتجين المصدرين في أسواق العالم.
13. سياسات العلاقات المتبادلة (فتح فرص تصدير في أسواق الإستيراد).
14. الرغبة في الحصول على العملات الأجنبية.
15. تحقيق خطوات متكاملة من المنتجات التصديرية.

[1]_ فريد النجار، التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية، بدون طبعة، دار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 119 .

ثانيا : مؤشرات التصدير :

سنتعرض في هذا العنصر إلى أهم المؤشرات المتعلقة بالصادرات، بإعتبار أن القدرة التصديرية هي من أهم العوامل المحددة لقدرة الدولة على الإستيراد من جهة، وبإعتبارها تعكس بشكل قوي طبيعة البنية الإقتصادية للدولة من جهة أخرى، ومن بين هذه المؤشرات مايلي: [1]

1. نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة:

وذلك بإعتبار أنه كلما خصصت الدولة جزءا كبيرا من إنتاجها للتصدير، كان ذلك دليلا على إعتماد كبير للدولة على الخارج، وعلى إندماجها في التقسيم الدولي للعمل الذي تسيطر عليه الرأسمالية العالمية، إندماجا كبيرا، غير أنه يجب الإحتياط ضد التفسيرات الميكانيكية لإرتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج، فقد ترتفع هذه النسبة أيضا في تلك الظروف التي تريد فيها الدولة الحصول على النقد الأجنبي الضروري لإستيراد السلع الإستثمارية والتقنية اللازمة لإقامة قاعدة إنتاجية تمهيدا لإستقلالها على المدى البعيد، فالعبرة هنا هي بنمط إستخدام حصيلة الصادرات وخاصة ما إذا كانت الصادرات سلعا أولية أم سلعا صناعية، لكن هذا الأمر سيأخذ في الحسبان من خلال المؤشر الخاص بالتركيز السلعي للصادرات.

2. نسبة تغطية الصادرات للواردات:

وذلك بإعتبار أن العبرة ليست بإرتفاع نسبة الصادرات وحدها أو بإرتفاع نسبة الواردات وحدها، وإنما يجب أن يضاف إلى هذا وذاك عامل آخر يتمثل في مدى التناسب بين الصادرات والواردات، أو مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة حاجات الدولة من الواردات، حتى لا تضطر للإستدانة والوقوع في تبعية الديون الأجنبية، وربما يكون من المناسب في بعض الظروف إيجاد نسبة حصيلة الصادرات إلى الواردات الجارية، أي إلى جملة الواردات بعد إستبعاد الواردات من السلع الرأسمالية وتتوقف قيمة هذا المؤشر على مدى وفرة المنتجات القابلة للتصدير وكذلك في إستخدام عائدات التصدير.

3. درجة التركيز السلعي للصادرات:

[1]_بلقة إبراهيم، مرجع سبق ذكره ، ص 91 – 92.

ونقصد به مدى غالبية الوزن النسبي لسلعة أو لمجموعة من السلع التصديرية للدولة على جملة صادراتها، فعندما ترتفع نسبة سلعة أو عدد قليل من السلع التصديرية إلى جملة صادرات الدولة إرتفاعا يتخطى النسبة التي يمكن إعتبارها نسبة مأمونة تزداد إحتمالات الحرج في وضع الدولة، وتزداد إحتمالات ضعف مقدرتها على المساومة ومن ثم تزداد إحتمالات تبعيتها للخارج، ومن المهم عند النظر في درجة التركيز السلعي للصادرات التمييز بين السلع الأولية والسلع الصناعية، فالخطر يكون كبيرا في حالة السلع الأولية، بينما قد لا يدعوا إرتفاع السلع الصناعية في الصادرات للخطر، ويعتمد في تحليل هذا المؤشر على بعض المؤشرات الأخرى التي أعدتها "الأنكتاد" ومن بينها مؤشر تنوع الصادرات، والذي يقيس مدى إنحراف هيكل صادرات الدولة عن هيكل الصادرات العالمية، وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح، ويقال أنه يساعد على التميز بين البلدان ذات الهيكل الأكثر تنوعا للصادرات.

4. **النسبة التي تخصص للتصدير من الإنتاج المحلي للسلع أو المجموعات السلعية الرئيسة:**

أو بعبارة أخرى نسبة ما يخصص من الإنتاج المحلي للإستخدام المحلي، سواء لأغراض الإستهلاك النهائي أو لأغراض التصنيع، ويعتبر هذا المؤشر من المؤشرات ذات الأهمية الكبرى في التعبير عن مدى تكامل الإقتصاد المحلي من زاوية التقيرب بين نمط الإنتاج ونمط الإستهلاك، فالأصل هو ألا تنعزل الصادرات عن الطلب الداخلي وإنما تكون إمتدادا طبيعيا له.

5. **مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات:**

الغرض من هذا المؤشر التعرف على مدى إعتماد البلد موضوع الدراسة على بلد أو عدد قليل من البلدان أو كتلة من التكتلات العالمية في تصريف صادراته، وقد تمت صياغة هذا المؤشر عبر تركيبه من ثلاث مؤشرات فرعية هي:

أ. النصيب النسبي في جملة الصادرات للكتلة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتجات التصديرية للدول المعنية.

ب. النصيب النسبي في جملة الصادرات للدولة صاحبة النسبية الأكبر في شراء المنتجات التصديرية للدول المعنية.

المبحث الثاني: إستراتجيات تفعيل الصادرات:

تعمل الدول على تبني إستراتيجية تقوم بمهمة ترقية الصادرات خارج المحروقات لفك الإعتماد على التصدير الريعي، وتعتمد هذه الإستراتيجية على عملية الخوصصة وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: إستراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات:

ومن خلال هذا يمكن التطرق إلى بعض الإستراتيجيات المتبعة من طرف الدولة لتدارك الموقف إتجاه قطاع الصادرات وذلك من أجل النهوض به.

1. صندوق النقد الدولي:

هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الإقتصاد العالمي. ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريبا بعددهم البالغ 184 بلد

أهداف صندوق النقد الدولي:

تتمثل أهداف صندوق النقد الدولي فيما يلي:[1]

أ. تشجيع التعاون الدولي في ميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور وتآزر فيما يتعلق بمشكلات النقدية الدولية.

ب. تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الإقتصادية.

ت. العمل على تحقيق الإستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتضمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.

ث. المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات التجارية بين البلدان الأعضاء وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعرقلة لنمو التجارة العالمية.

[1] _ الموقع الإلكتروني، https://ar.wikipedia.org/wiks .

2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعود الأخذ بهذه الإستراتيجية مع بداية التحرر الجزئي للإقتصاد من القرارات الإدارية، الذي يهدف إلى إعادة هيكلة المؤسسات الإقتصادية العامة بهدف دعم وتقوية القطاع العام الذي كان يتميز بأهمية خاصة في تحقيق إستراتيجية التنمية الإقتصادية الشاملة.[1]

3. الإعفاءات الجمركية:

يحظر التصرف في الأشياء المعفات، سواء كان الإعفاء كاملا أو جزئيا أو تخفيضات في التعريفة الجمركية أو كانت الأشياء الخاضعة لحكم المادة (44)من هذا القانون بأي نوع من أنوع التصرفات الناقلة للملكيه لغير الأشخاص والجهات التى تتمتع بذات الإعفاء أو إستعمالها في غير الأغراض التى تقرر الإعفاء من أجلها ألا يعد أخطار الجمارك.

ويبدأ الحظر من تاريخ الافراج، مالم تسدد الضرائب الجمركيه وغيرها من الضرائب والرسوم عن الأشياء المعفاة ، وفقا لحالتها وقيمتها وقت التصرف ، منسوبه لسنوات الإستعمال ،وطبقا للتعريفة المعمول بها في تاريخ السداد ،ويسري هذا الحظر لمدة خمس سنوات الشركات المرخص لها بالعمل في مجال النقل السياحى أو التوسع فيها على أن يسدد كامل الضرائب والرسوم إذا تم التصرف خلال الثلاث سنوات وتسدد بنسبة 40%وإذا تم التصرف خلال السنة الرابعة وتسدد بنسبة20% إذا تم التصرف خلال السنة الخامسة، وذلك بشرط أن تكون قد إستعملت الإستعمال الدارج فى هذا النشاط حسب ماتبينه اللائحة التنفيذيه لهذا القانون[2] .

المطلب الثاني : آليات تنويع و تنمية الصادرات:

[1] _ الموقع الإلكتروني، https://ar.wikipedia.org/wiks .

[2] ___الموقع الإلكتروني، export@idal.com.lbinvest@idal.com.lb.

تحتاج قضية تنمية وتنويع الصادرات إلى مجموعة متكاملة من السياسات والآليات في مختلف المجلات سواء في مجال الإنتاج أو التسويق، مع العمل على توفير مجموعة من الحوافز للمصدرين والعمل على حل مختلف المشاكل التي تعيقهم ويجب أن تتسم هذه السياسات بالمرونة لتتلائم التغيرات في أسواق التصدير.

الأول : تخفيض قيمة العملة وتأثرها على الصادرات:

عادة ما يحدث تغير سعر الصرف تعديلات على كل من الصادرات والواردات بهدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

1. مفهوم تخفيض قيمة العملة :

أ. تخفيض قيمة العملة هي واحدة من السياسات الإقتصادية الأكثر شيوعا عندما يواجه البلاد الخلل في الميزان التجاري عن طريق جعل الصادرات أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية والواردات أكثر تكلفة من حيث العملة المحلية، ومن المتوقع أن يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى تحويل الإنفاق من قبل المستهلكين مما يؤدي إلى تحسين الإقتصاد ولقد إرتبطت إلى حد كبير هذه السياسة مع برامج التكيف الهيكلي التي تهدف إلى خفض كبير في الإختلالات الخارجية للبلدان النامية.[1]

ب. ويقصد بتخفيض قيمة العملة أيضا أنه تقرر الدولة تخفيض قيمة عملتها بالعملات الأجنبية بحيث تصبح تساوي أقل من ذي قبل من هذه العملات، ومعنى هذا أن تخفيضها هو إجراء تخفيض سعر الصرف وتخفيض قوتها الشرائية في الخارج كأن تقرر دولة ما مثلا أن تخفض سعر صرف عملة وطنية بالدولارات.[2]

2. علاقة سعر الصرف بالقدرة التنافسية للصادرات :

يجسد سعر الصرف كأداة ربط بين الإقتصاد المحلي والإقتصاد العالمي ويعتبر سعر الصرف الحقيقي مقياسا للقدرة على المنافسة بين السلع المحلية والسلع الأجنبية، فالسعر الحقيقي هذا يبين عدد وحدات السلعة الأجنبية اللازمة لإستبدالها بوحدة واحدة من السلع المحلية ، فإذا إرتفع سعر الصرف الحقيقي

[1] ـزاوية رشيدة، تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل(دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990 -2013)، شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،الجزائر، 2014 / 2015 ص 18.

[2] ـ سلامة نجاح، تأثير تخفيض قيمة العملة على ميزان التجاري (1990 -2012)، مذكرة الماستر، تخصص مالية وإقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012 /2013، ص 49 .

فإن ذلك يعني إرتفاع عدد وحدات السلعة الأجنبية اللازمة لإستبدالها بوحدة واحدة من السلع المحلية، وهذا يعني إنخفاض في قدرة السلع المحلية على المنافسة. [1]

3. العوامل التي يتوقف عليها نجاح تخفيض قيمة العملة في زيادة حصيلة الصادرات:

لتخفيض قيمة العملة مجموعة من العوامل تساهم في زيادة حصيلة الصادرات ومتمثلة في عدة عناصر نذكر منها مايلي: [2]

أ. مرونة الطلب خارج على الصادرات:

يجب أن يتسم الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض.

ب. مرونة الطلب الداخلي للصادرات:

حيث أن زيادة الصادرات أثر على تخفيض قيمة العملة و الذي لا يتحقق إلا إذا كانت الهياكل الإنتاجية والتسويقية المحلية متكيفة مع الأسواق الخارجية.

ت. إستقرار الأسعار المحلية:

حيث أنة يسود إستقرار في الأسعار المحلية، وعدم إرتفاعها بعد تخفيض قيمة العملة حتى لا ينعكس هذا الإرتفاع في صور إرتفاع أسعار تكلفة المنتجات المحلية، فعملية التخفيض عادة ما يرافقها عمليات شراء من أجل المضاربة أو عمليات التخزين.

ث. إستجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.

4. تخفيض قيمة العملة الوطنية في ظروف تقيد التجارة الخارجية

تعتمد عملية تخفيض قيمة العملة في ظروف تقيد التجارة الخارجية على عنصرين مهمين نوجزهما فيمايلي.

أ. تأثير نظام الحصص على عرض النقد الأجنبي (عند التصدير):

[1] _ بلقلة إبراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 99 .

[2] _ بلقلة إبراهيم، مرجع الذي سبقه، ص 101 .

إن الغرض من نظام الحصص كما نعرف هو تقيد الواردات، ولنفرض الآن أن البلاد الأجنبية التي نتاجر معها قد قامت بفرض نظام الحصص على جميع أنواع السلع التي نستوردها منها، بالإضافة إلى هذا نفترض أن الواردات الفعلية في هذه البلاد قد بلغت أقصى حد سمحت به الحصص المفروضة، وهذا يعني أننا لا نستطيع أن نزيد من صادراتنا إلى هذه البلاد إطلاقا عند سعر صرف معني أو فوق هذا السعر بتخفيض القيمة الخارجية لعملتنا. فالزيادة في الصادرات إذن سوف تكون محدودة بالحدود القصوى التي تسمح بها حصص الإستيراد في البلاد الأجنبية. [1]

ب. تأثير التعريفة الجمركية الأجنبية على عرض النقد الأجنبي (عند التصدير):

إن فرض البلاد الأجنبية للتعريفة الجمركية على وارداتها يحد من الأثر الذي يمكن أن يلعبه التغير في سعر الصرف في زيادة حصيلة الصادرات، فكلما إرتفعت التعريفة الجمركية الأجنبية كلما قلت إستجابة الطلب الأجنبي لتخفيض القيمة الخارجية لعملاتها.

5. أسباب تخفيض العملة :

إن تخفيض العملية إجراء تقره الدولة إذا إرتفعت فيها الأسعار إرتفاعا تضخميا بحيث أصبحت تحدد لعملتها سعرين في سوق الصرف، سعرا مرتفعا تحدده الدولة ولا يتم التعامل بمقتضاه في السوق وسعرا آخر منخفضا يتحدد للعملة في سوق الصرف طبقا لعوامل العرض والطلب فإذا أصرت الدولة على تجاهل هذه الظاهرة فإنها تؤدي إلى نتيجتين: [2]

أ. أن يصاب الميزان التجاري للدولة بعجز نتيجة لقلة صادرات البلد التي تتم بالسعر الذي حددته الدولة لأنها تكلف التاجر الأجنبي أقل, بينما تزيد الواردات هذا البلد نتيجة إنخفاض الأسعار في الخارج.

ب. إمتناع استيراد رأس المال من الخارج بينما يؤدي تدهور سعر العملة في سوق الصرف إلى هجرة رؤوس الأموال الموجودة في الداخل وذلك خوفا على قيمتها من التدهور.

وهناك أسباب أخرى تدعو الدولة التدخل لتخفيض قيمة عملتها:

[1]_عبد الرحمان يسري، مرجع سبق ذكره، ص 262 .

[2]_ منهوم بلقاسم، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات (دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970- 2009)، شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية،جامعة وهران،الجزائر، 2012/ 2013، ص 84 .

ت. **معالجة العجز في ميزان المدفوعات:** هذا العجز يعني أن إلتزامات بلد اتجاه العالم الخارجي هو أكثر من حقوقه عليه وسرعان ما ينعكس هذا العجز على هيئة عجز في ميزان الحساب الجاري للميزان، وذلك يقوم البلد بتخفيض القيمة الخارجية لعملته بغية تخفيض أسعار صادراته (ومن جهة نظر الأجانب) وبالمقابل سترتفع أسعار إيراداته الأجنبية من وجهة نظر المواطن.

ث. **إرتباط العملة بكتلة النقدية معنية** : أي إرتباط عملات الدول بالمناطق النقدية المختلفة مثل الدولار والفرنك ...إلخ فالتغيير الحاصل في قيمة العملة القيادية ضمن إطار منطقة نقدية معينة ينعكس على القيمة الخارجية لبقية العملات.

6. شروط نجاح سياسة تخفيض العملة:

لتحقيق الأثر الإيجابي لسياسة التخفيض في ميزان المدفوعات يجب التوفيق بين كل من منهج المرونات ومنهج الإستيعاب مع توفير مجموعة من الشروط نوجزها فيما يلي: [1]

أ. مرونة الجهاز الإنتاجي للدولة التي قامت بتخفيض سعر صرف عملتها بحيث يستجيب للزيادة في الطلب على صادراتها وترتفع بالتالي قيمة إجمالي الصادرات بحيث تفوق إنخفاض قيمة العملة.

ب. أن يكون الطلب الخارجي على منتوجات الدولة مرنا بحيث يؤدي تخفيض سعر عملتها إلى زيادة الطلب على منتجاتها بنسبة أكبر من نسبة إنخفاض سعر العملة، فتكون النتيجة النهائية زيادة قيمة الصادرات الكلية منتجاتها بنسبة أكبر من ذي قبل.

ت. أن يكون الطلب الدول على الواردات الأجنبية مرنا بحيث يؤدي تخفيض سعر عملتها وإرتفاع سعر العملات الأخرى إلى الإحجام عن الواردات بنسبة أكبر من نسبة إنخفاض سعر عملتها الوطنية ولذلك تنخفض الواردات.

ث. يجب السيطرة على الأسعار المحلية حيث أن تخفيض الدولة لسعر صرف عملتها يؤدي إلى إنخفاض القوة الشرائية للعملة خارجيا إذا كانت مرونة الطلب على الواردات ضعيفة، فإن إنخفاض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى إرتفاع الأسعار المحلية نتيجة إرتفاع أسعار الواردات.

[1] _ سامي عفيف حاتم، دراسات في الإقتصاد الدولي، طبعة الخامسة، الدار المصرية اللبنانية، 2000، ص 255 .

ج. يجب التأكد قبل تطبيق سياسة تخفيض من الكفاية الإنتاجية للصادرات وقدرتها على منافسة المنتجات في السوق العالمي فإذا كانت الصادرات ليست على المستوى العالمي من الكفاية فإن تخفيض سعر الصرف لن يؤتي ثماره في زيادة الصادرات.

ثانيا: إستراتيجية دعم الخوصصة ومبرراتها ومنافعها:

أصبحت الخوصصة ظاهرة عالمية تقوم بها العديد من الدول خاصة الدول التي يمثل فيها القطاع العام القطاع الرئيسي للإقتصاد، وستناولها في العناصر التالية:[1]

1. تعريف الخوصصة:

الخوصصة هي سياسة إقتصادية تهدف إلى زيادة النمو الإقتصادي عن طريق نقل إدارة أو ملكية أو إستثمار نشاط حكومي ذي طابع تجاري سواء كان ذلك جزئيا أو كليا من القطاع العام (الدولة- الحكومة) إلى القطاع الخاص، أو على شكل شركة أو مرفق عام. وهي بذلك عكس عملية التأميم، فتمنح بذلك القطاع الخاص دورا متزايدا داخل الإقتصاد الوطني،والمتمثل في ملكية وتشغيل وإدارة الوحدات الإنتاجية لغرض تحسين كفاءة الإتناجية لها، وهذا في إطار ظوابط وقوانين الدولة فتكون بذلك أداة لتحرر قوى السوق، وتحقيق القيود على الدولة وتحويلها إلى مراقب، بدلا من قيامها بهذا الدور المرهق لميزانيتها، دون إنسحابها التام من العملية الإنتاجية بكافة مراحلها، بما يخدم أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

2. مبررات الخوصصة:

يمكن أن تستند الخوصصة إلى عدة مبررات أهمها:

أ. القطاع الخاص أكفأ من الحكومة في إدارة نشاطه الإقتصادي (أي القطاع العام)، تلك الإدارة التي تحول الفائض إلى عجز دائم ومستمر.

ب. إن قطاع الخاص أو الخوصصة مبنية على روح المبادرة، سواء الفردية أو الجماعية المنظمة، ومن ثم فإنها تتيح دائما لكل جديد فرصة التجربة.

ت. تضخم عدد وحجم السلع والخدمات التي تقوم بها الدولة للمواطنين، الذي أدى إلى تدني مستوى الجودة، وتدهور أساليب إيصال الخدمات، نظرا لتعقيد الإدارى وإزدياد أعباء المديونية المحلية والخارجية.

[1] _ موسى سعداوي، دور الخوصصة في التنمية الإقتصادية، أطروحة دكتوراه، تخصص تخطيط إقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006- 2007،ص 71-72.

ث. إن القطاع الخاص مما تحققه من أرباح وعوائد على الإستثمار، يخلق لدى الأفراد الحافز والدافع على الأخطار، وكذا لدى المؤسسات والأفراد معا الحافز نحو الإستثمار وتوجيه مدخراتهم إلى الإستثمار المباشر في شكل أسهم أو صكوك لتمويل المشروعات.

3. منافع الحوصصة:

أ. الحد من الإحتكار وتحسين نوعية الإنتاج.

ب. تقليص العجز في الموازنة العامة.

ت. تقليل التفاوت الكبير في توزيع الثروة.

ث. تخفيض الديون الخارجية.

ج. تشجيع الإستثمار المحلي والأجنبي.

ثالثا: تمويل وتأمين إئتمان الصادرات:

أمام الأهمية المتزايدة للدور الذي تلعبه الصادرات في دفع عجلة التنمية الإقتصادية في مختلف الدول،لذا لجأت العديد من الدول إلى إتباع سياسة تحفيز وتشجيع الصادرات سواء كانت دول متقدمة أو نامية، وذلك من خلال إيجاد نظام خاص لتمويل الصادرات وضمان الإئتمنات الخاصة في شكل يتلائم مع طبيعة الصادرات.

1. تمويل الصادرات:

يمكن تقسيمها إلى شكلين رئيسيين:

أ. إئتمانات الصادرات قبل الشحن والتي تأخذ صورة التمويل قصير الأجل.

ب. إئتمانات الصادرات بعد الشحن التي تأخذ صورتين قصير الأجل والتمويل متوسط وطويل الأجل.

وسنقوم بتناول هذين الشكلين بشيء من التوضيح:

ب.1. تمويل الصادرات قبل الشحن:

مفهومه: يقدم هذا التمويل للمنتج أو المصدر رأس المال العامل اللازم للإنتاج وذلك في الفترة الواقعة بين تكييف أمر التوريد الخارجي إلى وقت شحنها.

ب.2. الآليات المختلفة لتمويل الصادرات قبل الشحن:

هناك مجموعة من الأليات تعمل على تمويل الصادرات قبل الشحن وتتمثل فيما يلي.[1]

ب.2. 1. التمويل الذاتي:

قد تتمكن بعض الشركات أو المنشآت التصديرية من توفير رأس المال العامل اللازم لمزاولة وإستمرار الإنتاج من مواردها الذاتية ولاسيما من موارد أصحاب الملكية، حيث أن المشروعات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة عادة ما تعتمد في بدايتها بشكل يكاد يكون كاملا على القدرة وشخصية صاحب المشروع وتتمثل تلك الموارد التي يقوم المصدر بتدبيرها سواء من رأس المال أو من الإحتياطات المختلفة والتي يجتازها من الأرباح السنوية غير الموزعة.

ب.2. 1. التسهيلات الإئتمانية المقدمة من الجهاز المعرفي:

نظرا لصعوبة توفر الموارد الذاتية بالقدر الذي يتناسب وإحتياطات المشروع التصديري، وبالتالي عدم القدرة على تلبية الإحتياجات التمويلية اللازمة لتهيئة وإعداد الصفقة التصديرية ولها عدة أشكال:

- تسهيلات السحب على المكشوف.
- القروض بضمان أموال المصدر.

2. تمويل الصادرات بعد الشحن:

حيث يمنح هذا التمويل لتغطية الفجوة التمويلية التي قد يعاني منها المشروع التصديري في الفترة مابين قيامه بشحن البضاعة وهذا النوع من التمويل يختلف في طبيعته في فترة ما بعد الشحن وذلك تبعا للمنتجات والسلع المصدرة. ولذا ينقسم تمويل ما بعد الشحن إلى نوعين مختلفين هما: [2]

أ. تمويل قصير الأجل للصادرات الاستهلاكية.

ب. تمويل متوسط وطويل الأجل للصادرات الرأسمالية والسلع الاستهلاكية.

[1]_ سامي عفيف حاتم، مرجع سبق ذكره ، ص 106.

[2]_عبد الرحمان يسري، مرجع سبق ذكره، ص 108 .

رابعا: مقاربة التسويق الدولي كآلية لتنمية وتنويع الصادرات:

سنتطرق إلى مقاربة التسويق الدولي بإعتبارها من أهم الآليات التي من شأنها رفع القدرات التصديرية للمنتجين.

1. مقاربة التسويق الدولي كآلية لتنمية وتنويع الصادرات:

أضحى التصدير العشوائي الذي تعتمد عليه العديد من المؤسسات الإقتصادية في الدول النامية غير مجد لإيجاد مكانة في الأسواق الدولية

أ. تعريف التسويق الدولي:

يعرف على أنه مجموعة المجهودات التسويقية الموجهة لإشباع حاجات المستهلك خارج الحدود الجغرافية للمركز الرئيسي للشركة الأم، أي في بيئة تسويقية غير التي تعمل فيها الشركة المنتجة لأغراض تحقيق الأهداف التسويقية المختلطة من أرباح ومبيعات بغيرها.[1]

2. مضمون بحوث التسويق الدولي في عملية التصدير:

بحوث التسويق هي إحدى وظائف التسويق التي تطلع لمهمة تحسين الموقف التسويقي الحالي والمرتقب للمنشأة بتوفير أفضل بدائل القرار التسويقي، وذلك عن طريق جمع وتحليل البيانات من مصدرها ووضع الحلول التطبيقية ومتابعته تنفيذها ومعني هذا أن البحوث التسويق تزود متخذي القرارات في الدول أو المؤسسات بالمعلومات الضرورية لإتخاذ القرار بشكل سليم ودقيق.[2]

3. تقسيم السوق الدولي القطاعات:

ويعرف **lendrevie** تقسيم السوق إلى قطاعات، بأنها تجزئة السوق الكلي إلى عدد من المجموعات الفرعية والتي تسمى القطاعات، وكل قطاع يجب أن يكون متجانس بصفة كافية من الناحية السلوكية، ويجب أن تكون القطاعات المأخوذة مختلفة فيما بينها، لتبرير السياسات التسويقية المتميزة.[3]

---

[1]_بلقلة إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 119.

[2]_براق محمد، عبيلة محمد، وقع الصادرات خارج المحروقات بإستخدام مقاربة التسويق الدولي مجلة إقتصادية شمال إفريقيا، مذكرة ماستير,تخصص مالية وبنوك,جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر,2005/ 2006، ص 13 .

[3]_ هاني الضمور، مرجع سبق ذكره، ص 121.

المطلب الثالث: الإستثمار الأجنبي في ظل المراسيم التشريعية:

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر نوعا من الإستثمارات التي تقوم بها المؤسسات أو الأفراد قصد الإستفادة وتحقيق الإمتيازات، حيث يعرف هذا الأخير تطورا كبيرا في المفهوم والمضمون.

أولا: الإستثمار الأجنبي

لقد إختلف المفكرون والإقتصادين في تحديد مفهوم مشترك الإستثمار الأجنبي لأن كل واحد منهم يراه بمنظوره الخاص.

1. مفهوم الإستثمار الأجنبي

للإستثمار الأجنبي مجموعة من التعاريف يمكن أدراجها فيما يلي:

أ. الإستثمار الأجنبي هو إستثمار ناشئ عبر الحدود ،والمتمثل في إستخدام المدخرات خارج الإطار الجغرافي للدولة وحدودها الإقليمية.

ب. يعرف الإستثمار الأجنبي المباشر بالحصة الثابتة للمستثمر في الإقتصاد ما في مشروع مقام في إقتصاد آخر. وقد وضعت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (**OECD**) معيار دولي في هذا السياق حيث إشترطت أن لا تقل حصة في رأس المال عن 10% من إجمالي رأس المال.[1]

ت. الإستثمار الأجنبي المباشر جزء من الإستثمار الدولي، و يقصد بهذا الأخير تلك الإستثمارات التي تتم خارج موطنها، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، وسواء كانت لدولة واحدة أو لعدة دول أو لشركة واحدة أو لعدة شركات أي أن الإستثمار الأجنبي هو تدفق رؤوس الأموال أيا كان شكلها بين دولتين بغرض إقامة شركات جديدة أو المساهمة في رؤوس أموال شركات قائمة أو تطويرها لإنتاج سلع أو خدمات، وتحقيق عائد يفوق ما يتوقعه المستثمر في دولته الأم وسواء صاحب هذا التدفق جهدا بشريا أو لم يصاحبه.[2]

ث. الإستثمار الأجنبي غير المباشر بصورة عامة هو تلك الإستثمارات الموجهة لشراء أسهم وسندات سواء كانت مصدرة من قبل الهيئات العامة أو الخاصة في الدولة المضيفة، ولا يتميز هذا النوع بالسيطرة على

[1] _ سعيدي يحيي، تقيم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد دولي, جامعة منتوري، قسنطينة،الجزائر, 2006 /2007، ص 63.

[2] _ عبد الكريم بعداش، الإستثمار الأجنبي المباشر و أثره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996 – 2005)، أطروحة دكتوراه، نقود مالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007، ص 48 .

المجال الذي يساهم فيه نظرا إلى ضعف درجة المساهمة في مثل هذه المشروعات، كما ليس للمستثمر حق في الإدارة.[1]

ج. الإستثمار من أجل تكوين أو إنشاء بحث لرأس مال التقني بإقتناء أصول جديدة بغرض إنشاء نشاط لم يكن موجودا.[2]

ح. الإستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن تلك المشروعات التي يقيمها ويمتلكها ويسيرها المستثمر الأجنبي داخل البلد غير البلد الأصلي، إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع، أو لإشتراكه في رأس مال المشروع وذلك بقصد المشاركة الفعالة بنصيب يبرز له حق في الإدارة على موارده المالية الخاصة بالإضافة إلى الموارد غير المالية كالمؤهلات التكنولوجية والتسويقية زيادة على الخبرة الفنية في جميع المجالات. ويكون الغرض من وراء هذا المشروع هو تحقيق أرباح وعوائد تكاليف الإستثمار.[3]

ثانيا: الإستثمار الأجنبي في ظل التشريعات:

في ظل تعاظم حدة المنافسة الدولية على جذب الإستثمارت الخاصة فإن تهيئة الإطار القانوني المناسب للإستثمار تعد أحد العناصر الهامة لتحسين بيئة الإستثمار، واستقرار المعاملات، ورفع درجة الثقة في جدارة النظام الإقتصادي ككل، وهذه كلها تمثل شروطا جوهرية لإستقطاب الإستثمارت الخاصة. فالحماية القانونية وتسيير المعاملات والإجراءات التي يوفرها الإطار القانوني السليم هي التي تشجع على التراكم الرأسمالي.

1. شريعات الإستثمار الأجنبي المباشر

تتسم تشريعات الإستثمار بالبساطة والتوافق مع المعايير الدولية، فضلا عن كونها تحقق المساواة في المعاملة بين جميع المستثمرين. ويتألف العمود الفقري للتشريعات من قانون تشجيع الإستثمار والتوظيف رقم 5084، وقانون الإستثمارات الأجنبية المباشرة رقم 4875، واللائحة التنظيمية لتنفيذ قانون الإستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار المتعدد الأطراف والثنائي، وقوانين متنوعة، والقوانين التنظيمية المرتبطة بتشجيع الإستثمارات القطاعية.

---

[1]_سعدي يحي، مرجع الذي سبقه، ص 67.

[2]_الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، 9جماد الثاني 1438 / 08 مارس 2017، ص 9 .

[3]_ رشيدة بن عرفة، سومية حمزاوي، تقييم التجربة الجزائرية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2005- 2014)، مذكرة الماستر، تخصص مالية ونقود، جامعة العربي التبسي، تبسة،الجزائر، 2015/ 2016، ص 09 .

1. الإطار القانوني للإستثمارات الأجنبية المباشرة:

يظم الإطار القانوني للإستثمارات الأجنبية المباشرة مجموعة من القوانين ندرجها فيمايلي:[1]

أ. قانون الإستثمار الأجنبية المباشرة:

يوفر قانون الإستثمارات الأجنبية المباشرة تعريفًا بالمستثمرين الأجانب والإستثمارات الأجنبية المباشرة. بالإضافة إلى ذلك، يفسر القانون المبادئ المهمة للإستثمارات الأجنبية المباشرة، مثل حرية الإستثمار وكيفية التعامل مع المستثمرين داخل البلاد والمصادرة والتأميم حرية التحويلات، والتحكيم الوطني والدولي والطرق البديلة لتسوية المنازعات، وتقييم رأس المال غير النقدي، وتعيين الموظفين الأجانب، ومكاتب الإتصال.

يتكون نظام تطبيق قانون الإستثمارات الأجنبية المباشرة من تحديد الإجراءات والمبادئ المنصوص عليها في قانون الإستثمارات الأجنبية المباشرة. ويتمثل الهدف من قانون الإستثمارات الأجنبية المباشرة المتعلقبمنح تصاريح عمل للأجانب فيما يلي:

أ.1. تنظيم العمل الذي يقوم به الأجانب

أ.2. وضع القواعد والأحكام المتعلقة بتصاريح العمل التي تمنح للأجانب.

أ.3. تشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في البلاد.

أ.4. حماية حقوق المستثمرين.

أ.5. إعتماد نفس المفاهيم التي تحدد تعريف المستثمر وتعريف الإستثمار وفقا لما هو منصوص عليه في المعايير الدولية.

أ.6. إرساء نظام قائم على الإبلاغ بدلا من النظام القائم على الإعتماد بالنسبة للإستثمارات الأجنبية المباشرة.

أ.7. زيادة حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال سياسات وإجراءات مبسطة.

ب. إتفاقيات ثنائية:

تم توقيع الإتفاقيات الثنائية التي تهدف إلى تشجيع وحماية الإستثمارات من عام 1962 فصاعدا مع البلدان التي تظهر القدرة على تحسين العلاقات الثنائية للإستثمار. ويكمن الهدف الأساسي من إتفاقيات الإستثمار الثنائية في تهيئة بيئة مواتية للتعاون الإقتصادي بين الطرفين المتعاقدين عن طريق تحديد معايير التعامل مع المستثمرين وإستثماراتهم داخل حدود البلاد المعنية. كما تهدف هذه الإتفاقيات

[1]_الموقع الإلكتروني، export@idal.com.lbinvest@idal.com.lb.

إلى زيادة تدفق رأس المال بين الطرفين المتعاقدين، مع ضمان تحقيق بيئة إستثمار مستقرة. بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود أحكام بشأن التحكيم الدولي، يجعل أحد أهداف هذه الإتفاقيات هو وصف وسائل لتسوية النزاعات التي قد تحدث بين المستثمرين والدولة المضيفة بشكل ناجح. بالإضافة إلى القيام بتوقيع إتفاقيات إستثمار ثنائية مع عدة دولة.

المبحث الثالث: إنعكاسات إستراتيجيات تفعيل الصادرات خارج المحروقات على ميزان المدفوعات :

تهدف هذه الإستراتيجية إلى إقامة قطاع تصديري حيوي و نشيط، ينظر إليه على أنه القطاع الذي يقود عملية التنمية و إن كان تنويع الصادرات ضرورة ملحة فهو في الأخير يساهم في تطوير الصادرات خارج المحروقات.

المطلب الأول : بعض التجارب الدولية في مجال الصادرات :

عملت عدة دول على إنتهاج سياسة التصدير بدلا من إحلال الواردات لما لها من فوائد إقتصادية كبيرة على هذه الدول، ولفهم تجارب هاته الدول والإستفادة منها في الإقتصاد سنورد بعضا منها فيمايلي:

1. تجربة كوريا:

كانت التجربة الكورية في تنمية الصادرات الصناعية تجربة يهتدى بها حيث ربطت الإستيراد بالتصدير عن طريق بعض الإجراءات الإقتصادية مع توفير خدمة من الحوافز الموجهة للإنتاج التصديري ولقد أدى كل ذلك إلى زيادة الصادرات الكورية من 55 مليون دولار عام 1962 إلى 94مليار دولار عام 1994 وبمعدل نمو وصل إلى16 %مابين1980- 1994الصادرات على معد نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى16 %، ولقد بلغت نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات عام 1994 إلى 97 % ولقد إرتكزت إستراتيجية تنمية الصادرات الكورية على مجموعة من المحاور الرئيسية تتمثل في: [1]

أ. **إعادة هيكلة الإطار المؤسس للصادرات الصناعية:** وذلك بإنشاء العديد من المؤسسات الداعمة لعملية التصدير الصناعي بالإضافة إلى إنشاء العديد من الشركات الكبرى التي تعمل في قطاع التصدير.

ب. **توفير التمويل اللازم للصادرات:** قامت الحكومة الكورية بتشجيع الإقتراض مع البنوك بفوائد منخفضة بهدف الإنتاج وهذا ما أدى إلى توسع الوحدات الإنتاجية الموجهة للتصدير.

ت. **تشجيع الإستثمار الأجنبي:** دفعت الحكومة الكورية إلى تشجيع تدفق رأس المال الأجنبي لتمويل هذه الإستثمارات وخاصة في مجال الصناعات كثيفة رأس المال مثل الصناعات الكيماوية والصناعات الثقيلة.

[1] _ حمشة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 78 .

ث. إصلاح السياسات المالية: قامت الدولة الكورية بتقديم العديد من الحوافز الضريبية مثل الإعفاء من الرسوم الجمركية على السلع الرأسمالية والإعفاء بنسبة 50 %على ضرائب الدخل.

ج. **تعديل سعر الصرف:** قامت الحكومة الكورية بإجراء تخفيض في قيمة سعر صرف العملة مما ساهم في نمو الصناعات التصديرية.

2. **التجربة التركية**

إزاء تدهور كافة المؤشرات الإقتصادية لتركيا فإنها إضطرت إلى توقيع اتفاقية للإصلاح الإقتصادي مع صندوق النقد الدولي في أفريل 1980، والواقع أن حزمة السياسات التي تضمنها برنامج الإصلاح الإقتصادي التركي تمثلت الحزمة المعتادة لبرنامج التثبيت التقليدية التي يوصي بها الصندوق، ومن خلال دراسة النتائج المرتبطة ببرامج الإصلاح، فإن النجاح الأساسي يتمثل في تحقيق دفعة قوية للصادرات التركية حيت إرتفع معدل نمو الصادرات السنوي إلى أكثر من 25 % خلال الفترة 1980 -1985.

لقد نجحت تركيا في تنمية صادراتها سواء إلى الدول الأوربية المتقدمة أو الدول النامية الموجودة بالشرق الأوسط ما إنعكس ذلك على زيادة معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 5.5% سنة 1992، أما عن الصادرات الصناعية فقد إرتفعت نسبتها إلى إجمالي الصادرات الصناعية لتصل إلى 85% من إجمالي الصادرات عام 1993، وقد بلغ معدل النمو السنوي للصادرات الصناعية التركية لمتوسط الفترة 1980- 1994 معدل 16 % ، أما هيكل الصادرات التركية فلقد شكل قطاع المنسوجات أهم القطاعات التصديرية حيث بلغت نسبة إلى إجمالي 43 % عام 1992 ولقد شكلت الصادرات الملابس وحدها 35.8 % من إجمالي الصادرات الصناعية، في حين بلغت صادرات الحديد والصلب 11 % والصناعات الغذائية 8 % من إجمالي الصادرات الصناعية.[1]

3. **تجربة ماليزيا:**

لقد نجحت ماليزيا في ترقية صادراتها بنسبة17 %في المتوسط خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1987– 1993 حيث وصلت إلى 47 مليار دولار، و قد إستثمرت ماليزيا في إنتهاجها لإستراتيجية التصنيع الأمر الذي أثر بشكل إيجابي على صادراتها، حيث شكلت المنتجات الصناعية 71 % من إجمالي

[1]_ بلقلة إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 126.

هذه الصادرات سنة 1993، هذا بعد أن كان البترول الخام وعمود الصادرات الماليزية بالإضافة إلى المطاط، وزيت النخيل، خشب الأشجار، و من بين الصادرات الماليزية نجد الآلات الكهربائية حيث بلغت 60 % من صادرات ماليزيا الصناعية و يليها كل من المنسوجات والكيماويات والمعادن،وقد نجحت ماليزيا في تنويع أسواق صادراتها على مستوى العالم، حيث تصدر إلى اليابان 17 % الإتحاد الأوربي 16 % والولايات المتحدة الأمريكية 15 % وقد مثل الإستثمار الأجنبي عجلة النمو الرئيسية لصادرات ماليزيا في العصر الحديث، وقد أثر هذا الإستثمار على الصادرات الماليزية من خلال قيام المستثمرين الأجانب بتوسيع خطوط منتجاتهم، ومكن الإستثمار الأجنبي ماليزيا من تنويع قائمة صادراتها و أبعادها عن الصادرات، النفطية و التقليدية التي تواجه أسعار عالمية غير مستقرة، و تعتبر صادرات الإلكترونيات أهم أنواع صادرات ماليزيا إلى يومنا هذا.

4. بالإضافة إلى الإستثمار الأجنبي هناك عامل آخر أدى إلى تفعيل صادرات ماليزيا ومتمثل في نظام تزويد الشركات بالمساعدات و التمويل للإنتاج الموجه للصادرات، حيث قامت ماليزيا بتقديم حوافز لكل من المنتجين و المصدرين في المناطق الغير النامية، وللمستوردين للتكنولوجيا الجديدة و قدمت أيضا العديد من الخدمات و الحوافز أهمها: :[1]

أ. 50 % إعفاء من الضرائب المرتبطة بالأنشطة التصديرية.

ب. إعفاء ضريبي يمثل ما نسبته 5 % من قيمة الصادرات.

ت. إعفاء مزدوج على التكاليف المرتبطة بالصادرات متضمنة تكاليف تسويق الصادرات، والتأمين على الصادرات و تأمين الحمولات المستوردة.

ث. إسترداد قيمة الجمارك و الرسوم على السلع الوسيطة المستخدمة في الصادرات.

[1] _ حمشة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 80.

المطلب الثاني : تأثير تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات :

لتخفيض قيمة العملة آثار كبيرة على الميزان التجاري ولكن قد يختلف هذا التأثير ربما بسبب مستوى التنمية الإقتصادية، فالتخفيض له آثار مختلفة تختلف بإختلاف مصادرها حيث أنها لا تنحصر في التأثير على الميزان التجاري فقط أو الدخل، وإنما تمتد إلى بعض التغيرات الإقتصادية الأخرى، فبالنسبة لمعظم الدول يساهم الحساب الجاري عادة بالقسط الأكبر من إجمالي مركز المدفوعات الخارجية، ولهذا فإنه يحتمل المكان الرئيسي في مناقشة أثار تخفيض سعر الصرف على ميزان المدفوعات، كما أن هناك من الإقتصاديين أمثال **renhart** يعتقد أن تخفيض قيمة العملة ليس له أثر على الميزان التجاري، لذا بات من الأهمية دراسة الآثار المتوقعة من تخفيض قيمة العملة قبل إجراءه كوسيلة لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات[1].

حيث يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى إرتفاع الأسعار الداخلية وذلك للعديد من الأسباب منها إرتفاع أثمان المواد الأولية المستوردة أي إرتفاع التكاليف و إرتفاع الواردات الأخرى مؤديا بإرتفاع نفقة المعيشة الأمر الذي جعل العمال يطالبون بزيادة أجورهم، مما يؤدي أيضا إلى تأثر في الدخل ويحفزه على التضخم. [2]

كما أن هذا التخفيض لا يحسن وضع ميزان المدفوعات إذا ما ترتب عليه تدهور معدلات التبادل الدولي، إضافة إلى انه يؤدي بزيادة عبء الديون الخارجية للدولة التي قامت بالتخفيض، كما أن من بعد نتائج تخفيض العملة الإرتفاع في الأسعار المستوردة والآثار المباشرة له المنعكسة على السلع الإستهلاكية والوسيطة، وفي حالة مصاحبة هذا الإرتفاع في الأسعار بتصحيحات في الدخول سيؤدى ذلك إلى آثار أخرى للتضخم بالنسبة للأجور.

وليس معنى ذلك أن تخفيض قيمة العملة ليس له أية فعالية في علاج عجز ميزان المدفوعات، ففي الفترة القصيرة فإن عدم مرونة الطلب على الواردات قد يوازيها عدم مرونة عرض الصادرات كما أنه في الفئة الطويلة أن يتكيف الإستهلاك و الإنتاج مع التغيرات في الأسعار النسبية مما يؤدي إلى زيادة كل من مرونة الطلب ومرونة العرض، وهذا يزيد من فاعلية هذه الطريقة بالإضافة إلى أنه في الفئة الطويلة

[1]_زاوية رشيدة، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[2]_ محمود يونس، مرجع سبق ذكره، ص266.

يعمل الإقتصاد الدولي بطريقة أكثر كفاءة، حيث أنه كلما كانت إعتمادات الدولة المخفضة لقيمتها على الواردات كبيرة كلما قلت فاعلية التخفيض.

و الحقيقة أنه إذا كان التوازن الخارجي يتم عمل عن طريق تفاعل هذه الآثار مجتمعة فقد تقف الدولة في وجد التغير في عامل أو أكثر لإعتبارات تتعلق بأهداف السياسة الإقتصادية الداخلية وعندئذ فلا مفر أمام الدولة من فرض رقابتها على التجارة الدولية لتحقيق التوازن الخارجي.[1]

ولكي يتحقق الغرض من التخفيض أي تزيد الصادرات عن الواردات و بالتالي يتجه ميزان المدفوعات نحو التوازن فيشترط تحقق: [2]

1. عدم إرتفاع الأسعار الداخلية لصادرات الدولة المخفضة (وذلك لأن إرتفاع الأسعار يجعل الأجانب يجمحون عن شرائها).
2. عدم إنخفاض أسعار السلع المستوردة من الخارج، لأنه إذا حدث وإنخفضت هذه الأسعار فلن يمثل الإستيراد نتيجة للتخفيض.
3. تمتع الطلب على كل من الصادرات و الواردات بدرجة معينة من المرونة.

المطلب الثالث : تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات :

يتمثل الجدول تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات خلال الفترة 2005- 2015 حيث شهد تذبذبات خلال الفترة 2005- 2015 فبعدما كانت في سنة 2005 و48841000000 مليار دولار ويبقي في إرتفاع حتى سنة 2008 ليصل إلى 81544414106 مليار دولار، وإنخفض الإستثمار الأجنبي في سنة 2009 إلى48109316609 مليار دولار أما في سنتين 2010 و2011 إرتفع إلى 76387318691 مليار دولار في حين بقي الاستثمار الأجنبي من 2012 إلى 2015 منخفضا ليصل إلى 37767773699 مليار دولار، مما اثر هذا الأخير بالسلب على ميزان المدفوعات.

جدول رقم (2-1) الإستثمار الأجنبي المباشر من 2005 -2015 الوحدة: مليار دولار أمريكي

[1] _ محمود يونس، مرجع سبق ذكره، ص314 .

[2] _ زاوية رشيدة، مرجع سبق ذكره، ص 39 .

البيان / السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر
2005	48841000000
2006	57304000000
2007	63329352193
2008	81544414106
2009	48109316609
2010	60587734434
2011	76387318691
2012	75187930613
2013	68589769661
2014	63339477853
2015	37767773699

المصدر: البنك العالمي للإنشاء والتعمير في 2017/03/28

الشكل رقم (2-1) الإستثمار الأجنبي المباشر

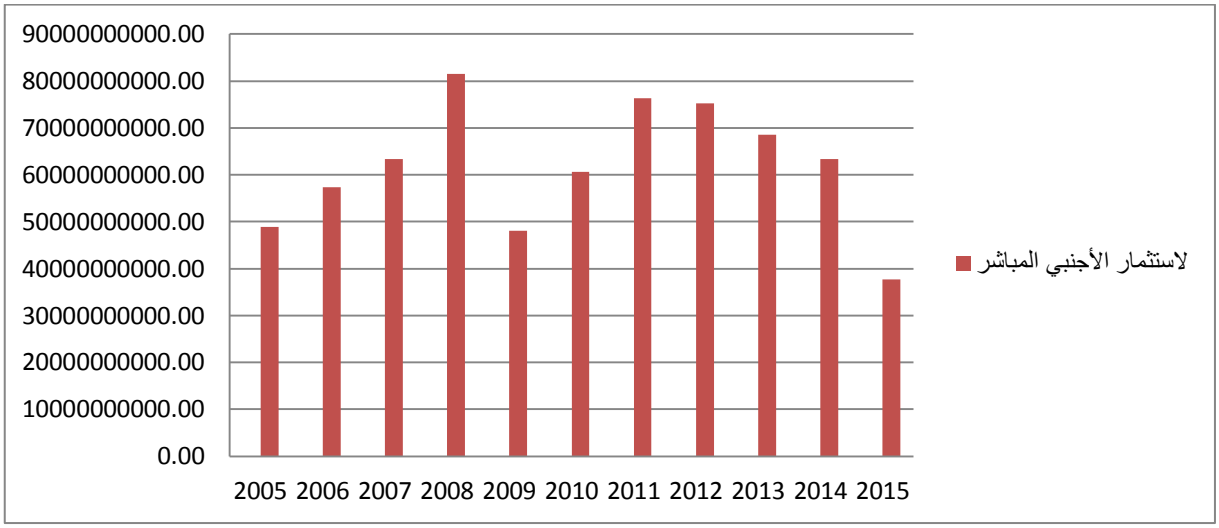

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول (2-1)

يعتبر تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في تزايد من 2005 إلى2008 وإنخفض سنة 2009 وهذا الإنخفاض راجع إلى الأزمة الإقتصادية (أزمة اليونان)، وإرتفع في السنتين 2010 و2011 و يعود هذا لتدعيم الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة, من 2012 إلى 2015 بدأ الإستثمار الأجنبي بالتراجع من سنة إلى أخرى والسبب يعود إلى فشل هذه المشاريع وإفلاس المؤسسات المصدرة والمنافسة للمنتجات العالمية, وهذا ما أثر على ميزان المدفوعات بالسلب (عجز في ميزان المدفوعات).

خلاصة الفصل:

نستخلص من هذا الفصل أن إستراتيجيات تفعيل الصادرات خارج المحروقات والتي تتمثل في الإجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة والتي تهدف إلى التأثير على كمية وقيمة صادراتها بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية.

فهدف تنمية وتنويع الصادرات يعتمد على مجموعة من الآليات والتي تتمثل في تخفيض قيمة العملية من خلال ما تؤديه كسياسة تصدرها السلطة النقدية في التحكم بسعر صرف العملة الوطنية قصد إحداث توازن في ميزان المدفوعات.

منح الحوافز الضريبية والجمركية، والحوافز التي منحت للإستثمار الأجنبي المباشر من خلال إعداد أطر قانونية مميزة من شأنها العمل على تنمية الصادرات خارج المحروقات.

الفصل الثالث

تفعيل الصادرات

خارج المحروقات

في الجزائر من 2005 إلى 2015

مقدمة الفصل:

مذكرات من أجل التميز

بعد تطرقنا إلى ميزان المدفوعات والإحاطة بالجوانب الخاصة به وعلاقته بالرصيد التجاري ورصيد العمليات على الخدمات ورصيد الدخل، إضافة إلى تطوير الإستثمار الأجنبي و إنعكاساته على ميزان المدفوعات الجزائري .

ومن خلال هذه التوطئة يمكن تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: تطوير الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2005-2015.

المبحث الثاني: إجراءات الجزائر في تفعيل الصادرات خارج المحروقات على ميزان المدفوعات.

المبخث الثالث: إنعكاسات إستراتجيات تفعيل الصادرات وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري.

المبحث الأول: تطوير الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2005-2015.

سنقوم في هذا المبحث بتحليل تطور التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة الممتدة مابين 2005 -2015، وذلك من خلال التطرق في البداية لتطوير المبادلات التجارية بإستعراض تطور الصادرات والواردات، ثم نتناول تطور هيكل الصادرات الجزائرية وبعدها نقوم بدراسة التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات خلال الفترة الدراسة.

المطلب الأول: تطور الصادرات و الواردات خارج المحروقات خلال الفترة 2005– 2015:

سنبين من خلال الجدول التالي تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة مابين 2005 – 2015 وذلك كما يلي:

الجدول رقم (3–1) تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 2005 –2015 الوحدة:مليار دولار أمريكي

المصدر: الجمارك الجزائرية، موقع الإلكتروني في يوم 2017/04/11

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الواردات	20357	21456	27631	39479	39294	40473	47247	50376	57852	60001	62258
الصادرات	46001	54613	60163	79289	45194	57053	73489	71866	65917	64838	63378

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن حصيلة الصادرات إنتقلت من 46001 مليار دولار سنة 2005 إلى 63378 مليار دولار سنة 2015، بحيث أن حصيلة الصادرات خلال الفترة المدروسة لم تكن مستقرة بل عرفت تذبذبا من فترة إلى أخرى والسبب في ذلك راجع إلى إعتماد الجزائر بنسبة كبيرة في صادراتها على المحروقات، وعليه فإن تذبذب أسعار هذه الأخيرة أدى إلى تذبذب حصيلة الصادرات، وهذا ما نلاحظه في الرسم البياني التالي

الشكل رقم (3–1) تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 2005- 2015.

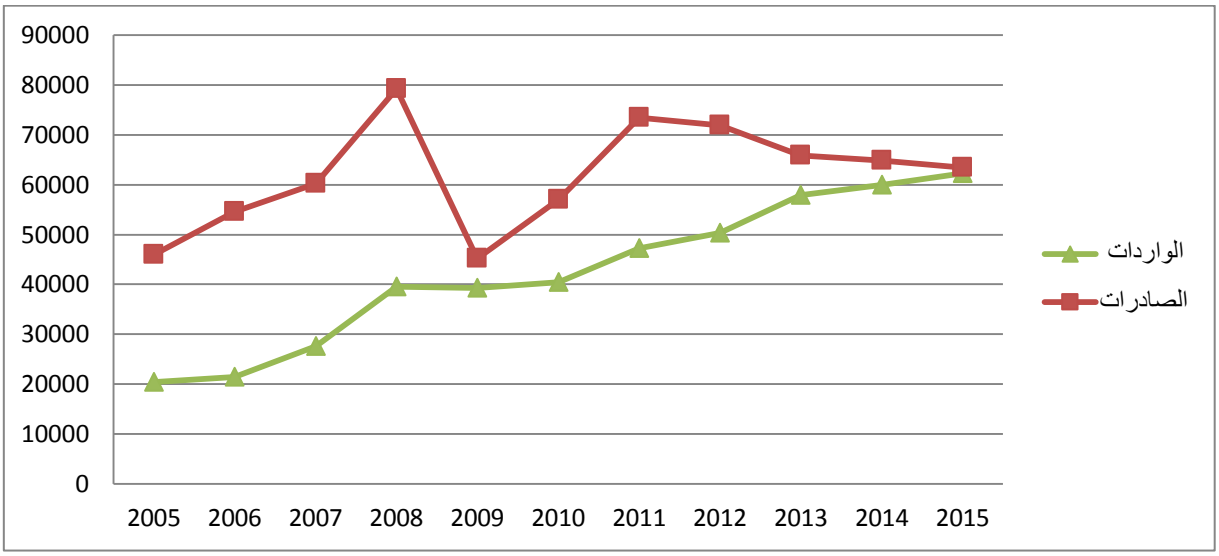

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-1)

عرفت الفترة من 2005 إلى سنة 2008 إرتفاعا مستمرا في حصيلة الصادرات، حيث سجلت سنة 2005 حصيلة قدرها 46001 مليار دولار لتصل إلى 79289 مليار دولار، وخلال السنتين 2009 سجلت إنخفاضا يصل إلى 45194 وهذا راجع إلى الأزمة الإقتصادية العالمية، أما في السنتين 2010 و 2012 إرتفعت إلى 73489 و71866 وذلك بسبب إرتفاع أسعار البترول والناجم عن زيادة في الطلب العالمي للطاقة، غير أن في السنوات الثلاثة الأخيرة الممتدة من 2013 إلى غاية 2015 عرفت إنخفاضا في حصيلة الصادرات لتصل إلى 63378 وهذا الإنخفاض ناجم عن تراجع أسعار البترول والأزمات التي مست بالإقصاد الجزائري والعالمي بحد سواء.

أما فيما يخص الواردات فسجلت حصيلة مرتفعة بداية من سنة 2005 حيث بلغت 20357 لتصل إلى 62258 سنة 2015 والسبب في ذلك يعود إلى الإصلاحات الإقتصادية التي شرعت فيها الجزائر من تدابير واسعة لتحرير التجارة الخارجية وبالأخص العمليات الإستيرادية، مما نتج عنه إفراط وفوضى في الإستراد.

المطلب الثاني: هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2005 -2015

سنقوم بتحليل هيكل الصادرات الجزائرية (صادرات المحروقات وخارج المحروقات)من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2) هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2005 -2015 الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	إجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	النسبة%	صادرات خارج المحروقات	النسبة %
2005	46001	45094	98.03	907	1.97
2006	54613	53429	97.83	1184	2.17
2007	60163	58831	97.79	1332	2.21
2008	79298	77361	97.56	1937	2.44
2009	45194	44128	97.64	1066	2.36
2010	57053	55527	97.33	1526	2.67
2011	73489	71427	97.19	2062	2.81
2012	71866	69804	97.13	2062	2.87
2013	65917	63752	96.72	2165	3.28
2014	62562	62562	96.48	2276	3.51
2015	63378	60982	96.21	3296	3.78

المصدر: تقارير بنك الجزائر لسنوات 2005-2015.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن هيكل الصادرات الجزائرية يرتكز على قطاع المحروقات، حيث تراوحت نسبتها في فترة 2005 إلى 2015 مابين 98.03% و 96.21% ولقد مثلت سنة 2009 أدنى حصيلة لها وذلك بـ 44128 مليار دولار وهو ما يمثل 97.64% من إجمالي الصادرات.

في حين أن الصادرات خارج المحروقات بدأت تشاهد تطورا ملحوظا حيث إرتفعت من قيمة 907 مليار دولار بنسبة 1.97% إلى غاية 2396 والتي تمثلت بنسبة 3.78%، وهذا بفضل الدعم المالي للمصدرين في نشاط ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية. والرسم البياني التالي يبين تطور صادرات المحروقات والصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (3-2) تطور صادرات المحروقات وخارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2005-2015.

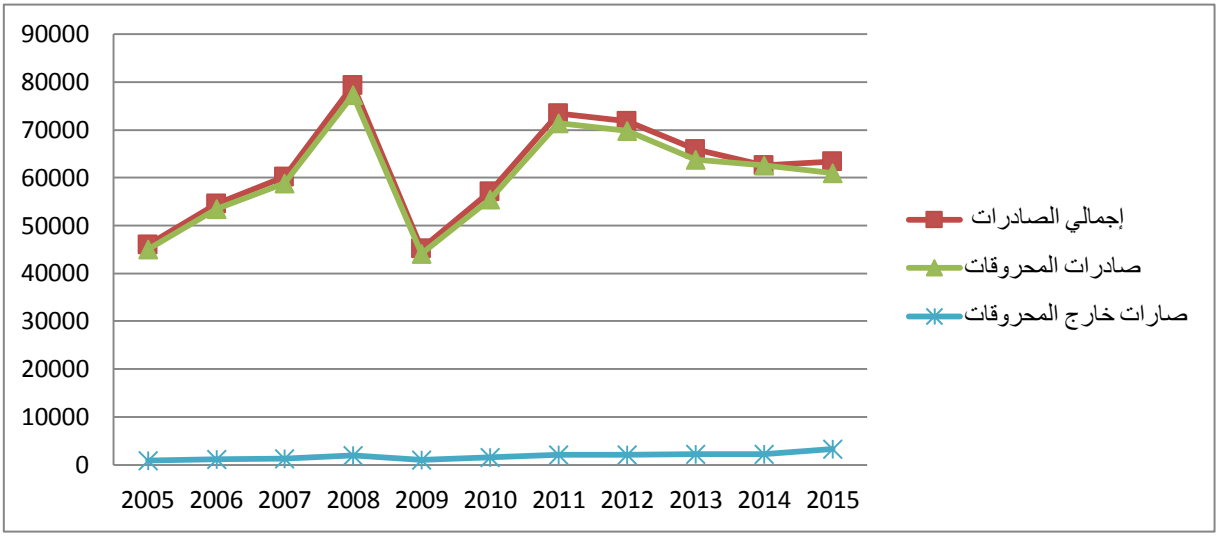

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول (3-2)

يتبين لنا من خلال المنحنى البياني أن الصادرات خارج المحروقات عرفت تطورا محسوسا في قيمة الصادرات خارج المحروقات، وهذا راجع إلى تزايد جهود الدولة في تنمية وتنويع صادراتها من خلالها طرحها لجملة من الحوافز في إطار سياستها المنتهجة.

المطلب الثالث: التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات:

تعد الصادرات السلعية من أهم المنتوجات التي تساعد في تطوير خارج المحروقات.

أولا: التركيب السلعي للصادرات:

الجدول التالي يوضح التركيبة السلعية للصادرات والتي تمثل المحروقات فيه حصة الأسد.

الجدول رقم (3-3) التركيب السلعي للصادرات الجزائرية للفترة 2005– 2015 الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	مواد نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع إستهلاكية	المجموع
2005	45094	67	134	651		36	19	46001
2006	53429	73	195	828	1	44	43	54613
2007	58831	88	169	993	1	46	35	60163
2008	77361	119	334	1384	1	67	32	79298
2009	44128	112	170	692		42	49	45194
2010	55527	315	94	1056	1	30	30	57053
2011	71427	355	161	1496		35	15	73489
2012	69804	315	168	1527	1	32	19	71866
2013	63752	402	109	1610		28	17	62886
2014	60304	323	109	2121	2	16	11	37787
2015	35724	234	106	1693	1	18	11	46001

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS .

نلاحظ من الجدول رقم (3) أن صادرات المحروقات هي التي تشكل الحصة الأكبر حيث تتزايد وتناقص بنسب متفاوتة، وفيما يخص الصادرات خارج المحروقات شهدت إرتفاعا من سنة 2005 إلى غاية 2009 وهذا راجع لتسهيل عمليات التصدير والإعفاءات الجبائية والجمركية الهادفة لتشجيعه. أما من بداية

سنة 2010 إلى غاية 2015 عرفت تراجع في نسبة الصادرات وهذا بسبب التصدير العشوائي وعدم إستجابة المنتوجات الجزائرية للمقاييس العالمية.

الشكل رقم (3-3) التركيب السلعي للصادرات الجزائرية 2005-2015.

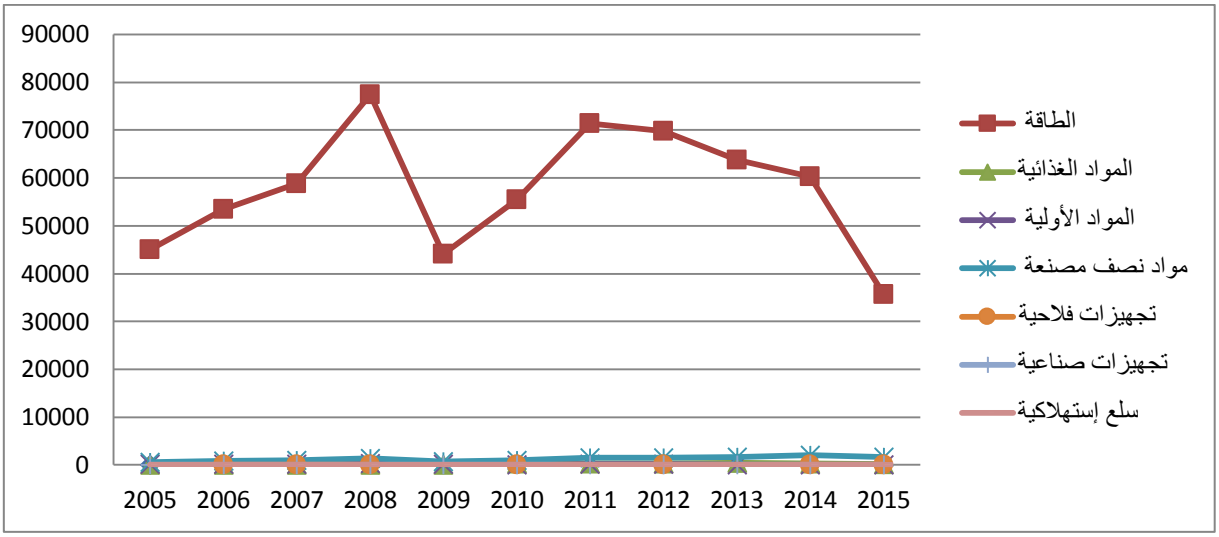

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول (3-3).

من خلال التمثيل البياني نستنتج أن الصادرات الطاقوية وصلت إلى ذروتها سنة 2008 لتصل إلى 77361 كما إنخفضت 2005 إلى 35724, أما بالنسبة المواد الغذائية شهدت تزايدا ملحوظا من 67 سنة 2005 إلى 402 سنة 2013 و إنخفضت سنة 2014 بنسبة 323 وعادت إلى الإرتفاع بنسبة 234، أما فيما يخص المواد الأولية وصلت إلى السقف سنة 2008 لتصل إلى 334 وبدأت في إنخفاض مستمر إلى غاية 2015 لتصل إلى 106, أما فيما يحص المواد نصف المصنعة عاشت إنتعاشا في سنة 2008 لتصل إلى 1384 ثم إنخفضت في 2009 إلى 692، ثم إرتفعت لتصل إلى ذروتها سنة 2014 بمقدار 2121 مليار دولار لكنها تدهورت من جديد سنة 2015، وفيما يحص التجهيزات الفلاحية فكانت لاتتجاوز مقدار 1 مليار دولار في كل السنوات المدروسة، أما التجهيزات الصناعية وصلت إلى السقف سنة 2008 بمقدار 67 مليار دولار لكنها تدهوت بشكل مستمر لتصل لحد أدنى بمقدرا 16 مليار دولار، والسلع الإستهلاكية شهدت إنتعاشا لتصل 49 مليار دولار سنة 2008 ثم بدأت في تذبذب إلى حد 11 مليار دولار سنة 2015.

ثانيا: ترتيب أفضل العملاء بالنسبة للجزائر

تتعامل الجزائر في تطوير صادراتها مع مجموعة من الدول في تبادل المنتوجات والمصنفة حسب الترتيب التبادلي.

1. **ترتيب أفضل العملاء للجزائر:**

جدول رقم (3-4) أفضل العملاء بالنسبة للجزائر

أفضل العملاء	القيمة مليار دولار	النسبة %
إسبانيا	9535	15.16
إيطاليا	8290	13.18
فرنسا	6949	11.05
بريطانيا	5524	8.78
هولندا	5103	8.11
الو. م. أ	4827	7.68
تركيا	2642	4.2
برازيل	2774	4.41
بلجيكا	2865	4.56
الصين	2909	4.63
البرتغال	1768	2.81
تونس	1569	2.49

كندا	1548	2.46
المغرب	1221	1.94
اليابان	1258	2
باقي دول العالم	4104	6.53
المجموع	62886	100

المصدر: www.douane.gov.dz في2017/04/13

من خلال بيانات هذا الجدول، يتضح لنا أن أفضل زبون بالنسبة للجزائر دولة إسبانيا والتي إستوردت من الجزائر بنسبة 15.16%، أما إيطاليا فاحتلت المرتبة الثانية بنسبة 13.18%، وفي المرتبة الثالثة جاءت فرنسا بنسبة 11.05%، ثم تليها بريطانيا في المرتبة الرابعة بنسبة 8.87%، ومن خلال هذه البيانات والمراكز الأولى يتبين لنا أن دول الإتحاد الأوروبي إستحوذت على حصة أكبر من الصادرات الجزائرية حيث بلغت حصتها من إجمالي الصادرات الجزائرية أكثر من 50%، وأما باقي الدول الأخرى فقد كان لها نسبة ضئيلة من الصادرات الجزائرية.

الشكل رقم (3-4) أفضل العملاء بالنسبة للجزائر

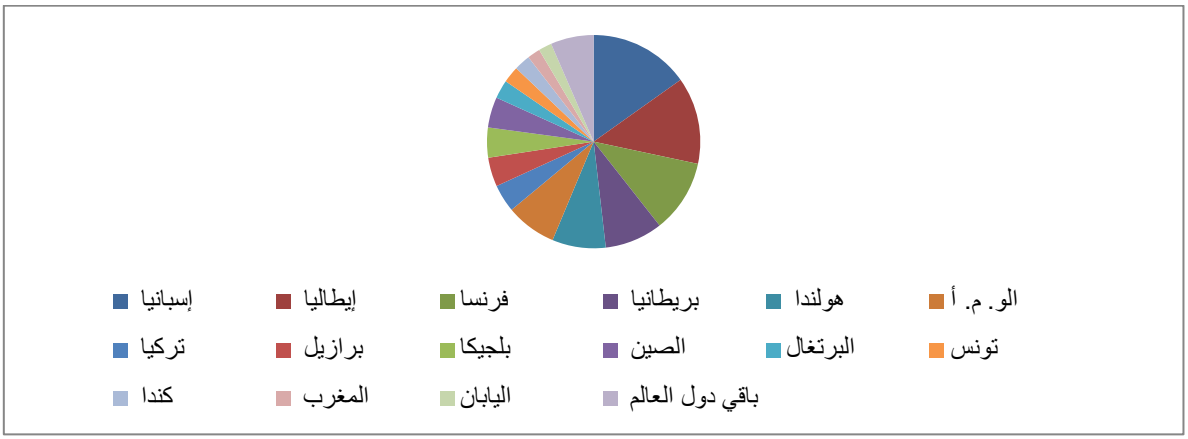

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول (3-4)

المبحث الثاني: إجراءات الجزائر في تفعيل الصادرات خارج المحروقات على ميزان المدفوعات.

سنعالج في هذا المبحث تطور الإستثمار الأجنبي المباشر ورصيد حساب الخدمات والدخل والرصيد التجاري في الجزائر.

المطلب الأول: تطور الميزان التجاري ورصيده خلال الفترة 2005– 2015

الميزان التجاري هو الفرق بين حجم الصادرات والواردات من السلع ويكون الرصيد إما سالبا أو موجبا.

أولا: تطوير الميزان التجاري خلال الفترة 2005- 2015 :حيث يبين الميزان التجاري تطور الصادرات والواردات نفطية وغير النفطية.

جدول رقم (3–5) تطوير الميزان التجاري للصادرات الجزائرية الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الصادرات خارج المحروقات	صادرات المحروقات	مجموع الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2005	1099	43937	45036	20048	24989
2006	1158	53456	54613	21456	33157
2007	1332	58831	60163	27631	32532
2008	1937	77361	79298	39479	39819
2009	1066	44128	45195	39294	5900
2010	1526	55527	57053	40473	16580
2011	2062	71427	73489	47247	26242
2012	2062	69804	71866	50376	21490
2013	2165	63752	65917	54852	11065
2014	2582	60304	62886	58580	4306
2015	2063	35724	37787	20048	-13714

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية CNIS يوم 2017/04/13

نلاحظ من خلال هذا الجدول تطور الصادرات خارج المحروقات بداية من سنة 2005 إلى غاية 2008 بمقدار 1099 مليار دولار إلى 1937 مليار دولار، وهذا بفضل إنجاز دراسات خاصة بترقية المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية، أما في سنة 2009 إنخفضت إلى 1066 مليار دولار ثم عادت

للإرتفاع من جديد بداية من سنة 2010 إلى 2015 وهذا راجع لإعانات ترقية الصادرات المنتهجة من قبل الدولة. أما في ما يخص الصادرات المحروقات فكانت متأرجحة بين الإرتفاع وإنخفاض بسبب تذبذبات في أسعار البترول وهذا راجع للأزمات الإقتصادية التي أثرت على الإقتصاد الوطني وهذا ما أدى إلى تدهور في الميزان التجاري من سنة إلى أخرى ليصل إلى العجز سنة 2015 بمقدار 13714- مليار دولار

الشـــكل رقـــم: (3-5): تطـــوير الميـــزان التجـــاري خـــلال الفـــترة 2005- 2015

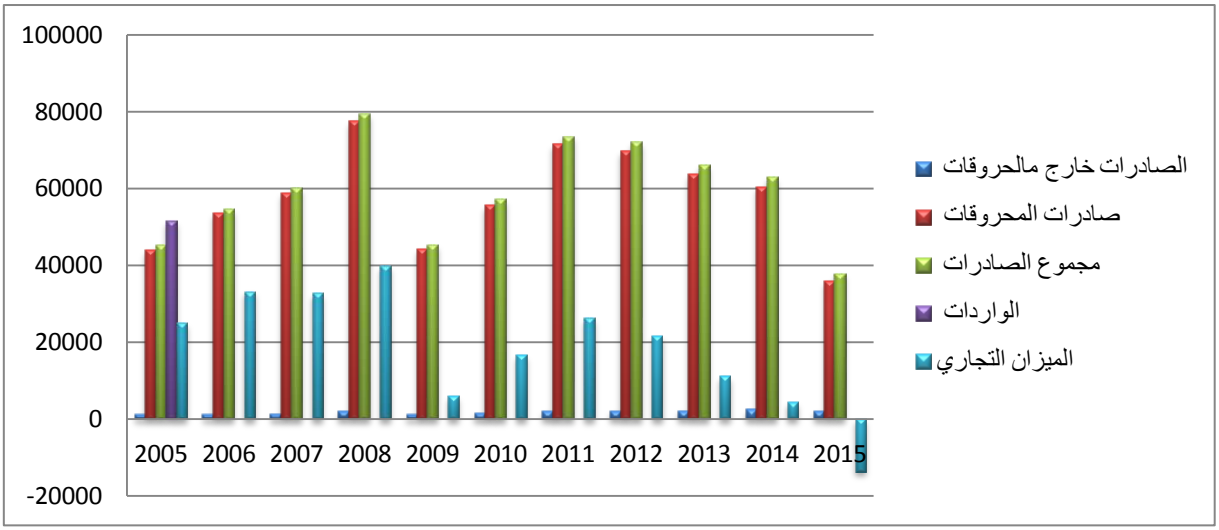

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول (3-5)

تشير النتائج المحققة من حيث التبادلات الخارجية الجزائرية من خلال الجدول (5) والمنحنى البياني أن الصادرات شهدت تذبذبا من سنة إلى أخرى، وإنخفضت بشكل كبير في سنة 2015 لتصل إلى 13714- مقارنة بسنوات أخرى، على غرار الواردات التي كانت عكس ذلك فكانت مرتفعة، وهذا ما أد إلى العجز في بميزان التجاري وميزان المدفوعات.

جدول رقم (3-6) تطور رصيد ميزان التجاري الجزائري بالنسبة لميزان المدفوعات الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	الصادرات	الواردات	الرصيد

25644	20357	46001	2005
33157	21456	45613	2006
32532	27631	60163	2007
39819	39479	79298	2008
5900	39294	45194	2009
16580	40473	57053	2010
26242	47247	73489	2011
21490	50376	71866	2012
8065	57852	65971	2013
910	59456	60366	2014
-464	60123	59659	2015

المصدر: تقارير بنك الجزائر 2005-2015.

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن الرصيد التجاري قد حقق تذبذبا على مختلف الأصعدة الزمنية المختلفة، حيث كان الرصيد التجاري يشاهد إرتفاعا من سنة 2005 إلى غاية 2008 ليصل 39819 مليار دولار لينخفض في سنة 2009 إلى مليار دولار 5900، ثم إرتفع من جديد إلى 26490 مليار دولار، ثم إنخفض هذا الأخير إلى أدنى مستوياته سنة 2015 ليصل إلى بـ 464- مليار دولار وهذا الإنخفاض أثر بشكل كبير على ميزان المدفوعات بالسلب (حدوث عجز في ميزان المدفوعات)، وهذا راجع للأزمات الإقتصادية التي حصلت على المستوى الوطني والدولي.

الشكل رقم(3-6) تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري

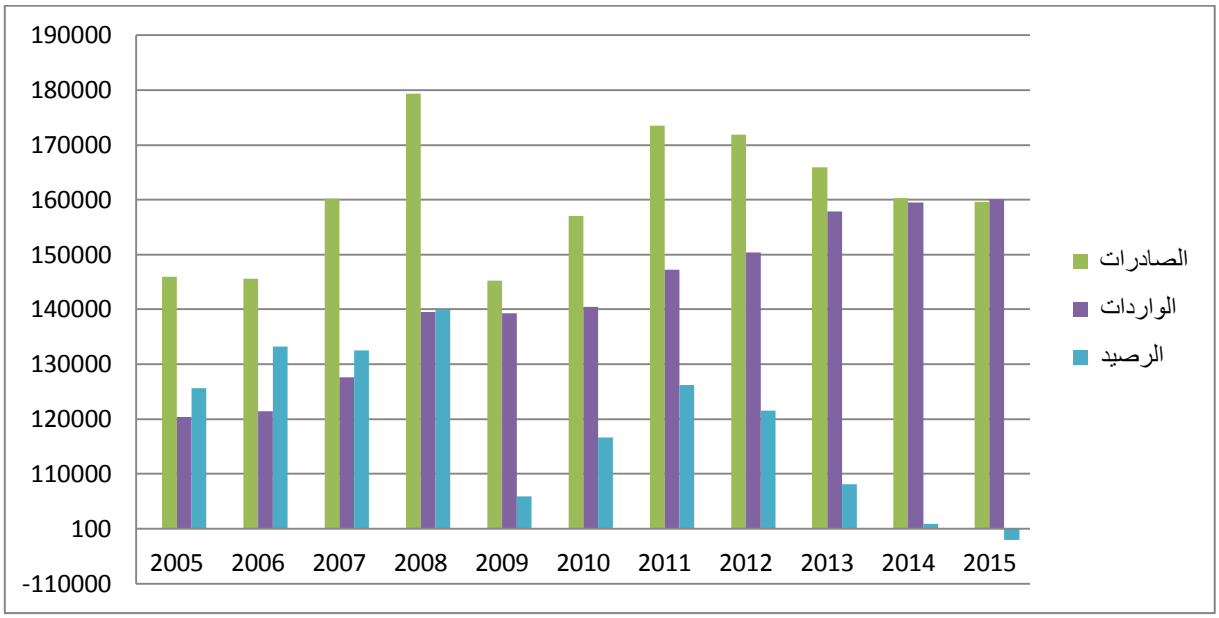

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول (3-6)

من خلال تحليل المنحني البياني نلاحظ تذبذبات مستمرة في رصيد الميزان التجاري من سنة إلى أخرى ليصل إلى أدنى مستوى في السنوات الأخيرة وهذه التأرجحات أثرت تأثيرا كبير على ميزان المدفوعات وعلى الإقتصادي الوطني بحد سواء.

المطلب الثاني: تطور رصيد العمليات على الخدمات :

سنحاول من خلال هذا المطلب بدراسة تحليلية لتطور رصيد العمليات الخدمات، ورصيد حساب الدخل والأثار الناجم عنهم على ميزان المدفوعات.

أولا: تطور رصيد العمليات على الخدمات لميزان المدفوعات الجزائري:

الجدول رقم (3-7) تطور رصيد العمليات على الخدمات لميزان المدفوعات الجزائري

الوحدة : مليار دولار أمريكي

السنوات	الصادرات	الواردات	الرصيد
2005	2.46	4.62	-2.16
2006	2.58	4.78	-2.2
2007	2.84	6.93	-4.09
2008	3.58	10.99	-7.41
2009	2.98	8.69	-5.71
2010	3.56	8.34	-4.78
2011	3.74	8.8	-5.06
2012	3.82	7.06	-3.24
2013	3.91	6.82	-2.91
2014	3.65	6.99	-3.34
2015	3.02	7.12	-4.1

المصدر: تقرير بنك الجزائر2005-2015 ، يوم 2017/04/20

من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول رقم (7) حيث عرف ميزان الخدمات طيلة فترة الدراسة رصيدا سالبا بمعني عجز دائم ومستمر بداية من سنة 2005 لتصل إلى أدنى مستوى سنة 2008 بمقدار

7.41-، وبقي في عجز مستمر إلى غاية 2015 ، بالرغم من الزيادة في قيمة الصادرات إلا أن ذلك لم يتمكن من تغطية الواردات من الخدمات، وهذا التدهور المستمر في الرصيد يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات الجزائري.

الشكل رقم (3-7) تطور رصيد العمليات على الخدمات لميزان المدفوعات الجزائري

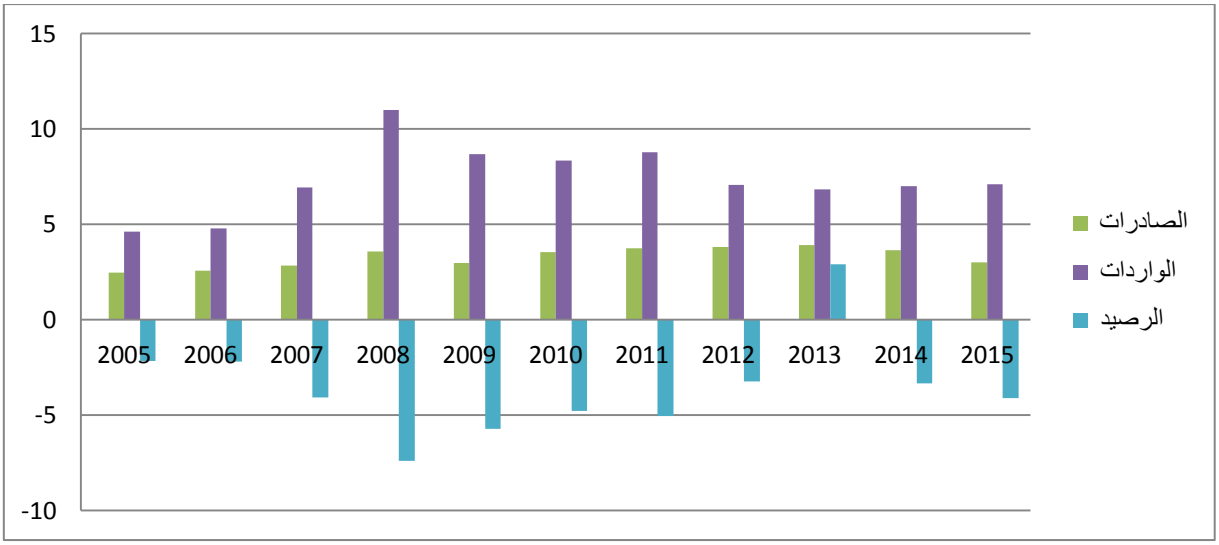

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-7)

ما نلاحظه على الرسم البياني التالي تهور كبير في رصيد الخدمات وخاصة في سنة 2008 ليصل إلى 7.41- مما أثر على ميزان المدفوعات بالعجز المستمر، رغم كل الجهود والإجراءات التي سعت إليها الدولة الجزائرية من معالجة هذا العجز، إلا أن الأزمات الإقتصادية التي حلت بالعالم صعب من مهمتها التنموية في الإقتصاد الوطني.

ثانيا: تطور حساب رصيد الدخل لميزان المدفوعات الجزائري

يمكن إدراج تطور حساب رصيد الدخل لميزان المدفوعات في الجدول التالي.

جدول رقم (3-8) تطور حساب رصيد الدخل لميزان المدفوعات الجزائري 2005-2015

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	الصادرات	الواردات	الرصيد
2005	1.43	6.51	-5.08
2006	2.42	6.64	-4.22
2007	3.81	5.64	-1.83
2008	5.13	6.46	-1.33
2009	4.74	6.06	-1.32
2010	4.59	4.96	-0.37
2011	4.45	6.49	-2.04
2012	3.73	7.63	-3.9
2013	3.54	8.06	-4.52
2014	3.28	8.3	-5.02
2015	3.02	8.52	-5.5

المصدر: تقرير بنك الجزائر 2017/04/20

من خلال الجدول رقم (8): نلاحظ أيضا أن حساب الدخل يعاني من رصيد سالب وعجز متواصل من سنة 2005 إلى غاية 2009، برصيد 5.08- و1.32- ولكنه عرف تحسنا مؤقت في سنة 2010، وذلك من خلال الإعانات التي قدمتها الدولة للمصدرين وتعويض وتغطية ديونهم، ولكن من سنة 2011 بدأ تفاقم عجز في رصيد الدخل ليصل إلى 5.5- سنة 2015.

الشكل رقم(3-8) تطور حساب رصيد الدخل لميزان المدفوعات الجزائري

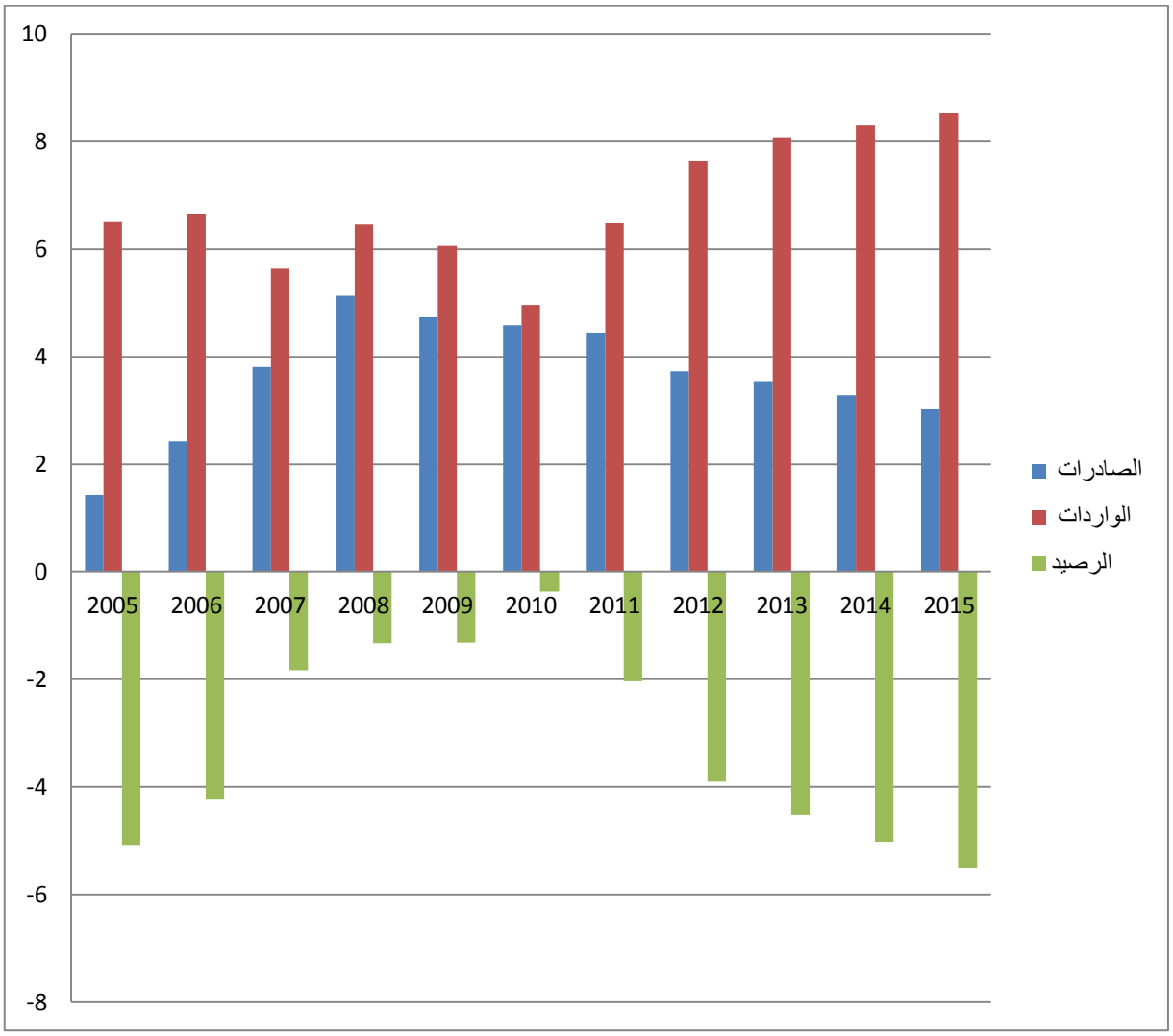

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول (3-8)

المنحني البياني يوضح لنا عجز دائم ومستمر في رصيد الدخل الجزائري في كل الفترة المدروسة من 2005 إلى 2015.

المطلب الثالث: تطوير الإستثمار الأجنبي في الجزائر:

عملت الجزائر من خلال مجموعة القوانين والتشريعات التي أصدرتها إلى محاولة الرفع من حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة المتدفقة نحوها، وذلك بغية توفير سيولة عالية لرؤوس الأموال الدولية نحو دورة النشاط الإقتصادي خاصة خارج قطاع المحروقات وهذا فيما يلي:

أولا: تطور مشاريع الإستثمار الأجنبي خلال الفترة 2005 -2015

الجدول يبين تطور أهم المشاريع الإستثمارية خلال الفترة 2005- 2015 .

جدول رقم (3–9) توزيع مشاريع الإستثمار الأجنبي خلال الفترة 2005 – 2015

السنوات	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة المالية بالمليار دولار	النسبة المئوية	مناصب الشغل	النسبة المئوية
2005	836	1.46%	198839	1.64%	32019	3.03%
2006	2102	3.69%	486035	4%	47265	4.48%
2007	4257	7.47%	664782	5.48%	86733	8.22%
2008	6538	11.48%	1327946	1.09%	89594	8.49%
2009	6932	12.17%	439577	3.62%	63488	6.01%
2010	5564	9.77%	379834	3.13%	59134	5.60%
2011	5688	9.99%	1331711	10.98%	124004	11.74%
2012	6077	10.67%	754025	6.21%	76443	7.24%
2013	7991	14.03%	1861048	15.35%	143446	13.60%
2014	9904	17.39%	2192530	18.08%	150959	14.31%
2015	1045	18.35%	2685423	22.15%	132641	12.57%
المجموع	56934	100%	12122911	100%	1054726	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار WWW.ANIDI.DZ يوم 2017/03/28

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن الإستثمار الأجنبي المباشر في تطور مستمر بالنسبة للسنوات الأخيرة، حيث إرتفع عدد المشاريع من 836 مشروعا سنة 2005 إلى 9904 مشرعا سنة 2014، وإنخفض سنة 2015 ليصل إلى 1045 مشروع.

كما أن مناصب الشغل حققت زيادة ملحوظة إلى غاية 2014 لتصل إلى 15095 منصب شغل وتراجعت بـ 132641 سنة 2015 بسبب الأزمة الإقتصادية حيث أدت هذه الأخيرة إلى تسريح العمال وإفلاس بعض المؤسسات الإستثمارية.

الشكل رقم (3-9-1) عدد المشاريع الإستثمارية للجزائر من2005-2015

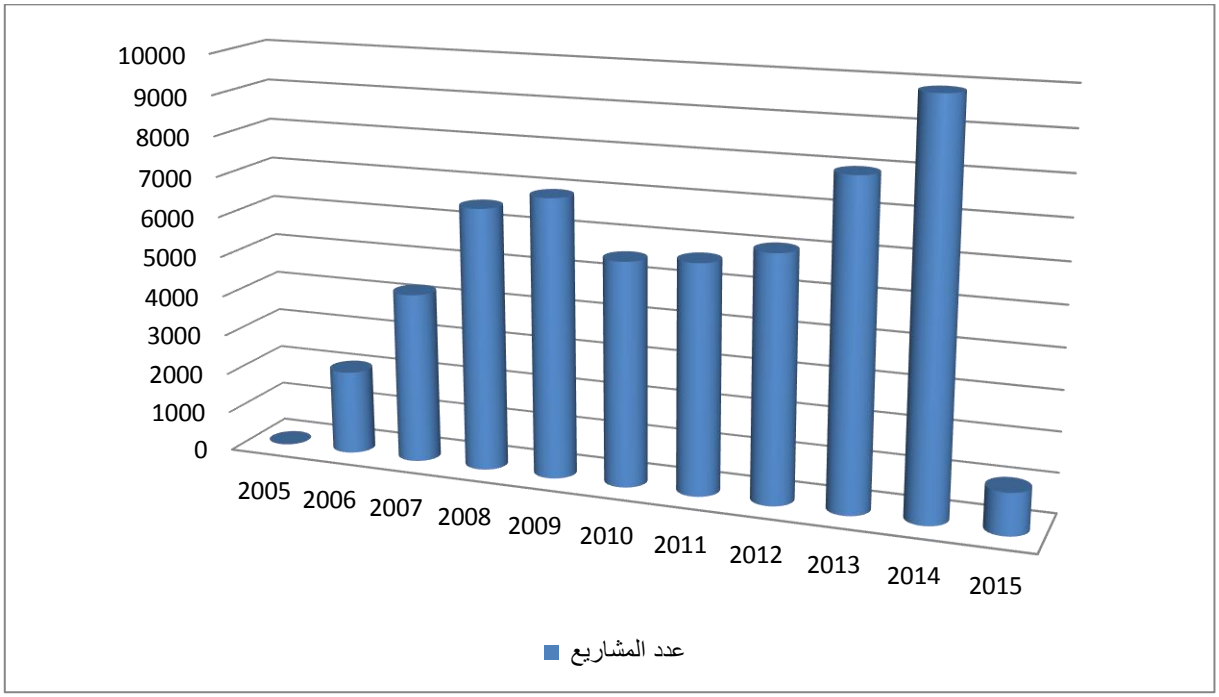

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-9)

من خلال المنحى البياني أعلاه نلاحظ زيادة في عدد المشاريع الإستثمارية بداية من سنة 2005 إلى غاية 2009 لتصل إلى 6932 مشروع، وهذا راجع لتشجيع المستثمرين الأجانب والتسهيلات الإدارية المنوحة لهم من قبل الحكومة، أما من سنة 2010 إلى 2015 إنخفضت لتصل إلى 1045 مشروعا وهذا راجع لتخوف المستثمرين الأجانب من الأوضاع الإقتصادية والأمنية المحيطة بها.

الشكل رقم (3-9-2) القيمة المالية

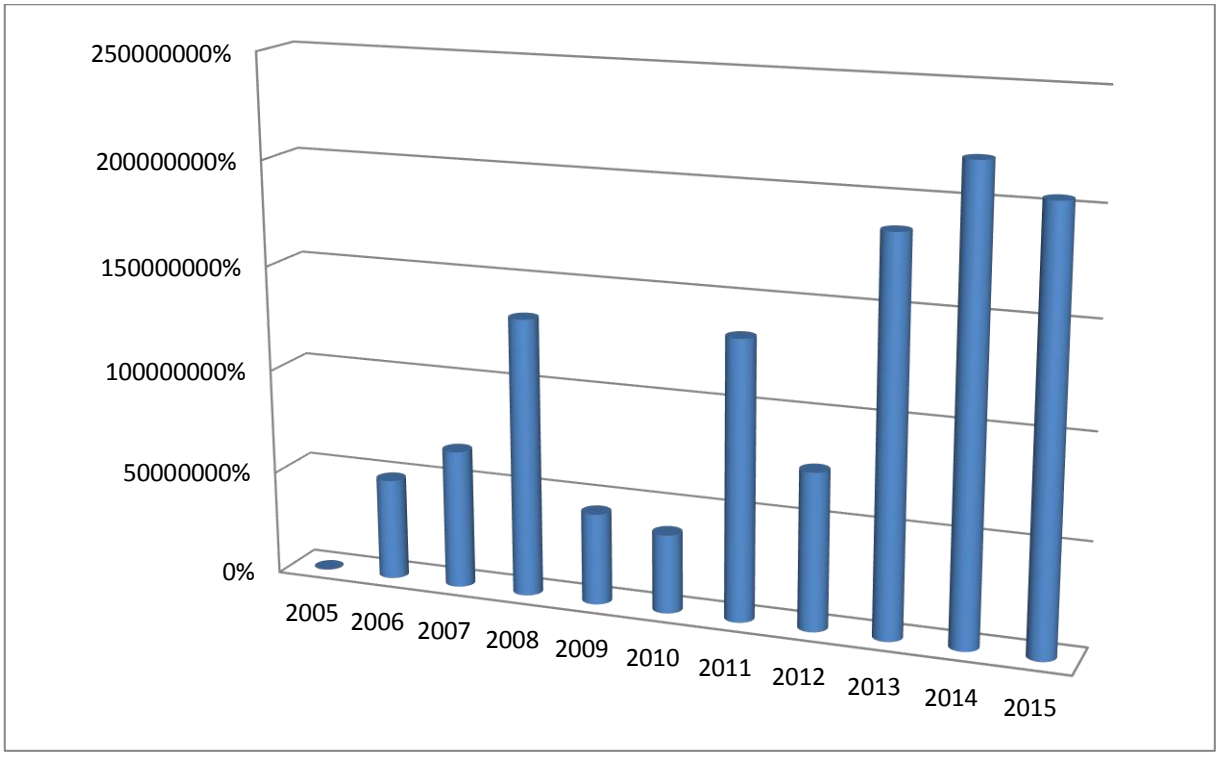

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-9)

عاشت القيمة المالية للمشاريع الإستثمارية تذبذبات من سنة إلى أخرى حيث كانت في سنة 2005 إلى 198839 مليار دولار، وإنخفضت إلى 469577 مليار دولار سنة 2009، حيث بقيت بين الإرتفاع والإنخفاض في السنوات الأخيرة من 2010 إلى 2015.

الشكل رقم (3-9-3) مناصب الشغل

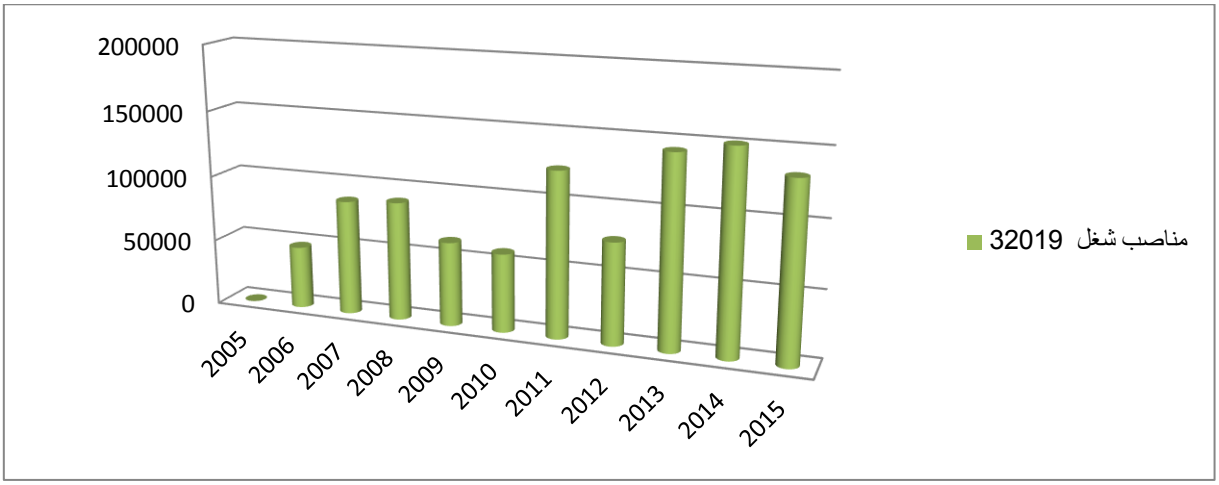

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-9)

من خلال المنحنى البياني أعلاه نلاحظ أن مناصب الشغل عرفت تذبذبات متفاوتة ،حيث بلغت 32019 منصب شغل سنة 2005، وبقيت مناصب الشغل متأرجحة خلال السنوات المتبقية لتصل في الأخير إلى 132641 منصب شغل.

ثانيا: الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2005-2015.

الجدول رقم (3-10) تدفق الإستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر من 2005-2015

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تدفق الإستثمار الأجنبي الوارد	1145	1888	1743	2632	2746	2301	2581	1499	1691	1488	1298

المصدر: **www.unctadstat** يوم 2017/04/15

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه إرتفاع تدقف الإستثمار الأجنبي المباشر من سنة 2005 حيث بلغ 1145 مليار دولار ليصل سنة 2011 إلى 2581 مليار دولار، وذلك من خلال التسهيلات والتحفيزات الممنوحة للمستثمر الأجنبي، ولكنها عادت للإنخفاض من جديد في سنة 2012 لتصل إلى 1499 مليار دولار، ثم إرتفعت في سنة 2013 بمقدار 1691مليار دولار، ثم إنخفضت في السنتين الأخيرتين لتصل إلى 1298 مليار دولار سنة 2015.

الشكل رقم (3-12) تدفق الإستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر من 2005-2015

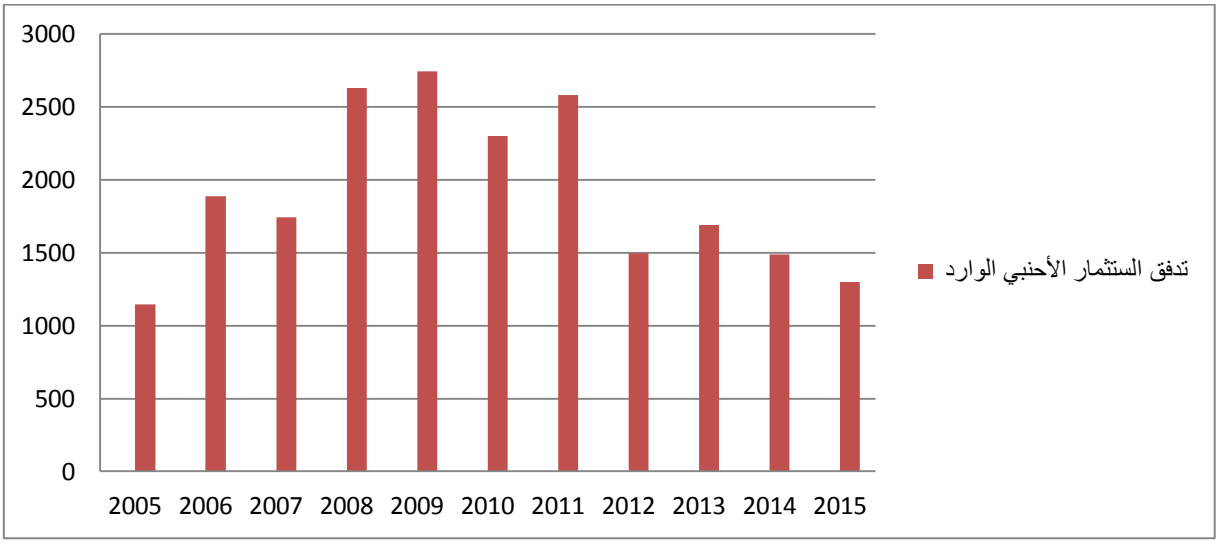

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-10)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن حجم التدفقات الإستثمارية شهدت إرتفاعا ملحوظا بداية من سنة 2005 قدر بـ 1145 مليار دولار وإستمر بالزيادة إلى غاية سنة 2011 حيث بلغ 2581 مليار دولار وهذا الإرتفاع زاد في الإنتعاش ميزان المدفوعات الجزائري،ويمكن إرجاع هذه التحسنات إلى تحسين الوضع الأمني و الإقتصادي والإجتماعي، كما يعود أيضا إلى توسع الإهتمام للمستثمرين الأجانب ببعض القطاعات الإقتصادية خارج المحروقات. وتعود كل تلك الزيادات في تدفق الإستثمار الأجنبي إلى طبيعة القوانين الجديدة التي أقرتها الحكومة الجزائرية.

في حين أنه في السنوات الأخيرة من 2012 إلى 2015 تأرجح بين الإرتفاع والإنخفاض ليصل 1298 مليار دولار سنة 2015وهذا بسبب الأزمات الإقصادية.

ثالثا: تدفق الإستثمار الأجنبي الصادر من الجزائر:

الجدول رقم (3–11) تدفقات الإستثمار الأجنبي الصادر من الجزائر خلال الفترة 2005 -2015

الوحدة مليار دولار أمريكي

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تدفقات الإستثمار الأجنبي الصادر	20-	34	151	318	215	220	534	41-	117	112	95

المصدر: **www.unctadstat** يوم 2017/04/15

نلاحظ من خلال هذا الجدول تطور في الإستثمارات الصادرة من الجزائر إتجاه العالم الخارجي بداية من سنة 2005، والذي كان سالبا بـ 20- مليار دولار سنة 2005 ليصل إلى 534 مليار دولار سنة 2011 وهذا راجع إلى منح التراخيص بفتح حسابات بالعملة الصعبة للاشخاص المعنوية. ثم تراجعت تدفقات الإستثمارات الأجنبية الصادرة لتصل إلى 41- مليار دولار سنة 2012 ثم إرتفعت سنة 2013 لتصل إلى 117مليار دولار ثم إنخفضت في السنتين الأخيرتين لتصل إلى 95 مليار دولار.

الشكل رقم (3-13) تدفقات الإستثمار الأجنبي الصادر

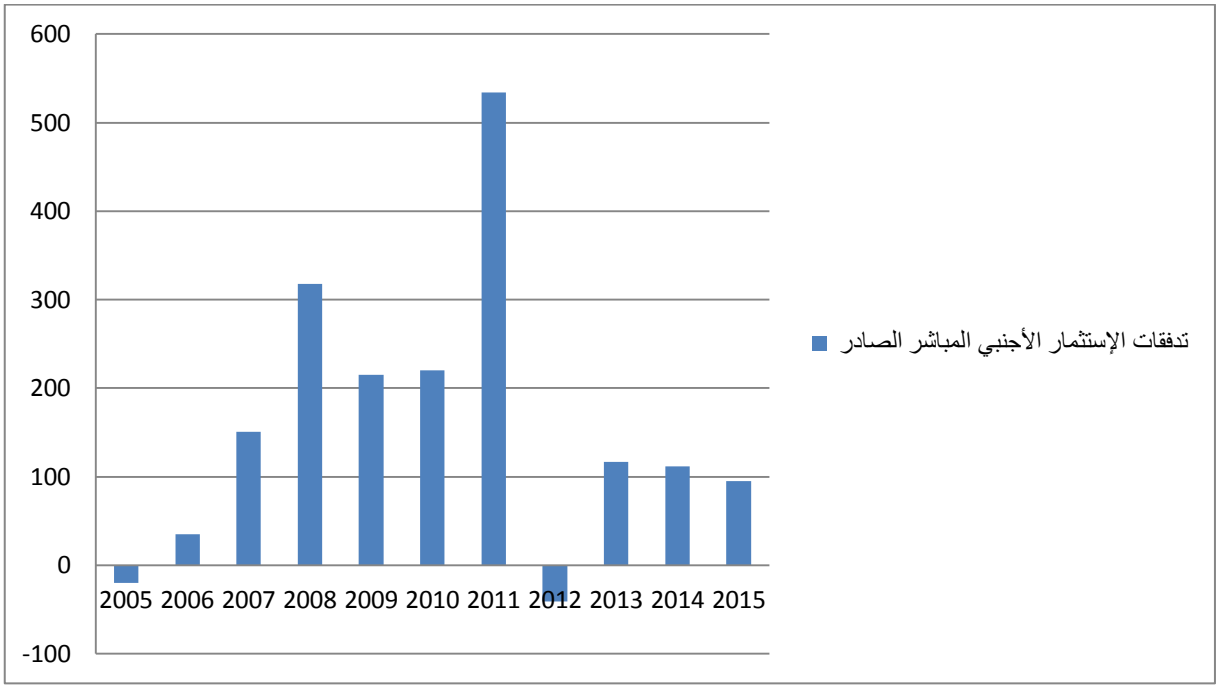

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-11)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر حققت قيمة سالبة تقدر بـ 20- سنة 2005 مليار دولار، ثم عاد ليحقق قيمة موجبة بداية من سنة 2006 إلى غاية 2011 لتصل إلى 534 مليار دولار،ثم ضعفت هذه الإستثمارات لتعود سالبة خلال 2012 بـ 41- مليار دولار، وفي السنوات الأخيرة إرتفعت لكنها لم تحقق الهدف المنشود.

الجدول (3–12) يمثل هذا الجدول المشاريع الإستثمارية (المحلية والأجنبية) من 2005-2015

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع الاستثمارية	النسبة المؤوية
استثمار المحلي	58563	96%
الاستثمار الأجنبي	2450	4%
المجموع	61239	100%

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار WWW.ANDI.DZ في 2017/04/05

الشكل رقم (2–2) المشاريع الإستثمارية من 2005 -2015

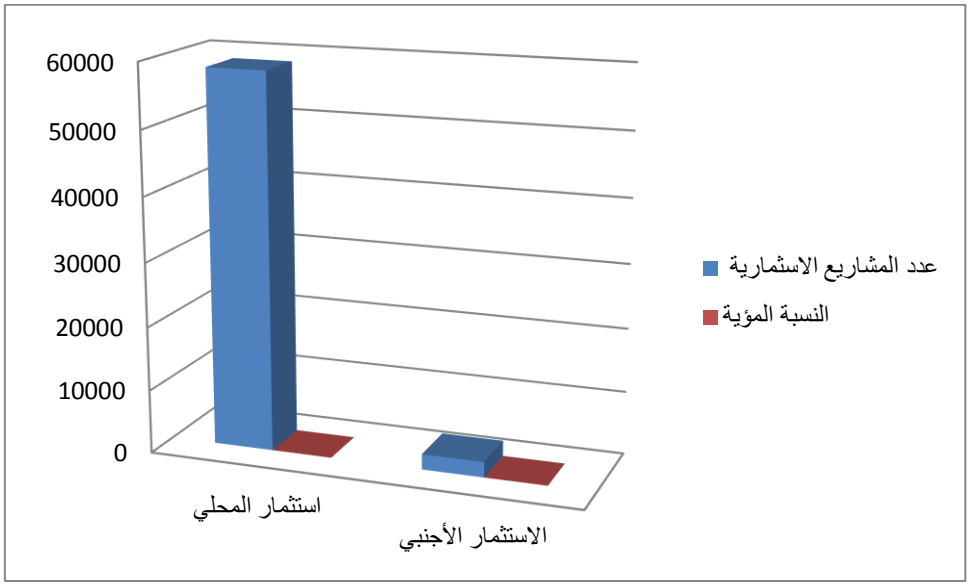

من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم(3–12)

نلاحظ من خلال الجدول والمنحنى البياني المدروس أن الإستثمار المحلي مسيطر بنسبة 96% رغم كل الجهود التي عملت عليها الدولة الجزائرية للإنفتاح الإستثماري الأجنبي.

المبحث الثالث: إستراتجيات تفعيل الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2005– 2015:

حاولت العديد من الدول وخاصة منها الجزائر على تطوير عملية التصدير بغية تنمية الإقتصاد الوطني وعملت بذلك على تدعيم نشاط المؤسسات المصدرة عن طريق إتخاذ إجراءات متعددة لبلوغ الهدف المنشود.

المطلب الأول: إستراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر:

ومن خلاله سنذكر بعض الإستراتيجيات المتبعة من طرف الدولة لتدارك الموقف إتجاه قطاع الصادرات وذلك من أجل النهوض به.

أولا: إنشاء هيئات لترقية الصادرات

يوجد مجموعة من الهيئات تساهم في ترقية وتطوير الصادرات والتي نقوم بإستعراضها في النقاط التالية.

1. **الصندوق الخاص بترقية الصادرات (F.S.P.E):**

الذي تم تأسيسه بموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدر في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية.كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير. [1]

[1]_ بهلول مقران، مرجع سبق ذكره، ص60 .

2. **الديوان الوطني للمعارض و التصدير:**

تأسس هذا الديوان بمرسوم 63 / 87 المؤرخ في 03 مارس1987 والذي تم تغيير تسميته في ديسمبر 1994 من الديوان إلى الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير، يعمل على ترقية الصادرات من خلال تنظيم سلسلة من المعارض الوطنية والدولية، ومساعدة الشركات المهتمة بعملية التصدير بعرض منتجاتها في المعارض الدولية والجهوية.[1]

3. **الشركة الجزائرية للتأ مين وضمان الصادرات:**

أنشأت هذه الشركة حسب المرسوم التنفيذي رقم 96 /235 الصادرة في 20 /07/ 1996 طبقا للمادة الرابعة من الأمر رقم 96 /06 الصادرة في 10 / 01/ 1996 المتعلق بتأمين القرض عند التصدير وتهدف إلى: [2]

أ. ترقية وتشجيع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

ب. تغطية المخاطر المتعلقة بعمليات التصدير(المخاطر التجارية، السياسية).

ت. تأسيس بنك للمعلومات في مجال الإعلام الإقتصادي.

ث. تعويض وتغطية الديون.

4. **الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية:PROMEX**

أنشأ هذا الديوان بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96 /327 في 1 أكتوبر 1996، وقد حددت المادة الرابعة من المرسوم مهام الديوان كما يلي: [3]

[1]_وصاف سعيدي، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي في البلدان النامية (الحوافز والعوائق)، أطروحة الدكتورة، تخصص تخطيط وتنمية،جامعة الجزائر،الجزائر، 2003 / 2004 ،ص 140 .

[2]_ عبد الرزاق بن هارون، إستراتيجيات ترقية الصادرات غير النفطية و أثرها على النمو الإقتصادي في الجزائر ، مذكرة ماستر، تخصص إقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصي مرباح، ورقلة،الجزائر، 2012 /2013، ص 15.

[3]_بهلول مقران، مرجع سبق ذكره، ص 62.

أ. وضع برامج لتنمية وتحفيز المبادلات الخارجية الدولية بصفة عامة وتنمية الصادرات خارج المحروقات على الخصوص والعمل على تدعيمها.

ب. تشكيل وتسيير شبكة للمعلومات التجارية وبنوك المعلومات ووضعها تحت تصرف جميع المتدخلين في التجارة الخارجية لا سيما المصدرين منهم.

وفي سنة 2004 تم تحويل الديوان إلى وكالة (**algex**) طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 04/ 174 المؤرخ في 12 جوان.

5. **الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة:**

أنشأت هذه الغرفة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96 / 93 المؤرخ في 03 / 03 /1993 وقد كيفها المشرع على أنها هيئة عامة ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية، والإستقلال المالي وتخضع لوصاية وزارة التجارة، وتتمثل مهامها في القيام بأي عمل يهدف إلى ترقية وتنمية مختلف القطاعات الإقتصادية وتوسيعها نحو الأسواق الدولية، ولهذا الغرض تقوم الغرفة بتنظيم الملتقيات،والتظاهرات الإقتصادية داخل التراب الوطني وخارجه، مع إقامة المعارض، وإنجاز دراسات خاصة بترقية المنتوجات الوطنية في الأسواق الخارجية، و تقديم الإقتراحات بتسهيل عمليات التصدير وكذا إبرام إتفاقيات ثنائية مع الغرف التجارية الأجنبية و يمكن للدولة إستشارتها بشأن الإتفاقيات التجارية المزعوم إبرامها مع الشركاء الأجانب.[1]

ثانيا : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير:

إن الحديث عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعلاقتها بالتصدير ومن ثمة بالتنمية ككل يقودنا للبحث عن موقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سياسة التنمية المتبعة في الجزائر.

1. **إلغاء التخصيص المركزي للموارد بالعملة الصعبة:**

بموجب التعليمة رقم 20 / 94 المؤرخة في 12 / 04 / 1994 مع هذه الحلول إعترفت السلطة بحرية الأعوان الإقتصاديين في تداول العملات الصعبة، كما نجم عن هذا الإتفاق إعادة النظر في قوائم

[1] _ عبد الرزاق بن هارون، مرجع سبق ذكره ، ص 15 .

الإستيراد المعمول بها، والتي كانت تميز بين ثلاث أنواع من القوائم، لكن مع صدور التعليمة رقم 23/ 94 المذكورة أعلاه، ألغي هذا التمييز وأصبحت كافة المنتوجات حرة التصدير و الإستيراد تماشيا مع التعديل الهيكلي الذي إتفق عليه مع صندوق النقد الدولي. [1]

2. **منح إعفاءات جبائية:**

وتندرج هذه الإعفاءات ضمن سياسة الحث الجبائي الهادفة إلى تشجيع التصدير وفي هذا الشأن أعفى قانون المالية لسنة 1996 الصادر بموجب القانون رقم 95 / 26 المؤرخ في 30 /12 /1995 الصادرات من أداء الرسم على القيمة المضافة، أما قانون الضرائب فقد نص على منح إعفاء مؤقت لمدة خمس سنوات على الأرباح الصناعية والتجارية لمؤسسات التصدير، وكما نص قانون المالية لسنة 1996 على إعفاءات لمدة خمس سنوات من دفع الضريبة على أرباح الشركات، كما تم تمديد الإعفاء إلى الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة للمداخيل الناجمة عن التصدير. [2]

3. الترخيص بفتح حسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين الذين يقومون بمهام التصدير.

ثالثا: أفكار و إجراءات أخرى لترقية وتنمية الصادرات:

و هي أفكار مستنبطة من نتائج وتوصيات اليومين الدراسيين حول ترقية الصادرات خارج المحروقات في 26 ماي 1996 م و 10 سبتمبر 2000 بوكالة ترقية التجارة الخارجية ونوجز أهمها[3] :

1. **تخفيض أسعار الفائدة بالنسبة للتمويل الموجه للتصدير:**

إن تنافسية المنتجات يمكن رفعها بتخفيض الأعباء المالية المرتبطة بها، ويمكن التكفل بهذا الإجراء من خلال إدراجه في إطار الصندوق الخاص لدعم الصادرات على شرط أن يزود بأموال معتبرة.

2. **تمويل التكاليف المرتبطة بتكيف المنتجات مع الأسواق الأجنبية:**

[1]_ حمشة عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، 104 .
[2]_ بهلول مقران ، مرجع سبق ذكره ، ص 65 .
[3]_ بهلول مقران ، الذي سبقه، ص 67.

نظرا لأن المنتجات الجزائرية لا تستجيب للمقاييس العالمية و هذا ما يجعلها تتعرض لبعض المشاكل عند دخولها إلى الأسواق العالمية، ولترقية التجارة لابد من تكييفها مع هذه المقاييس وهذا لا يتأتى إلا بالإستثمار، وهو ما إستدعى موارد كبيرة لذلك لابد من تمويل هذه المؤسسات.

المطلب الثاني: إستراتيجية دعم الخوصصة وتخفيض قيمة العملة وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري:

لإستراتيجية دعم الخوصصة وتخفيض قيمة العملة الوطنية مجموعة من العوامل التي تأثر بصفة مباشرة على ميزان المدفوعات وسنقوم بمعالجتها بوضوح .

أولا: تعريف الخوصصة

نتكلم عن واقع سياسة الخوصصة في الجزائر في الفترة 2005- 2015

1. **واقع الخوصصة في الجزائر:**

بعد أن تم البدء في تنفيذ برنامج الخوصصة ترتب عن ذلك العديد من المشاريع الإستثمارية ومناصب الشغل ولذلك بادرت الجزائر إلى سن ترسانة هائلة من القوانين لتطبيق عملية الخوصصة، ففي 26 أوت 1995 ظهرت أول تعليمة تناولت مسألة الخوصصة، تمت فيها المصادقة على عدة نصوص على غرار التعليمة (95- 12)ولقد إستحدث جهازين مكلفين بالخوصصة وهما: المجلس الوطني لمساهمات الدولة والمجلس الوطني للخوصصة.

ومن سنة 2005 بدأ بروز ملامح نجاح إستراتيجية دعم الخوصصة إلى غاية سنة 2014، أما في سنة 2015 كان هناك تراجع في نسبة دعم الخوصصة وهذا راجع إلى الأزمات الإقتصادية التي واجهتها الجزائر خصوصا بعد إنخفاض أسعار البترول.

ثانيا: تخفيض قيمة العملة وأثرها على ميزان المدفوعات:

إن التخفيض حتى وإن تحققت شروطه لا يؤدى بالضرورة إلى التحسين الفوري في وضعية ميزان المدفوعات الجزائري حيث يكون هناك تدهور في وضعيته أولا وبعد ذلك يبدأ بالتحسين لأن في المدى القصير يبقى حجم الصادرات والواردات ثابت بالنظر إلى بنية الجهاز الإنتاجي وعادات الإستهلاك والعقود المبرمة قبل تغيير أسعار الصرف، إذا تتأخر قيمة الصادرات والواردات بقيمة التسوية وكما قد تتسم تغيرات الأسعار ببطء، فتؤثر على حركة الصادرات والواردات، كما يتوقف نجاح تخفيض قيمة العملية الوطنية على طبيعة التدهور إلى أن التخفيض من شأنه رفع أعباء المديونية الخارجية المصدرة بالعملات الأجنبية.

كما أن نجاح عملية تخفيض العملية الوطنية متوقف على التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات ومدى مرونة الصادرات والواردات، وأن أهمية إنخفاض كمية الواردات وقيمتها الإجمالية من خلال إرتفاع أسعارها بالعملة الأجنبية ترتبط بمدى أهمية درجة مرونة أسعارها.[1]

المطلب الثالث: تشريعات الإستثمار الأجنبي في الجزائر:

قامت الجزائر بوضع ترسانة من المراسيم التشريعة لتنمية صادراتها وخاصة فيما يخص الإستثمار الأجنبي والتي نوجزها فيمايلي:

1. الإستثمار الأجنبي في إطار المرسوم التشريعي 93/ 12 والأمر 01/ 03

على إعتبار أن التشريع يسمح دائما بعكس الأوضاع الإقتصادية السائدة، قمنا بمعالجة المرسوم التشريعي 93 /12 الصادر في5 أكتوبر1993 وكذلك الأمر 03/01 المؤرخ في20 أوت2001، على إعتبار أن القانون الذي يسري يعتبر التشريع الحاكم للإستثمارات في الجزائر.

أ. الإستثمار في ظل المرسوم التشريعي 93/ 12 الصادر في 05 أكتوبر 1993

وهو القانون الذي تم في ظله التوقيع على إتفاقية الإستثمار،كما إستحدث هذا القانون نظام الإستثمار في الجزائر بجملة من الإمتيازات والضمانات التي غيرت مسيرة الإستثمار في الجزائر،وما يلاحظ على هذا المرسوم أنه ألغى كافة القوانين المتعلقة بنفس الموضوع والمخالفة له ولم يستثني سوى القوانين المتعلقة بالمحروقات.[2]

[1]_ سلامة نجاح، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[2]_ محمد سارة، الإستثمار الأجنبي في الجزائر (دراسة خالة أوراكسوم)، شهادة ماجستير،تخصص قانون الأعمال جامعة منتوري، قسنطينة،الجزائر، 2009/ 2010، ص 20.

أ.1. مبادئ المرسوم التشريعي 93/ 12 الصادر في 05 أكتوبر 1993:

- حرية المقيمين والغير مقيمين في الإستثمار.
- تعيين سلطة واحدة وهي وكالة ترقية الإستثمارات ودعمها ومتابعتها – APSI– التي لها صلاحيات تقديم المعلومات والعون للمستثمرين.
- إجراءات مبسطة في شكل التصريح بالإستثمار.

ب. الإستثمار الأجنبي في إطار الأمر 01/ 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 :

باعتبار الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الإستثمار هو القانون المعدل و المتمم للمرسوم التشريعي 93/ 12 المؤرخ في 05 أكتوبر1993 بترقية الإستثمار، وبإعتباره أيضا الإطار القانوني الذي يعكس النظام الإقتصادي السائد في الجزائر فهو يعتبر التشريع الحاكم للإستثمارات الأجنبية فيها كما يندرج الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20أوت 2001 والمتعلق بتطوير الإستثمار، في سياق الإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها الدولة الجزائرية منذ سنوات عديدة وهو يمثل الأمر رقم 04/01 المؤرخ هو الأخير في 20 أوت 2001 والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الإقتصادي وتسييرها وخوصصتها، وإلى جانب نصوص قانونية ذات طابع تشريعي وتنظيمي الإطار القانوني العام الذي يحكم الإستثمارات في الجزائر.

فالمادة 30 من الأمر المذكور تنص على إلغاء الأحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر لاسيما تلك الواردة في المرسوم التشريعي رقم 93/ 12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 و المتعلق بترقية و دعم الإستثمار. [1]

[1]_ محمد سارة، مرجع سبق ذكره، ص31 .

خلاصة الفصل:

بعد أن سلطنا الضوء على واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر والجهود المبذولة في سبيل تنميته.

تبين لنا أن الصادرات الجزائرية تعتمد على مواد أولية وحيدة تتمثل في المحروقات للحصول على الموارد اللازمة.

وأن الصادرات خارج قطاع المحروقات تبقي ضئيلة نظرا للتقلبات والتغيرات التي أثرت على ميزان المدفوعات الجزائري حيث جعلته يتحمل خسارة مالية رغم تنويع الجزائر لصادراتها.

خاتمة

منتديات نسيم الأمل

خاتمة :

في ظل الظروف الحالية من التطورات الإقتصادية التي شهدها العالم، والتي تستند على حرية التبادل التجاري وإزالة كافة العراقيل والقيود التجارية والتحرر الإقتصادي.

والجزائر كغيرها من دول العام الثالث تسعى إلى تقوية موقعها في التجارة الدولة من أجل الإندماج في الإقتصاد العالمي, كما عملت جاهدة إلى ترقية وتأهيل ومحاولة تحسين المناخ الإستثماري لزيادة نمو الإستثمار الأجنبي، وكل هذا لتنمية قدرتها الوطنية في مجال التصدير خارج المحروقات، ولقد قدمنا في هذا المجال كل الإحصائيات الدالة على مدى سعي الجزائر في تطور الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة.

نتائج الدراسة:

ومنه يمكن تقديم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة كما يلي:

1. التجارة الخارجية هي مصطلح خاص بالصادرات والواردات السلعية و الخدماتية والهجرة الدولية لرؤوس الأموال أو بمعنى آخر إنتقال رؤوس الأمول إلى مختلف دول العالم.
2. يبقى ميزان المدفوعات في الجزائر بوابة للتعاملات الخارجية التي يجريها مع باقي دول العالم، وأمام إعتمادها على المواد الأولية من المحروقات في صادراتها مع تزايد حجم وارداتها لأنها لا تستطيع مجابهة الأزمات التي قد تعرضت لها.
3. الميزان التجاري يعتبر من أهم أقسام في ميزان المدفوعات، فهو يبرز السلع التي تملك فيها الدولة ميزة تنافسية، كما يبين ميزان المدفوعات مدي مكانة هيكل إقتصاد البلد من خلال هيكل الصادرات والواردات السلعية.
4. تبين من خلال الدراسة أن هناك علاقة بين تخفيض قيمة العملة والميزان التجاري في المدى الطويل.
5. معظم الدول النامية تتبنى سياسة تخفيض قيمة العملة من أجل إعادة التوازن الإقتصادي والخروج من الأزمات في إطار برامج إعادة هيكلة الإقتصاد.

6. الميزان التجاري يعتبر من أهم أقسام ميزان المدفوعات، فهو يبرز السلع التي تملك فيها الدولة ميزة تنافسية، كما يبرز مدى قدرة السلع المحلية في إختراق الأسواق الدولية.

7. تتسم الصادرات بالتركيز السلعي على قطاع المحروقات، وبالتركيز الجغرافي لدول الإتحاد الأوربي نتيجة التبعية الإقتصادية ، ويعود ذلك لعدة أسباب تاريخية ، جغرافية وإقتصادية.

8. إستنزاف المدخرات الوطنية نحو تمويل قطاع الإستيراد وذلك على حساب المشاريع الإستثمارية المنتجة والموجهة نحو التصدير.

9. حتى بعد إتباع سياسة تنمية الصادرات لم يتحقق تنويع ولا زيادة في الصادرات الجزائرية خارج المحروقات حسب النسب المرجوة والمأمولة، فلحد الآن مازالت صادرات المحروقات تطغى على الصادرات الكلية للجزائر رغم الجهود المبذولة في تنميتها وتنويعها خارج المحروقات.

إختبار الفرضيات:

من خلال هذه الدراسة وإنطلاقا من الفرضيات الأساسية تم الوقوف على أهم جوانب الدراسة لهذا أردنا إختبار صحة الفرضيات من عدمها:

1. أنجع وسيلة وآلية للسياسة التي تقوم عليها الدولة لتنمية صادراتها خارج قطاع المحروقات هي تخفيض قيمة العملة وجذب الإستثمار الأجنبي في ظل التشريعيات والقوانين التي تقوم بها الدولة لتحفيز وتشجيع صادراتها خارج قطاع المحروقات، ومنه الفرضية صحيحة.

2. تساهم تخفيض القيود الجمركية والإدارية على ترقية الصادرات خارج المحروقات عن طريق زيادة حركة السلع والخدمات، وإنتقال رؤوس الأموال وتشجيع المؤسسات على إستيراد المستلزمات بأقل تكاليف وبالتالي إنتاج منتجات تنافسية قابلة للتصدير، وهذا مايثبت لنا صحة الفرضية الثانية.

3. هناك إرتباط بين سياسة تخفيض سعر صرف العملة و سياسة جذب الإستثمار الأجنبي وعلاقتهما بتطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات لدفع عجلة التنمية الإقتصادية للبلاد وتحقيق الأهداف الطويلة الأمد، ومنه الفرضيتين الثالثة والرابعة خاطئتين نظرا للتقلبات الإقتصادية والأزمات العالية التي حدثت خلال فترة الدراسة.

التوصيات:

1. لابد من إتباع سياسة تجارية جزائرية تهدف وتترجم مسار التنمية على المدى البعيد.
2. على الجزائر أن تعمل على تنشيط أكثر لميكانيزمات آلية سعر الصرف للإستفادة منها في ذعم تنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية.
3. توفير آليات جذب الإستثمار الأجنبي لإستقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب لتنشيط العمل الإنتاجي والإستفادة من الخبرة والتكنولوجيا لزيادة الإنتاج من أجل التصدير.
4. تفعيل وتنشيط مختلف الهيئات المكلفة بترقية الصادرات خارج المحروقات لتفعيل تنميتها بشكل أكثر فعالية.

أفاق الدراسة:

وفي الأخير ورغم الصعوبات التي واجهتنا لإستعمال هذه الدراسة إلا أننا حاولنا وبتوفيق من الله تعالى أن نلم بأهم جوانب الدراسة آملين أن تكون قد إستوفينا كافة جوانب، وكأفاق يبقي المجال مفتوح.

1. مستقبل النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات.
2. عوائق التصدير خارج قطاع المحروقات وهذا راجع الأزمات الإقتصادية الحاصلة في الفترة المدروسة.
3. دور الإستثمار الأجنبي في تنمية الصادرات خارج المحروقات.

قائمة المصادر والمراجع

منتديات رياحين الأمل

قائمة المراجع:

قائمة الكتب:

01- أحمد فريد مصطفي، الإقتصاد النقدي والدولي، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، قاهرة، 2009.

02- بديع جميل قدو، التسويق الدولي، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان الأردن، 2009 م/ 142 هـ.

03- ثامر البكري، التسويق (أسس ومفاهيم معاصرة)، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006.

04- جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 1431/2011.

05- حسام علي داود وآخرون، إقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار النشر، عمان، الأردن، 2002م /1423 هـ.

06- ردينة عثمان يوسف، محمود جاسم الصميدعي، تكنولوجيا التسويق، طبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 1423 هـ / 2004 م.

07- زينب عوض الله، العلاقات الإقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، دار الجامعة للنشر المطابع الأمل، بيروت، 1999.

08- سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير وتنظيم، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، 1994.

09- سامي عفيف حاتم، دراسات في الإقتصاد الدولي، طبعة الخامسة، الدار المصرية اللبنانية، 2000.

10- السيد محمد أحمد السريتي، إقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، بدون بلد، 2009.

11- شريف على الصوص، التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2012.

12- شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة لنشر وتوزيع، عمان، 2012 م / 1433.

13- عادل أحمد حشيش، أساسيات الإقتصاد الدولي، بدون طبعة ،الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2002.

14- عبد الرحمان يسري أحمد، الإقتصاديات الدولية، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 189.

15- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الإقتصادية على مستوي الإقتصاد القومي، طبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.

16- غول فرحات، التسويق الدولي (مفاهيم وأسس النجاح في الأسواق العالمية)، الطبعة الأولى، دار الخلدونية لنشر والتوزيع، القبة القديمة، الجزائر، 1429 هـ /2008 م.

17- فريد النجار، التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

18- فضيل فارس، التسويق الدولي (مفاهيم عامة ، إستراتجياته ، بيئته، وكيفية إختيار الأسواق الدولية)، الطبعة الأولى، مطبعة الإخوة ألموساك، القبة الجزائر، 1431 هـ / 2010 م.

19- مجدي محمد شهاب، موزي عدلي ناشر، أسس العلاقات الإقتصادية الدولية، طبعة الأولى، منشور الحلبي الحقوقية، 2006.

20- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، بيروت، 2010 م / 1431 هـ.

21- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، بدون طبعة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،بدون بلد، 1999.

22- محمود الشيخ، التسويق الدولي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 1433هـ / 2012.

23- محمود يونس، إقتصاديات دولية ، بدون طبعة الدار الجامعة ، مصر 2000.

24- نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، الطبعة الأولي، مكتبة المجتمع الغربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

25- نسرين عبد الحميد نبيه، نظرية التجارة العالمية ومنظمة التجارة العالمية، بدون طبعة، المكتب الجامعي الحديث، بدون بلد، 2012.

26- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، طبعة الأولى، دار المناهج، عمان، 2006.

27- هاني حامد الضمور، التسويق الدولي، الطبعة الثالثة، دار وائل لنشر، الأردن، 2004.

28- هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي (النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.

29- يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

قائمة المذكرات:

1- دوحة سلمي، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، أطروحة دكتوراه،تخصص مالية دولية، جامعة خيضر، بسكرة،الجزائر، 2014 / 2015.

2- سعيدي يحى، تقيم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد دولة، جامعة منتوري، قسنطينة،الجزائر, 2006 /2007.

3- سمير آيت يحى، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة دكتوراه، إقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،الجزائر، 2013/ 2014.

4- عبد الكريم بعداش، الإستثمار الأجنبي المباشر و أثره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996 – 2005)، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود مالية، جامعة الجزائر،الجزائر، 2008/2007.

5- عزازي فريدة، نمذجة المديونية الخارجية الجزائرية (دراسة قياسية اقتصادية لأثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات(1970 /2006)، أطروحة الدكتورة، جامعة الجزائر،الجزائر،تجارة دولية، 2012 / 2013.

6- موسى سعداوي، دور الخوصصة في التنمية الإقتصادية، أطروحة دكتوراه، تخصص تخطيط إقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006.

7- وصاف سعيدي، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي في البلدان النامية (الحوافز والعوائق)، أطروحة دكتوراه،تخصص إقتصاد كلي، جامعة الجزائر،الجزائر، 2003 / 2004.

8- براق محمد، عبيلة محمد، وقع الصادرات خارج المحروقات بإستخدام مقاربة التسويق الدولي مجلة إقتصادية شمال إفريقيا، شهادة الماجستير،تخصص مالية وبنوك ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،الجزائر، 2005/ 2006.

9- بلقلة إبراهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الإقتصادي، شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،الجزائر, 2008 / 2009.

10- بن يوسف حسينة، ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر (2000-2010)، شهادة الماجستير، تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر 03،الجزائر, 2011/ 2012.

11- بهلول مقران، علاقة الصادرات بالنمو الإقتصادي خلال الفترتين (1970 – 2005)، شهادة الماجستير، تخصص إقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3،الجزائر, 2010/ 2011.

12- بودية فاطمة، تطبيق نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية، شهادة ماجستير، تخصص إقتصاد تطبيقي وإحصاء، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،الجزائر, 2010 / 2011.

13- حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، شهادة الماجستير، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة،الجزائر, 2012 / 2013.

14- حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي، شهادة الماجستير،تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة,الجزائر, 2004-2005.

15- زاوية رشيدة، تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن وإختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل (دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990 -2013)، شهادة الماجستير،تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،الجزائر, 2014 / 2015.

16- زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق، شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،الجزائر, 2010/ 2011 .

17- سلطاني سلمى، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية، شهادة الماجستير، تخصص تخطيط وتنمية، جامعة الجزائر،الجزائر، 2002 / 2003.

18- فاطمة الزهراء بن زيدان، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من المنظور الجغرافيا الاقتصادية، شهادة الماجستير، تخصص مالية ونقود،جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011 / 2012.

19- فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الإقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، شهادة الماجستير،تخصص إقتصاد دولي و التنمية المستدامة، جامعة سطيف،الجزائر, 2013 / 2014.

20- متهوم بلقاسم، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات، شهادة الماجستير،تخصص مالية دولية, جامعة وهران،الجزائر, 2012 / 2013.

21- محمد سارة، الإستثمار الأجنبي في الجزائر (دراسة خالة أوراكسوم)، شهادة الماجستير، تخصص قانون الأعمال,، جامعة منتوري، قسنطينة،الجزائر, 2009/ 2010.

22- منى مسنوني، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي الإقتصاد الوطني في فترة الممتدة مابين (1970- 2001)، شهادة الماجستير، تخصص دراسات إقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2004 /2005.

23- سلامة نجاح، تأثير تخفيض قيمة العملة على ميزان التجاري (1990 -2012)، مذكرة الماستر، تخصص مالية وإقتصاد دولي, جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر, 2012 /2013.

24- تركية صغير، سياسة التجارة الدولية في الجزائر و إنعكساتها على الأداء الإقتصادي خلال الفترة (1990 – 2014)،مذكرة الماستر، تخصص تجارة دولية،جامعة شهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2014 /2015.

25- حسيبة شتحونة، أثر القروض الإستهلاكية على تطور حجم الواردات في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك،جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي،الجزائر، 2014 / 2015.

26- حكيمة سبع، آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف، مذكرة ماستر، تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمة لخضر، بالوادي،الجزائر، 2014 / 2015.

27- رشيدة بن عرفة، سومية حمزاوي، تقييم التجربة الجزائرية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2005- 2014)، مذكرة الماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2015/ 2016،.

28- زير زيان، أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي، مذكرة الماستر، تخصص إقتصاد كمي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014 / 2015.

29- شيلالي حكيم، منان منور، صيغ تمويل عمليات التجارة الخارجية للمؤسسة الإقتصادية، مذكرة الماستر، تخصص مالية مؤسسة، جامعة آكلي محند أو لحاج، البويرة،الجزائر، 2014 / 2015 .

30- طيوح زبير، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري، مذكرة الماستر، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،الجزائر 2014 / 2015.

31- عبد الرزاق بن هارون، إستراتيجيات ترقية الصادرات غير النفطية و أثرها على النمو الإقتصادي في الجزائر، مذكرة الماستر، تخصص إقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012 /2013.

32- عربي سواكر، واقع ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التحولات الإقتصادية الراهنة (1990 _2013)، مذكرة الماستر، تخصص إقتصاد دولي، جامعة الشهيد لخضر، الوادي، الجزائر، 2014 / 2015.

33- قطاف الويزة، التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثرها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر 2000 – 2013، مذكرة ماستر، تخصص إقتصاد دولي، جامعة آكلي محند ولحاج، البويرة، الجزائر،2012/2011.

34- نسيمة ناصر، دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر للفترة (2005/ 2014)، مذكرة الماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/ 2014.

مجلات:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، 9جماد الثاني 1438 / 08 مارس 2017.

2- جميلة جوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، عدد11، جامعة الجزائر 3، 2012.

3- عبد الغفار غطاس، محمد زوزي، عبد الوهاب دادن، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980 – 2011)، مجلة الباحث،15 / 2015، الجزائر.

المصادر:

www.unctadstat

1. بنك الجزائر.
2. تقارير بنك الجزائر.
3. الجمارك الجزائرية.
4. المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS.
5. المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية CNIS.
6. الموقع الإلكتروني، export@idal.com.lbinvest@idal.com.lb
7. الموقع الإلكتروني، https://ar.wikipedia.org/wiks .
8. الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار www.ANIDI.DZ